جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

فلسفة العامل النحوي ومستوياته عند أبي حيان ت ٧٤٥ هـ من خلال كتابه الموفور من شرح ابن عصفور

الدكتور
محمد عرفة السيد أحمد محمد العشري
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
ببورسعيد - جامعة الأزهر

العدد الرابع والعشرون
للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

فلسفة العامل النحوي ومستوياته عند أبي حيان ت ٧٤٥ هـ
من خلال كتابه الموفور من شرح ابن عصفور

محمد عرفة السيد أحمد محمد العشري

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببورسعيد ـ جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني:

الملخص

لقدرزقت العربية بعلماء أجلاء، حملوا لواءها عبر العصور والأزمان، وقد كان ابن عصفور ت٦٦٩ هـ ومن خلفه أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ من هؤلاء الأئمة في النحو ، وقد كانت كتب ابن عصفور من أبرز الكتب اهتماماً لدى الكثير من النحويين قديما وحديثا ، وقد كان أبو حيان من أبرز ممن عكفوا عليها ؛ فقد لخص ، وشرح مؤلفات عدة لابن عصفور ، وكان من بينها (الموفور من شرح ابن عصفور) ، والذي هو عماد البحث رغم اختصاره إلا أن فيه وقفات نحوية وفكر لغوي عميق مما استدعى الوقوف معه ، فقد كانت إشاراته ونصوصه حول قضية العامل النحوي ومستوياته ، ودرجات التأثير من خلاله لها من العمق اللغوي والتحليلي لعلل النحويين وأقيستهم موضع دراسة واهتمام؛ استدعت الوقوف حولها ومناقشته فيها .

وقد اتبعت المنهج الوصفي في بحثي هذا ؛ حيث رصدت ظاهرة العامل النحوي في الموفور لأبي حيان ثم تتبعت نصوصه في الموفور وجعلتها موضع نقاش وبحث .

فتناولت في الفصل الأول : الدراسة التحليلية للموفور من خلال : أولاً : السمات العامة للموفور . ثانيا : مستويات العامل النحوي في فكر أبي حيان من خلال الموفور. ثالثا : فلسفة أبي حيان للعامل النحوي في ميزان النقد اللغوي .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وتناولت في الفصل الثاني: العامل اللفظي عند أبي حيان في الموفور.

وجاء الفصل الثالث بعنوان : العامل المعنوي عند أبي حيان من خلال كتابه الموفور، وأبرزت فيه ما استحسنه أبو حيان من عوامل نحوية .

ثم ختمت البحث بعدة نتائج وكان مما أوصى به البحث أنه ينبغي قبل الحديث عن أي باب من أبواب النحو يجب أن يسبقه عرض لطبيعة العامل النحوي لهذا الباب ، فالحديث عن المرفوعات يختلف في طبيعة العامل معه عن المنصوبات وكذا المجرورات والمجزومات ، والأدوات والحروف العاملة ليست في قوة الأفعال تأثيرا بل الأفعال نفسها ليس على درجة واحدة من قوة العامل ودرجة التأثير ، ثم الفهارس العامة .

الكلمات المفتاحية : العامل النحوي ، ومستويات العامل ، أبـــو حيـــان ، كتاب الموفور ، شرح ابن عصفور .

he philosophy of the grammatical factor and its levels according to Abu Hayyan T 745 AH through his book provided by Sharh Ibn Asfour

Mohamed Arafa El-Sayed Ahmed Mohamed El-Ashry
Linguistics teacher at the Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls in Port Said - Al-Azhar University
Email:

Abstract

Arabic has been blessed with distinguished scholars who carried their banner through the ages and times. Ibn Asfour, 669 AH and behind him, Abu Hayyan Al-Andalusi T 745 AH, were among these imams in grammar. Ibn Asfour's books were among the most important books of interest in many grammarians, past and present, and it was Abu Hayyan is one of the most prominent of those who worked on it. He summarized and explained several books by Ibn Asfour, among which was (the benefactor from Sharh Ibn Asfour), who is the mainstay of the research despite his abbreviations, but it contains grammatical poses and deep linguistic thought that necessitated standing with him, as his references were And his texts on the issue of the grammatical factor and its levels, and the degrees of influence through it have linguistic depth Analytical ills grammarians and Oqaysthm subject of study and attention; summoned to stand around and discuss it.

I followed the descriptive approach in my research, as I monitored the phenomenon of the grammatical factor in Al-Moofur for Abu Hayyan and then tracked its texts in the Al-Majofur and made them the subject of discussion and research.

In the first chapter, it dealt with: the analytical study of the provider through: First: the general features of the provider. Second: The levels of the grammatical factor in the thought of Abu Hayyan through the provider. Third: Abu Hayyan's philosophy of the grammatical factor in the balance of language criticism.

In the second chapter, I dealt with the verbal factor of Abu Hayyan in the case.

The third chapter, titled: The Moral Worker of Abu Hayyan, came through his book, which highlights the grammatical factors that Abu Hayyan favored.

Then the research concluded with several results, and what was recommended by the research was that before talking about any of the sections of the grammar should be preceded by a presentation of the nature of the grammatical factor for this section, then talking about the objections differs in the nature of the worker with him from the positions as well as the sewers and cuts, and the tools and working letters are not in the strength Verbs affect but rather the verbs themselves are not on the same degree of factor strength and degree of influence, then general indexes.

Keywords: **grammatical factor, levels of the factor, Abu Hayyan, Al-Muftoor Book, Sharh Ibn Asfour** .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي حفظ اللغة بكتابه ؛ فقال جلّ شأنه: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾[١] ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالعربية ، وخُصّ بجوامع الكلم .

فلقد كان للقرآن الكريم أثره في توحيد اللغة العربية ونشرها ، وتعدد أغراضها ومعانيها ، وألفاظها وأساليبها ، إذ أثر فيها تأثيراً كبيراً ، وصانها وحفظها حتى أصبحت اللغة الحية الخالدة من بين اللغات القديمة .

ولقد رزقت العربية بعلماء أجلاء ، حملوا لواءها عبر العصور والأزمان ، وقد كان ابن عصفور ت ٦٦٩ ه ومن خلفه أبو حيان الأندلسي ت ٧٤٥ ه من هؤلاء الأئمة في النحو ، وقد كانت كتب ابن عصفور من أبرز الكتب اهتماماً لدى الكثير من النحويين قديما وحديثا ، وقد كان أبو حيان من أبرز ممن عكفوا عليها ؛ فقد لخص ، وشرح مؤلفات عدة لابن عصفور ، وكان من بينها (الموفور من شرح ابن عصفور) ، الذي هو عماد البحث ، ورغم اختصاره إلا أن فيه وقفات نحوية وفكر لغوي عميق مما استدعى الوقوف معه ، والذي شدّ الانتباه إليه موقف أبي حيان من العامل النحوي ؛ فقد كان له آراء مثمرة في كثير من المواضع في الموفور ، كما وجدت له بعض الأفكار السديدة ، والتعليلات المفيدة ؛ استدعت الوقوف أمامها، والتي تجعل من أبي حيان شخصية تكاد تكون مستقلة في آرائه .

---

١) سورة الزمر من الآية ٢٨ .

فقد كانت إشاراته ونصوصه حول قضية العامل النحوي ومستوياته ، ودرجات التأثير من خلاله لها من العمق اللغوي والتحليلي لعلل النحويين وأقيستهم موضع دراسة واهتمام ؛ استدعت الوقوف حولها ومناقشته فيها ؛ فقد اعتمد أبو حيان العامل النحوي أساساً من أسس البحث ، فنص على حق العامل في العمل بقوله : " وحق العامل أن يؤثر فيما بعده إلا أن يمنع من ذلك بناء المعمول ، أو كونه جملة ، أو يعلق العامل عن العمل ..."[١] .

وقد أضاف أبو حيان للعاملين المعنويين عاملا ثالثا سمّاه : (العمل بعد تمام الكلام) وجعله عاملا في المفاعيل من مفعول معه ومفعول له ، والناصب للتمييز .

وقد اتبعت المنهج الوصفي في بحثي هذا ؛ حيث رصدت ظاهرة العامل النحوي في الموفور لأبي حيان ثم تتبعت نصوصه في الموفور وجعلتها موضع نقاش وبحث ، فجاء بعنوان : ((فلسفة العامل النحوي ومستوياته عند أبي حيان ت ٧٤٥ هـ من خلال كتابه الموفور من شرح ابن عصفور)) .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس عامة .

أما **المقدمة** : فتناولت فيها طبيعة الموضوع وأهميته ، وخطة البحث ، والمنهج الذي سرت عليه .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق د / أحمد الجندي ، و د/ عبد الملك شتيوي ؛ مدعوم من تمويل المشروعات البحثية بجامعة محمد بن سعود الاسلامية بالرياض صـ٣٥٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما **التمهيد** : فتناولت فيه مفهوم العامل النحوي عند النحويين ، وأبـــرز الدراسات السابقة حوله .

وأما الفصل الأول فجاء بعنوان : الدراسة التحليلية للموفور

وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السمات العامة للموفور .

المبحث الثاني : مستويات العامل النحوي في فكر أبي حيـــان مـــن خـــلال الموفور.

المبحث الثالث : فلسفة أبي حيان للعامل النحوي في ميزان النقد اللغوي .

الفصل الثاني : العامل اللفظي عند أبي حيان في الموفور :

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأفعال ، وفيها ثلاثة مستويات :

المستوى الأول : الأفعال الأصيلة ، وفيه مسألتان .

المستوى الثاني : الأفعال الناسخة ، وفيه ثلاث مسائل .

المستوى الثالث : الأفعال المضمرة ، وقد وردت على درجتين :

الأولى: العامل المضمر وناب عنه الحروف المختصة أو الأدوات .

الثانية : العامل المضمر ولم ينب عنه شيء .

المبحث الثاني : الأسماء المشتقة ، وفيه مسألتان .

المبحث الثالث : الحروف العاملة ، وفيه مسألة.

الفصل الثالث : العامل المعنوي عند أبي حيان من خلال كتابه الموفور؛ وفيه مبحثان :

المبحث الأول : العوامل المعنوية المتفق عليها ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : الرافع للمبتدأ والخبر .

المسألة الثانية : الرافع للفعل المضارع .

المبحث الثاني : ما استحسنه أبو حيان ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : المنصوبات بعد تمام الكلام المفعول معه و له .

المسألة الثانية : ناصب التمييز .

ثم **الخاتمة** : وقد حوت أهم النتائج والتوصيات من خلال عمل البحث .

وأخيرا **الفهارس العامة** : واكتفيت فيها بثبت المراجع ، وفهرس الموضوعات .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تمهيد

العامل النحوي : هو الذي يعمل في غيره ؛ فيؤثّر في حركة آخره إن كان معربا ، وفي محله إن كان مبنيا([1]) .

قال أبو حيان : " وحق العامل أن يؤثر فيما بعده إلا أن يمنع من ذلك بناء المعمول، أو كونه جملة ، أو يعلق العامل عن العمل ..."([2]) .

وعليه فنظرية العامل : هي حالة تأثير الكلمات في بعضها ، وينتج عن هذا التأثير تغيير في آخر الكلمات المعربة رفعا ونصبا وجرا وجزما ، ويكون التأثير معنويا في المبنيات .

والعامل النحوي ينقسم بعدة اعتبارات ؛ فينقسم باعتبار العوامل إلى أصيلة وفرعية ؛ فالأصيلة هي الأفعال، والفرعية على قسمين : الأول : الأسماء المشتقة (المصدر ، اسم المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، صيغ المبالغة ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل ، أسماء الأفعال) .

والقسم الثاني : الحروف العاملة ، وهي ما يطلق عليها مصطلح الأدوات .

وينقسم العامل باعتباره لفظيا ومعنويا إلى عوامل لفظية وهي كل ما يندرج تحت كونها أصيلة أو فرعية ، وأما العوامل المعنوية فالمشهور عند النحويين أنها نوعان: الأول: عامل الرفع في المبتدأ ، والثاني : عامل الرفع في الفعل المضارع .

---

١) العوامل النحوية للجرجاني بين النظرية والتطبيق تحقيق د محسن معالي صـ٩ .
٢) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ٣٥٢ .

وتنقسم العوامل أيضا باعتبار المذكور والمضمر إلى عوامل صريحة، وعوامل مؤولة ، فالصريح هو المذكور، والمؤول على قسمين: الأول: المضمر أو المحذوف لفظا وعمله باق ، والثاني: المضمر والمستغني عنه بالأدوات والحروف كـ(يا) في النداء وباقي الحروف، و(إلا) في الاستثناء، و(الواو) في المفعول معه وغيرها .

وقد ألف حول موضوع العامل النحوي والبحث فيه كوكبة من العلماء والمتخصصين، **ومن أبرزهم:**

- الإمام الجرجاني في كتابه العوامل النحوية للجرجاني بين النظرية والتطبيق ، تحقيق وشرح الدكتور / محسن محمد قطب معالي ، وقد تولّت طباعته مؤسسة حورس الدولية ، ط ٢٠٠٩م .
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ودوره في التحليل اللغوي ، د/ خليل أحمد عمايرة ، سلسلة في ضوء علم اللغة المعاصر، إصدار رقم(٥) دراسات وآراء .
- نظرية العامل في النحو العربي ، دراسة تأصيلية تركيبية ، د/ مصطفى ابن حمزة ، ط الأولى ١٤٢٥ه ــ ٢٠٠٤ م .
- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا ، للأستاذ وليد عاطف الأنصاري ، طباعة دار الكتاب الثقافي ، الأردن .
- نظرية العامل في النحو العربي وما يعمل عمل الفعل لأبي سلمى عماد إمام محمد سرحان ، تقديم الأستاذ الدكتور أحمد كشك ، مكتبة الآداب ، القاهرة ١٤٢٧ ه – ٢٠٠٦ م .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الأول

الدراسة التحليلية لكتاب الموفور لأبي حيان ،

وتشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : السمات العامة للموفور .
- المبحث الثاني : مستويات العامل النحوي في فكر أبي حيان من خلال الموفور.
- المبحث الثالث : فلسفة أبي حيان للعامل النحوي في ميزان النقد اللغوي .

المبحث الأول : السمات العامة للموفور

يعد أبو حيان الأندلسي من أبرز علماء النحو تأثرا بابن عصفور ؛ فقد اعتنى بمؤلفاته أيّما عناية ، فقام بالشرح والتلخيص لمؤلفاته ، والتبيان والدفاع عن آرائه ، وقد وضح ذلك جليا من خلال ما يلي[١] :

أولا : اختصر أبو حيان المقرب لابن عصفور وسماه التقريب[٢] .

ثانيا : أردف أبو حيان التقريب بشرح مهذب وسماه التدريب[٣] .

ثالثا : اختصر أبو حيان التصريف الممتع لابن عصفور وسمى مختصره المبدع[٤] .

رابعا : اختصر أبو حيان الشرح الكبير لابن عصفور ، وأعاد ترتيبه على نمط ترتيب المقرب وسماه الموفور من شرح ابن عصفور ، وهو عماد هذا البحث .

وعليه فقد جمع أبو حيان الأندلسي في الموفور فكر ابن عصفور من ناحيتين :

الأولى : اختصاره للشرح الكبير على جمل الزجاجي .

---

١) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور صـ١١٦ .

٢) تقريب المقرب في النحو لأبي حيان ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، ط دار المسيرة ، بيروت ، الأولى ١٩٨٢ م .

٣) لما رأى أبو حيان غموض مختصره هذا، وعسره على الطلبة، شرحه مع تعقب لابن عصفور وتفسير لدقائقه، في كتاب سماه " التدريب في تمثيل التقريب " ، وهو مخطوط في معهد المخطوطات العربيه ، القاهره رقم الحفظ: ٣٢ عن بشير اغا ايوب ١/١٧٢ ، ولم أعثر له على تحقيق .

٤) المبدع الملخص من الممتع ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق المرحوم د / مصطفى النماس، ط مكتبة الأزهر ١٤٠٣ ه ــ ١٩٨٣م .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثانية : الترتيب على نمط المقرب لابن عصفور .

ومن هنا تظهر أهمية الموفور لاشتماله على الفكر اللغوي والنحوي لعالمين جليلين هما ابن عصفور وأبو حيان .

ومن أبرز السمات العامة للموفور: النظرة الفلسفية والمنطقية في تأليفه: فقد كتب أبو حيان الموفور ووضع أمام عينيه العلل والتوجيهات النحوية وصاغها صياغة منطقية على نمط فلسفي دقيق تتصل بطبيعة كل باب ؛ فإذا تأملنا نص الموفور من أول باب ، باب النكرة والمعرفه نجد أبا حيان يقول: "ما علق في أول أحواله على الشياع في مدلوله نكرة، وكل نكرة يدخل تحتها غيرها ولا ينعكس فهي أنكر النكرات، وإن دخلت تحت غيرها وغيرها تحتها فهي بالإضافة إلى الأول أخص، وإلى الثاني أعم ..."[١] .

وقد كان هذا دأبه في جل الكتاب[٢] .

وقد تأصلت النظرة الفلسفية عند أبي حيان من خلال نصوص هذا البحث ؛ فمن ذلك قوله عن العامل المضمر : " المعمول لفعل يجب إضماره : المنصوبات ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار ، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ المتقدم ، ولا بساط حال . وقسم جائزه : وهو ما على إضماره دليل ، وقسم بواجبه : وذلك يحفظ ولا ينقاس ، فمنه المنادى ينتصب بإضمار (أنادى) ، ونابت (يا) منابه ، وذلك لا يجمع بينهما لا بما في (يا) من معنى الفعل ، ولا بنفس (يا) خلافا

---

١) الموفور صـ ١٢٣ .

٢) ينظر في : مسائل هذا البحث ؛ على سبيل التمثيل : (أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء ، العوامل المضمرة ، عمل اسم الفاعل ، ناصب المنادى) .

لزاعميهما . والمنصوب على الاشتغال لا بالفعل الذي بعد الاسم خلافا للفراء"(١) .

وكذلك في عدة مواضع منها : مستويات العمل في أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء(٢) ، وعامل النصب في الأسماء الواقعة موقع المصدر(٣) ، وإعمال اسم الفاعل(٤) .

تناوله للقضايا والمسائل النحوية :

تنوع منهج أبي حيان في تناوله للقضايا والمسائل النحوية التي وردت حول العامل النحوي في الموفور ، فلم يسر على طريقة واحدة من طرق العرض والحكم والتحليل، فجاء تناوله على النحو التالي :

أولا : غالبا يكون تناوله للقضايا والمسائل النحوية بالاختصار والحكم دون تدليل أو تعليل ؛ ولعل هذا من طبيعة العمل فهو مختصر لما تناوله ابن عصفور على شرحه للجمل .

وقد اتضح هذا جليا من خلال المسائل الآتية في هذا البحث : العامل في الفاعل(٥)، ناصب المفعول به(٦) ، عامل الرفع في اسم (كان) وأخواتها(٧) ، العامل في الاستثناء(٨) ، المنصوب على شريطة التفسير(٩) ،

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبيحيان الأندلسي ص٢٩١,٢٩٢، صـ٤٤من هذا البحث .
٢) ينظر : صـــ٣٣ من هذا البحث .
٣) ينظر : صـــ ٦٤ من هذا البحث .
٤) ينظر : صـــ ٦٧ من هذا البحث .
٥) ينظر : صـــ٢٤ من هذا البحث .
٦) ينظر : صـــ٢٧ من هذا البحث .
٧) ينظر : صـــ٣٠ من هذا البحث .
٨) ينظر : صـــ٤٨ من هذا البحث .
٩) ينظر : صـــ ٥٤ من هذا البحث .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عامل الرفع في المبتدأ والخبر(١) ، القول في رافع الفعل المضارع(٢) ، ، ناصب التمييز(٣) .

فمن ذلك قوله حول العامل في الفاعل : " وهل الفاعل مرفوع بشبه المبتدأ ، أو بالفاعلية ، أو بإسناد الفعل إليه ، أو بالتفريغ ؟ أقوال : أصحها الأخير"(٤) .

وقوله في العامل في اسم (كان) وأخواتها :" واسم (كان) وأخواتها مرفوع بها ، لا بالابتداء خلافا للكوفيين "(٥).

ثانيا : أحيانا يبسط القول في المسألة ويأتي بالدليل ، ويعلل لما اختاره أو رفضه بل ويحلل آراء السابقين ؛ وقد وضح ذلك من خلال عدة مسائل في هذا البحث ؛ منها : الإعمال والتعليق والإلغاء لأفعال القلوب(٦)، ما أُضمر على شريطة المصدر(٧) ، ما أُضمر على شريطة الأمر(٨) ، ناصب المفعول معه(٩) .

فمن ذلك قوله في ناصب المفعول معه :" المفعول معه : فضلة، انتصب بعد تمام الكلام ، فُعِل الفعل معه ، لا ينتصب إلا عن تمام الكلام ،

---

١) ينظر : صـ ٨٠ من هذا البحث .
٢) ينظر : صـ ٨٧ من هذا البحث .
٣) ينظر : صـ ٩٧ من هذا البحث .
٤) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٣٩ ، ١٤٠ .
٥) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٩٣ .
٦) ينظر : صـ ٣٣ من هذا البحث .
٧) ينظر : صـ ٦٤ من هذا البحث .
٨) ينظر : صـ ٥٨ من هذا البحث .
٩) ينظر : صـ ٩١ من هذا البحث .

تقدمه فعل أو لا ، وزعم الصيمرى أنه ينتصب عن تمام الاسم ، فأجاز : كل رجل وضيعته ، والأصل : العطف ، وعدل إلى النصب لملاحظة المفعولية .

والمسائل: قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولا معه ومعطوفا، وقسم يختار فيه أن يكون مفعولا معه ، ويجوز فيه العطف ، وقسم لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولا معه"[١] .

ثالثا : أحيانا يكون بين بين يرجح وينص على الرأي المختار دون تعليل أو تحليل ، أو ينص بالدليل دون التعليل أو الشرح ، وقد ظهر ذلك من خلال عدة مسائل في هذا البحث منها : عامل الرفع في خبر (إن) وأخواتها[٢] ، إعمال اسم الفاعل[٣] ، ناصب المنادى[٤] ، حقيقة (إذن) وطبيعة عملها[٥] .

الرؤية النحوية لأبي حيان في الموفور :

وضحت الرؤية النحوية لأبي حيان في الموفور من أول وهلة أنها بصرية النزعة نصا ووجهة ، ترجيحا واستدلالا ، اختيارا واعتراضا ؛ وقد تأصل كل هذا من خلال ما يلي[٦] :

أولاً : الحدود والمصطلحات النحوية .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
٢) ينظر : صـ ٤١ من هذا البحث .
٣) ينظر : صـ ٦٧ من هذا البحث .
٤) ينظر : صـ ٤٤ من هذا البحث .
٥) ينظر : صـ٧٣ من هذا البحث .
٦) ينظر : الموفور صـ١١٨ ، ١٢٠ ، صـ٣٣ ، ٥٤ ، ٨٧ من هذا البحث .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيا : التحليل للآراء النحوية والتعليلات لها[١] .

فقد نص أبو حيان في الموفور على اختياره للمذهب البصري كسمة من سمات هذا الكتاب ، فضلا عن دفاعه المستمر لآراء المذهب البصري ، وتجاهله لكثير من أدلة المذهب الكوفي ؛ فمن ذلك قوله حول إلغاء أفعال القلوب وتعليقها : " وانفردت نواسخ الابتداء من هذه الافعال غير المبنية للمفعول متوسطة و متأخرة لا متقدمة ؛ خلافا للكوفيين بجواز الإلغاء ، وهو ترك العمل لغير مانع ..."([٢]) .

وكذلك في عدة مواضع من هذا البحث منها : عامل الرفع في خبر(إن) وأخواتها([٣]) ، القول في رافع الفعل المضارع([٤]) ، عامل النصب في المشغول عنه([٥]) .

وسيتضح من خلال العمل التطبيقي لمسائل العامل النحوي ومستوياته ودرجات التأثير من خلاله مدى انتماء أبي حيان للمذهب البصري إلا ما استحسنه من العامل المعنوي حول قضية العامل بعد تمام الكلام .

---

١) ينظر المواضع التالية من هذا البحث : عامل الرفع في اسم كان وأخواتها ، أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء ، عامل الرفع في خبر إن وأخواتها ، المنصوب على شريطة التفسير ، ما أُضمر على شريطة الأمر ، القول في رافع الفعل المضارع .

٢) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٠٧ – ٢٠٩ ، صـ ٣٣ ، ٣٤ من هذا البحث .

٣) ينظر : صـ ٤١ من هذا البحث .

٤) ينظر : صـ ٨٧ من هذا البحث .

٥) ينظر : صـ ٥٤ من هذا البحث .

المبحث الثاني

مستويات العامل النحوي في فكر أبي حيان من خلال الموفور.

يعد العامل النحوي من أكبر الشواهد على طبيعة هذه اللغة الحية النابضة ومدى حساسية اللغة في التعامل مع المتغيرات المختلفة سواء أكانت متغيرات لفظية أم معنوية ودلالية أم أسلوبية ومدى تأثيرها على العامل النحوي قوة وضعفا ، ويتدرج العامل النحوي قوة وضعفا طبقا لعدة عوامل ؛ أرساها أبو حيان في الموفور متفرقة ، فأعانني الله ــ عز وجل ــ على جمعها على النحو التالي([1]) :

أولا : **الصدارة في الكلام** .

ثانيا : **أثر القرب والبعد بين العامل والمعمول** .

ثالثا : **تقديم العامل على المعمول** .

رابعا : **العامل بعد تمام الكلام** .

خامسا : **دلالة المعنى والسياق** .

وقد تأصل هذا النهج من خلال مسائل عدة في هذا البحث ؛ منها : حقيقة (إذن) وطبيعة عملها وجواز إهمالها[2] ، وفي مسألة : أفعال القلوب بين الإعمال والإلغاء والتعليق[3] ، المنصوب على شريطة التفسير[4] ، ما أُضمر على شريطة الأمر[5].

---

١) ينظر في هذا البحث المسائل والمواضع الآتية : (حقيقة إذن والخلاف في إعمالها ، أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء ، مبحث العوامل المضمرة ، ناصب المنادى) .

٢) ينظر : صـ٧٣ من هذا البحث .

٣) ينظر : صـ٣٣ من هذا البحث .

٤) ينظر : صـ٥٤ من هذا البحث .

٥) ينظر : صـ٥٨ من هذا البحث .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ودونك أبرز النصوص :

فمن ذلك قول أبي حيان حول أفعال القلوب : "وانفردت نواسخ الابتداء من هذه الأفعال غير المبنية للمفعول متوسطة و متأخرة لا متقدمة ؛ خلافا للكوفيين بجواز الإلغاء ، وهو ترك العمل لغير مانع ، وهو أحسن مع التأخير ، والإعمال أحسن مع التوسط ، والتوسط ألا تجيء صدر كلام ، فإن أكد بمصدر وجب الإعمال ، أو بإشارة له أو بضميره فالإعمال ، ولا تلغى إلا قليلا ، و الإلغاء أقوى مع الإشارة منه مع الضمير ، وبوقوع الظرف والمجرور والجملة الخبرية موقع الثاني ، و(أعلم) وأخواتها بوقوع ذلك موقع الثالث .

وإذا كان الفعل جائز التعليق ، و كان متعديا إلى اثنين ، فأعملته في الأول ، وعلقته عن الثاني ، فالجملة تسد مسده ، أو لواحد فالواحد معمول له ، والجملة بعده بدل من المعمول ، على حذف مضاف ، لا في موضع الثاني على جهة التضمين ، ولا في موضع الحال خلافا لزاعميهما "[١] .

وكذلك في تناوله لفكرة العامل المضمر ودرجات التأثير من خلاله ؛ قال أبو حيان : "المعمول لفعل يجب إضماره : المنصوبات ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ المتقدم ، ولا بساط حال . وقسم جائزه : وهو ما على إضماره دليل،وقسم بواجبه: وذلك يحفظ ولا ينقاس ، فمنه المنادى ينتصب بإضمار (أنادى)، ونابت (يا) منابه، وذلك لا يجمع بينهما لا بما في

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٠٧ – ٢٠٩ ، وصـ٣٣ من البحث .

(يا) من معنى الفعل ، ولا بنفس (يا) خلافا لزاعميهما. والمنصوب على الاشتغال لا بالفعل الذي بعد الاسم خلافا للفراء"[١] .

مستويات العمل في فكر أبي حيان من خلال الموفور :

فقد نص أبو حيان على مستويات العمل ؛ فقال : " وأقوى تعدي الفعل إلى المصدر، ثم إلى المفعول به ، خلافا للمبرد ؛ إذ زعم العكس ، ثم إلى ظرف الزمان ، ثم إلى الحال ، ثم إلى ظرف المكان "([٢]) .

فمن خلال النص السابق يتبين أن الفعل هو الأصل في العمل ، وأن عمله يتدرج قوة وضعفا على حسب علاقته بالمعمول .

وقد ورد في هذا البحث فلسفة العامل النحوي عند أبي حيان ومستوياته على النحو التالي :

أولا : العامل اللفظي عند أبي حيان في الموفور ، ويتضمن : الأفعال، الأسماء المشتقة ، الحروف العاملة .

أولا : الأفعال : وقد جاءت على ثلاثة مستويات :

المستوى الأول : الأفعال الأصيلة، وفيه مسألتان([٣]) .

المسألة الأولى : العامل في الفاعل .

المسألة الثانية : ناصب المفعول به .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وصـ٤٤ من البحث .

٢) الموفور صـ٢٢٣ .

[٣]) ينظر : صـ من هذا البحث .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المستوى الثاني : الأفعال الناسخة ، وما جرى مجراها ، وفيه ثلاث مسائل(١) .

المسألة الأولى : عامل الرفع في اسم (كان) وأخواتها .

المسألة الثانية : الإعمال والتعليق والإلغاء في (ظن) وأخواتها .

المسألة الثالثة : عامل الرفع في خبر (إنّ) وأخواتها .

المستوى الثالث : الأفعال المضمرة ، وقد وردت على درجتين :

الأولى : العامل المضمر وناب عنه الحروف المختصة أو الأدوات، وفيه مسألتان(٢) .

المسألة الأولى : ناصب المنادى .

المسألة الثانية : العامل في الاستثناء .

الثانية : العامل المضمر ولم ينب عنه شيء ، وفيه ثلاث مسائل(٣) .

المسألة الأولى : ما أضمر على شريطة التفسير .

المسألة الثانية : ما أضمر على شريطة الأمر .

المسالة الثالثة : ما أضمر على شريطة المصدر .

ثانيا : الأسماء المشتقة : وفيها مسألتان :

المسألة الأولى : إعمال اسم الفاعل ومستوياته .

المسألة الثانية : العامل في الخبر الشبه جملة .

ثالثا : الحروف العاملة : وفيه مسألة : حقيقة (إذن) والخلاف فى إعمالها .

العامل المعنوي عند أبي حيان من خلال كتابه الموفور؛ وفيه مبحثان :

---

١) ينظر : صـ من هذا البحث .
٢) ينظر : صـ من هذا البحث .
٣) ينظر : صـ من هذا البحث .

المبحث الأول : العوامل المعنوية المتفق عليها ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : الرافع للمبتدأ والخبر .

المسألة الثانية : الرافع للفعل المضارع .

المبحث الثاني: ما استحسنه أبو حيان من عوامل معنوية أخرى ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : المنصوبات بعد تمام الكلام المفعول معه و له .

المسألة الثانية : ناصب التمييز .

وسيتضح جليا طبيعة العامل النحوي ومستوى التأثير من خلاله في العمل التطبيقي لهذه المسائل في ثنايا هذا البحث إن شاء الله تعالى .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثالث : فلسفة أبي حيان للعامل النحوي في ميزان النقد اللغوي :

من خلال التأمل فيما ذكره أبو حيان من نصوص حول العامل النحوي ومستويات التأثير من خلاله في كتابه ((الموفور من شرح ابن عصفور)) ، هناك نقاط مضيئة اتضح من خلالها العمق اللغوي والفكر النحوي عند أبي حيان ، وأهمها ما يلي :

أولا : الاستيعاب لأقوال من سبقه حول قضية العامل النحوي ودرجات التأثير من خلاله ، وقد ظهر هذا جليا في جلّ نصوص أبي حيان في هذا البحث ، ومن أبرزها ما يلي : تناوله لقضية أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء([1]) ، وكذلك العامل في الاستثناء([2]) ، وحقيقة (إذن) والخلاف حول إعمالها وكتابتها([3])، وإعمال اسم الفاعل([4]) .

الأول : حول الإعمال والتعليق والإلغاء لأفعال القلوب ؛ فقد نظر ودقق وحلل واستوعب وخرج لنا بنص يحلل طبيعة العامل النحوي مع هذه الأفعال ؛ فقال : " وانفردت نواسخ الابتداء من هذه الأفعال غير المبنية للمفعول متوسطة و متأخرة لا متقدمة ؛ خلافا للكوفيين بجواز الإلغاء ، وهو ترك العمل لغير مانع ، وهو أحسن مع التأخير، والإعمال أحسن مع التوسط ، والتوسط ألا تجيء صدر كلام ، فإن أكد بمصدر وجب الإعمال ، أو بإشارة له أو بضميره فالإعمال ، ولا تلغى إلا قليلا ، والإلغاء أقوى مع الإشارة منه مع الضمير ، وبوقوع الظرف والمجرور والجملة الخبرية موقع الثاني ،

---

[1]) ينظر : صـ٣٣ من هذا البحث .
[2]) ينظر : صـ ٤٨ من هذا البحث .
[3]) ينظر : صـ ٧٣ من هذا البحث .
[4]) ينظر : صـ٦٧ من هذا البحث .

و(أعلم) وأخواتها بوقوع ذلك موقع الثالث ، وبنيابة (أنّ) و(أن) وصلتيهما مناب مفعولي الناسخ ، والثاني والثالث في (أعلم) ، لا بنيابة ذاك مناب مفعولي الناسخ ، خلافا للمازني ، ولا يسدان في غيرهما إلا مسد مفرد .

وانفرد فعل القلب و (سأل) وأنظره من غيره ، لا رأيت البصرية – خلافا للمازني – بالتعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، فيجب إن كان المفعول اسم استفهام ، أو مضافا إليه ، أو دخلت عليه أداته ، أو لام الابتداء ، أو (إنّ) و في خبرها اللام .

ويجوز إن استُفهِم عنه فى المعنى ، إلا فى أرأيتك زيدا أبو من هو ؟، فيمتنع ، وإذا عُلق المتعدي لواحد بحرف جر فالجملة في موضع نصب بعد تقدير إسقاطه ، أو بنفسه فهي في موضع المفعول ، أو إلى اثنين سدت الجملة .

وإذا كان الفعل جائز التعليق ، و كان متعديا إلى اثنين ، فأعملته في الأول ، وعلقته عن الثاني ، فالجملة تسد مسده ، أو لواحد فالواحد معمول له ، والجملة بعده بدل من المعمول ، على حذف مضاف ، لا في موضع الثاني على جهة التضمين ، ولا في موضع الحال خلافا لزاعميهما .

و يجوز أن يتضمن فعل القلب معنى أقسم ، فيتلقى بما يتلقى به ، فان كان الفعل غير متعد فلا موضع لجملة الجواب ، أو متعديا فكذلك ؛ خلافا لمن جعل لها موضعا ، فجعلها في موضع مفعول إن كان يتعدى إلى واحد ، وفي موضع مفعولين إن كان يتعدى إليهما "[١] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٠٧ – ٢٠٩ ، وصـ٣٣ من البحث .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيا : النظر في الخلافات النحوية حول الحكم على العامل في المسائل المختلف حولها ثم الاختيار بما يراه مناسبا بنص صريح وقد يوجهه أحيانا ، وقد ظهر هذا في عدة مسائل من هذا البحث ، أهمها ما يلي: العامل في الفاعل(١) ، ناصب المفعول به(٢) ، ناصب المنادى(٣) ، العامل في الخبر الشبه جملة(٤) ، عامل الرفع في المبتدإ والخبر(٥) .

ثالثا : لأبي حيان تعليلات سديدة وتوجيهات رشيدة لمستويات العمل، وقد لخّصها في عدة مواضع من الموفور ، وضحت وظهر أثرها في هذا البحث ، ومن أبرز ما ظهرت وتجلّت فيه قضايا ومسائل (العوامل المضمرة) سواء نابت عنها أداة أم لا ، فالمتأمل حول ما قاله أبو حيان في مسائل العامل المضمر يسلّم بعقلية نحوية فريدة لها من الضبط والتقسيم والبيان ما يحفظ لهذه اللغة مكانتها ورصانتها وقوة العامل فيها ودرجات تأثيره .

ومن أبرز هذه النصوص قوله : " المنصوبات ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ المتقدم... وقسم جائزه : وهو ما على إضماره دليل ، وقسم بواجبه: وذلك يحفظ ولا ينقاس ، فمنه المنادى ينتصب بإضمار (أنادى) ، ونابت (يا) منابه، وذلك لا يجمع بينهما لا بما في (يا) من معنى الفعل ، ولا بنفس (يا) خلافا لزاعميهما"(٦) .

---

١) ينظر : صـ٢٤ من هذا البحث .
٢) ينظر : صـ٢٧ من هذا البحث .
٣) ينظر : صـ٤٤ من هذا البحث .
٤) ينظر : صـ٧٠ من هذا البحث .
٥) ينظر : صـ٨٠ من هذا البحث .
٦) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وصـ٤٤ من البحث .

وكذلك قوله حول ما أضمر على شريطة المصدر : " وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه[١] ، فمن ذلك : حمدا ، وشكرا ... ، وهي من قبيل ما ينتصب بإضمار فعل يجوز إظهاره ، وكذلك: كلمته مشافهة ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وقتلته صبرا ... وإنما هي منتصبة على الحال بهذه الأفعال الظاهرة ، وذلك على حذف الفعل ، وإقامة المصدر مقامه فصار منتصبا بالفعل على أنه حال ، فمن راعى أن هذه المصادر منتصبة بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب ، ومن راعى أنّ العامل في اللفظ إنما هو الفعل الظاهر لقيامه مقام الحال لم يجعله من هذا الباب "[٢] .

ومن أبرزها ما ورد حول ناصب المفعول معه : " المفعول معه : فضلة، انتصب بعد تمام الكلام ، فُعِل الفعل معه ، لا ينتصب إلا عن تمام الكلام ، تقدمه فعل أو لا ، وزعم الصيمرى أنه ينتصب عن تمام الاسم ، فأجاز : كل رجل وضيعته ، والأصل : العطف ، وعدل إلى النصب لملاحظة المفعولية .

والمسائل: قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولا معه ومعطوفا، وقسم يختار فيه أن يكون مفعولا معه ، ويجوز فيه العطف ، وقسم لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولا معه"[٣] .

---

١) يقصد الزجاجي ؛ أي أنه أدخل في المنصوبات على إضمار الفعل .
٢) الموفور من شرح ابن عصفور ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وصـ ٦٤ من البحث .
٣) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وصـ٩١ من البحث .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ما يؤخذ على أبي حيان :

بعد النظر والحكم على نصوص الإمام أبي حيان الأندلسي وجد البحث بعضا من التعارض يحتاج إلى وقفة وهذه الوقفة موضع نظر وحكم من أساتذتي الأفاضل في قسم اللغويات حفظهم الله جميعا .

أولا : قسّم أبو حيان العوامل المضمرة من الأفعال إلى قسمين ؛ قسم أُضمر ونابت عنه أداة وقد مثّل لذلك بالعامل في المنادى فقال : " "المعمول لفعل يجب إضماره ، قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ المتقدم ، ولا بساط حال . وقسم جائزه : وهو ما على إضماره دليل ، فمنه المنادى ينتصب بإضمار (أنادى)، ونابت (يا) منابه، وذلك لا يجمع بينهما لا بما في (يا) من معنى الفعل ، ولا بنفس (يا) خلافا لزاعميهما[١] .

وهذا قول يذكر له ويؤخذ بعين الاعتبار والاعتماد إلا إنه في نفس الاتجاه يعارض نفسه ؛ فحينما تحدّث عن العامل في المستثنى وهو على نفس درجة العامل في المنادى لم يذكر ولا ينص على كون (إلا) نابت مناب الفعل أستثني كما نص في المنادى بقوله : " بإضمار (أنادى)، ونابت (يا) منابه " .

بل وجدته يقول : " والناصب : المازني : ما في (إلا) من معنى الفعل، والسيرافي وابن الباذش : الفعل بواسطة (إلا)... ، الكسائي : الخلاف، والفراء : (إن) من (إلّا)، والصحيح تمام الكلام" (٢) .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي ص٢٩١، ٢٩٢، وص٤٤ من البحث .
٢) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وصـ٤٨ من البحث .

والنصب بعد تمام الكلام عامل معنوي نص عليه أبو حيان في المفاعيل لا علاقة له بالعامل المضمر اللفظي وقد نابت عنه (إلا) .

فهذا تعارض في العامل المضمر وقد نابت عنه الأداة .

ثانيا : ما ذكره أبو حيان حول عامل الرفع في المبتدإ والخبر ؛ فقد نص بالتعري على كونه رافعا للمبتدإ والخبر في حين أن له نصا يخالف ذلك ويعارضه ، وإليك ما نص عليه حول المسألة :

أولا قوله في الموفور ، قال أبو حيان :" والمبتدأ رافعه التعري لا الخبر ، ولا الابتداء، ولا شبه الفاعل ، والخبر رافعه التعري ، لا المبتدأ ، ولا الابتداء ، ولا هما ، خلافا لزاعمي ذلك "[١] .

في حين نجده قد اختار مذهب الكوفيين[٢]، الذى ذكر أنه اختيار ابن جنى علما بأن ابن جنى من القائلين بمذهب البصريين .

قال أبو حيان : "والذى نذهب اليه ونختاره – وهو الذى يقتضيه النظر – قول الكوفيين فى أن كلا منهما رافع للآخر ، وذلك أن كلا منهما يقتضى الآخر وما كان مقتضيا لشئ وليس بمستقل فينبغى أن يكون عاملا فيه" [٣].

ولم يقف اختيار أبى حيان لمذهب الكوفيين عند هذا الحد ، وانما قام بالرد على كثير من الأمور التى احتج بها على بطلان هذا المذهب .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٧٥ ، وصـ٨٠ من البحث .
٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٢٦/٣ .
٣) التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول أبو حيان : "ونحن نرد جميع ما احتج به علـى بطـلان هـذا المذهب :"

أما الرد أولا بـ: "أن كلا منهما قد يرفع الاخر فيؤدى إلـى إعمـال عامل رفعين من غير تشريك " فهذا لا يلزم إلا لو اتحدت جهتا الرفع ، أمـا إذا اختلفت، بأن رفع أحدهما على جهة الفاعلية والآخر علـى غيـر جهـة الفاعلية فلا يمتنع "(١).

وأما من رد بـ :" أن الخبر قد يكون جامدا لا يعمل "فهذا لا يلزم إلا فى الأفعال أو ما عمل لشبهه بها أو لنيابته منابها "(٢).

وأما من قال: "رتبته بعد المبتدأ ورتبته العامل قبل المعمول فتنافيا" ؛ فهذا منقوض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم : أيا تضرب أضرب ، فرتبـة فعل الشرط بعد أدلته وهو عامل فى اسم الشرط ولا يلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط فلا تنافى فى ذلك"(٣).

وأما قولهم : "إنه يكون فعلا فلو عمل فى المبتدأ لكان فاعلا " فليس بصحيح ، ليس الفعل الواقع خبرا هو العامل فى المبتدأ ، بل الاسم الذى وقع الفعل موقعه هو العامل فى المبتدأ ، لا على جهة الفاعلية ، ولو سـلمنا أن الفعل الواقع خبرا هو العامل فى المبتدأ لم يلزم أن يكون المبتدأ فاعلا ، لأن رفعه على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم فلا يكون فاعلا "(٤).

---

١) التذييل والتكميل ٣/٢٦٦ ، ٢٦٧ .
٢) التذييل والتكميل ٣/٢٦٧ .
(٣) التذييل والتكميل ٣/٢٦٧ .
٤) ينظر : التذييل ٣/٢٦٧ .

وأما قولهم : "ولأن الضمير قد يكون فى الصلة : فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول " فهذا لا يلزم لأنى لم أختر أن المبتدأ يرفع بالضمير الذى فى الخبر وإنما قولنا "إن الخبر رافع للمبتدأ "[١].

وأما قولهم :" إن العامل اللفظى إلى آخره فنحن نجد أن العامل اللفظى يبطل عمله بالعامل اللفظى تقول : ما قام رجل ، فرجل مرفوع بقام وليس زيد قائما فقائما منصوب بـ ليس ، ثم تدخل من على "رجل " والباء على قائم فبطل عمل العامل اللفظى وهو "قام "و"ليس"[٢].

وعليه فلم يسر أبو حيان في منهجه على نمط واحد تتحدد من خلاله رؤية لغويه كاملة في ضبطه لنظرية العامل النحوي ومستويات التأثير من خلاله .

١) السابق ٣/٢٦٧ .
٢) السابق ٣/٢٦٨،٢٦٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الثاني

العامل اللفظي عند أبي حيان في (الموفور):

وفيه ثلاثة مباحث

- **المبحث الأول: الأفعال، وفيه ثلاثة مستويان:**
  - المستوى الأول: الأفعال الأصيلة، وفيه مسألتان.
  - المستوى الثاني: الأفعال الناسخة، وفيه ثلاث مسائل.
  - المستوى الثالث: الأفعال المضمرة، وقد وردت على درجتين:
  - الأولى: العامل المضمر وناب عنه الحروف المختصة أو الأدوات.
  - الثانية: العامل المضمر ولم ينب عنه شيء.
- **المبحث الثاني: الأسماء المشتقة، وفيه مسألتان.**
- **المبحث الثالث: الحروف العاملة، وفيه مسألة.**

المبحث الأول : الأفعال ، وفيه ثلاث مستويات

المستوى الأول : الأفعال الأصيلة .وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : العامل في الفاعل

قال أبو حيان :" وهل الفاعل مرفوع بشبه المبتدأ ، أو بالفاعلية ، أو بإسناد الفعل إليه ، أو بالتفريغ ؟ أقوال : أصحها الأخير"[١] .

اختلف العلماء في رافع الفاعل إلى أقوال كثيرة ذكر أبو حيان بعضها إجمالا ، ونص على القول بالتفريغ هو الصحيح ؛ و إليك **التحليل والتعليق**:

القول الأول : ذهب الجمهور[٢] أن الرافع للفاعل هو الفعل أو شبهه ، واحتجوا بدليلين: أحدهما : أنه ارتفع ؛ لأن الفعل إنما اشتق من الحدث ، ليُسْنَد إليه ، ولولا ذلك ما غُيِّر الحدث؛ لأن الحدث هو الأصل ، فإذا أرادوا أن يُسْنِدوه إلى مَنْ صَدَرَ عنه أو يصدر ، غَيَّروا بِنْيَةَ الحدث هذا التغيير، فطلب ذلك الْمُغَيَّر من الحدث اسمَ مَنْ يَصْدُرُ عنه أو صَدَرَ، فَرَفَعَهُ [٣] .

الثاني : أن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، واللفظ موجود وهو المسند[٤] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور (لأبي حيان الأندلسي) صـ ١٣٩ ، ١٤٠ .
٢) ينظر: الكتاب ٣٣/١ – ٣٥ ، المقتضب ١/ ١٤٧ ، شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٦٦ ، الكافي في الإفصاح ٥٨٨/٢ ، شرح التسهيل للمرادي صـ٤٠١ ، همع الهوامع ١/ ٥١١ .
٣) ينظر: الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ٢/ ٥٨٨ .
٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٠ ، شرح التسهيل للمرادي صـ٤٠١ ، وهمع الهوامع ١/ ٥١١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا القول مذهب سيبويه[١] ، والمبرد [٢] ، وابن السراج[٣] ، والسيرافي[٤] ، والفارسي[٥] ، وابن جني [٦] ، والعكبري[٧] ، وابن يعيش[٨] ، وابن مالك[٩]، والرضي[١٠] ، والأزهري[١١] ، والفاكهي [١٢] ، والشنواني[١٣] .

القول الثاني : أن رافع الفاعل الإسناد ، وهو مذهب خلف الأحمر[١٤] ، وهشام[١٥] .

وقد يُوَجَّه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب ، وهو هنا الفاعلية، وهي تتقوم بالإسناد ، فليكن العامل في الفاعل عملاً بهذه القاعدة[١٦] .ونُسِبَ هذا المذهب لابن جني[١٧].

---

١) الكتاب ١/ ٣٣ ، وينظر: الكافي في الإفصاح ٢/ ٥٨٨ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢١ ، شرح التسهيل للمرادي صـ٤٠١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٦٩ .
٢) ينظر: المقتضب ١/ ١٤٧ .
٣) ينظر: الأصول ١/ ١٥٤ .
٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٦٦ .
٥) ينظر: الكافي في الإفصاح ٢/ ٥٨٨ .
٦) ينظر: الخصائص ١/ ١٩٦ .
٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥١ ، المتبع في شرح اللمع ١/ ٢٤١ ، التبيين صـ ٢٦٣ .
٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٤٥ .
٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .
١٠) ينظر: شرح الرضي ١/ ١٦٢ .
١١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٩٦ .
١٢) ينظر: مجيب الندا صـ ٢٧٩ .
١٣) ينظر: الفوائد الشنوانية صـ ٦١٦ .
١٤) ينظر في : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ ، شرح التسهيل ٢/ ٤٠ ، ارتشاف الضرب ١٣٢١/٣ ، شرح التسهيل للمرادي صـ٤٠١ ، تعليق الفرائد ٤/ ٢٢١ ،التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٦٩ .
١٥) ينظر : همع الهومع ١/ ٥١١ .
١٦) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢٢١ .
١٧) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢٢١، وما وجدته في الخصائص١٩٦/١، يوحي بخلاف ذلك.

القول الثالث : أن الفاعل ارتفع لشبهه بالمبتدأ . وهذا المذهب لم يُنْسَبْ لأحد معين من العلماء[١] .

واستدل من قال بذلك بأن الفاعل : ارتفع لشبهه بالمبتدأ ، وذلك أنه مخبرٌ عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مُخْبَرٌ عنه بالخبر [٢] .

وما استدل به أصحاب هذا المذهب فاسد من وجهين ؛ أحدهما : أن الشبه معنى ، والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء[٣] .

الثاني : أن العمل لا يُنْسَبُ إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظٌ صالحٌ للعمل والفعل موجود[٤] .

القول الرابع : أن عامل الرفع في الفاعل الفاعلية [٥] .

ونُسِبَ هذا المذهب لخلف الأحمر[٦] ، ولبعض الكوفيين [٧] .

القول المختار عند أبي حيان ، والرد عليه :

اختار أبو حيان القول بالتفريغ : أي أن الفعل فُرغ للفاعل ، فهو القائم به فعمل فيه .

---

١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢١ ، شرح التسهيل للمرادي صـ٤٠١ ، همع الهوامع ١/ ٥١١ .
٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ .
٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ ،همع الهوامع ١/ ٥١١ .
٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي صـ ٤٠١ .
٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ .
٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨١ ، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ١٥١ ،ارتشاف الضرب٣/ ١٣٢١ ، شرح التسهيل للمرادي صـ ٤٠١ ،همع الهوامع ١/ ٥١١ .
٧) ينظر: الكافي في الإفصاح ٢/ ٥٩٠ ، تعليق الفرائد ٤/ ٢٢٢ ، الهمع ١/ ٥١١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فالرفع للفاعل ؛ لأن قد بُنى لـــه الفعل ، وصار الفعــل طالبــاً لـــــه ببنيته ، وكل ما يطلبه الفعل هكذا يرتفع، سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، وبناءً عليه فالذي يرفع الاسم طلب الفعل له بالبنية [١] .

قال سيبويه:" والفاعل والمفعول فى هذا سواء، يرتفع المفعول كمــا يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغتــه لـــه، كمــا فعلــت ذلــك بالفاعل"[٢] .

وهذا القول مردود ؛ لأن الفعل قد يفرغ للمفعول إذا بني للمجهــول ، ولذلك كان رافع الفاعل إسناده للفعل وقيامه بالحدث ، وعندي أن المــذهب الأول القائل بأن الرافع للفاعل هو الفعل أو شبهه أولى بالصواب ، وذلك لأن الإسناد هو الإضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول فلو كــان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً "[٣] .

---

١) ينظر : الكافي لابن أبي الربيع ٣ / ٦٣٦ .
٢) الكتاب ١/ ٣٣ ، وينظر : ١/ ٤١ – ٤٢ .
٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ .

المسألة الثانية : ناصب المفعول به

قال أبو حيان :" وهل المفعول منصوب بالفاعل ، أو به مع الفعل ، أو بالمفعولية ، أو بالفعل وما جرى مجراه ؟ أقوال : أصحها الأخير "([1]).

التحليل والتعليق :

عرض أبو حيان آراء النحويين حول ناصب المفعول به ثم نص على المختار منها ، وسيتضح بالتحليل تفصيل هذه الأقوال ، وحجة كل قول ، مع توضيح أدلته، وموقف النحاة ، والباحث من اختيار أبي حيان .

القول الأول :

يرى جمهور البصريين[٢] ، ومن شايعهم أن العامل فى المفعول النصب : هو الفعل ، أو شبهه ، وذلك كاسم الفاعل نحو قوله تعالى :﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[٣] ، والمثال المحول إلى المبالغة نحو : " أما العسل فأنا شراب "، والمصدر نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾[٤] ، واسم الفعل كقوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٥] .

وبه نص أبو حيان([٦]) .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٤٠ .
٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ١/ ٤٩ ، ٥٠ ، ٣٠٤ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٧٦ ، شرح اللمحة البدرية لأبى حيان ٢/ ٧٢ .
٣) سورة الكهف من الآية : ١٨ .
٤) سورة البقرة من الآية : ٢٥١ .
٥) سورة المائدة من الآية : ١٠٥ .
٦) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٤٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد استدل البصريون لقولهم بالآتى :

أولا : أن به يتقوم المعنى المقتضى للرفع أى : الفاعلية ، أو المعنى المقتضى للنصب أى : المفعولية[١] .

ثانيا : أن أصل العمل للأفعال[٢] .

ثالثا : إجماعهم على أن الفعل له تأثير فى العمل ، وأما الفاعل : فلا تأثير له فى العمل؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، فهو باق على أصله فى الاسميه . فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ؛ و لأن إضافة ما لا تأثير له فى العمل(الفاعل) إلى ماله تأثير (الفعل) لا تأثير له ، فدل على أن العامل هو الفعل فقط[٣] .

القول الثانى : ذهب هشام بن معاوية صاحب الكسائى إلى أن العامل فى المفعول النصب هو الفاعل وحده ؛ لأنه مؤثر فيه[٤] .

احتج هشام لقوله بالآتى :

أولا : أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما ، والدوران يفيد العلية[٥] .

ثانيا : أنه يرفع إذا لم يذكر الفاعل نحو : ضرب زيد[٦] .

القول الثالث : قول الفراء : وفيه ذهب إلى أن العامل فى المفعول النصب هو الفعل والفاعل جميعا[٧] .

---

١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٤/١ .
٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٩/١ .
٣) ينظر : أسرار العربية للأنبارى ص٦٤ ، ٦٥ ، ائتلاف النصرة ص٣٤ .
٤) ينظر : الإنصاف ٧٨/١ ، ٧٩ ، ائتلاف النصرة ص٣٤ ، التصريح ٣٠٩/١ .
٥) ينظر : التصريح ٣٠٩/١ .
٦) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٧٢/٢ ، ٧٣ .
٧) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٩/١ ، ٣٠٤ ، المساعد ٤٢٦/١ ، التصريح ٣٠٩/١ ، الهمع ١٦٥١ .

وقد استدل أبو زكريا الفراء لما ذهب إليه بأن الفاعل جزء من المؤثر وجزء المؤثر مؤثر ، بمعنى أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر(١) .

وبأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل ، وفاعل لفظا ، أو تقديرا ، لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد ، فوجب أن يكونا عاملين فيه(٢) .

وقد ذكر الرضى أن قول الفراء أقرب وأولى(٣) .

القول الرابع : وهو قول خلف الأحمر(٤) من الكوفيين : وفيه ذهب إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية .

وقد احتج خلف الأحمر لما ذهب إليه : بأن المفعوليه صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها(٥) .

القول المختار :

وعليه ؛ فيرى البحث أن القول المختار من هذه الأقوال هو قول البصريين ، وهو ما اختاره أبو حيان في الموفور ، وأرجحه ؛ وذلك لأمور:

الأول : قوة أدلة البصريين ، وعدم وجود اعتراضات عليها ، على نحو ما ورد على آراء وأدلة الكوفيين " هشام ، والفراء ، وخلف .

---

١) ينظر : شرح الكافية لابن القواس ١٦٩/١ ، التصريح ٣٠٩/١ .
٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٤ .
٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٤/١ ، ٥٠ .
٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٤/١ ، التصريح ٣٠٩/١ ، الهمع ١٦٥/١ .
٥) ينظر : الإنصاف ٧٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣٦/١ ، التصريح ٢٩/١ ، الهمع ٥/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثانى : أن فى قول غير البصريين تكلف ، واجتلاب ما ليس له عمل فى المفعول مع وجود ما هو أصل فى العمل فيه وفى غيره وهو الفعل .

الثالث : اختيار كثير من النحويين لهذا المذهب ومنهم : أبو البركات بن الأنبارى بقوله : " والقول الصحيح هو الأول "[١] ، وأبو بكر الشرجى[٢] ، وابن الخباز[٣] ، والنيلى[٤] ، وأبو حيان[٥] .

---

١) أسرار العربية ص٦٥ .
٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٤ .
٣) توجيه اللمع ص١٧٦ .
٤) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ج١ ق٢ ص٤٠٤ .
٥) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٧٢/٢ .

المستوى الثاني : الأفعال الناسخة ، وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى : عامل الرفع في اسم (كان) وأخواتها

قال أبو حيان :" واسم (كان) وأخواتها مرفوع بها ، لا بالابتداء خلافا للكوفيين "[١].

التحليل والتعليق :

اختلف النحويون في حقيقة عمل (كان) وأخواتها على النحو التالي :

أولا المذهب البصري : ذهب البصريون وسيبويه[٢] إلى أن (كان) وأخواتها عاملة في المبتدأ والخبر على نحو الأفعال المتعدية ، فجعلت المبتدأ مرفوعا اسما لها ، على نحو عمل الفعل في الفاعل، ونصبت الخبر وجعلته خبرا لها تشبيها بعمل الفعل في المفعول .

قال سيبويه : " وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم . وتقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، كما تقول : إذا لم نضربهم فمن يضربهم "[٣].

وقد أيدهم في ذلك الدينوري[٤]، والحريري[٥] ، والشريف عمر الكوفي[٦]، وابن الخشاب[٧] ، والأنباري[٨] ، والعكبري[٩] ، وابن معطي[١٠]، وابن يعيش[١١] ، والرضي[١٢] ، وابن أبي الربيع[١٣] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٩٣ .
٢) ينظر : الكتاب ١/ ٤٥ ، ٤٦ .
٣) الكتاب ١/ ٤٦ .
٤) ينظر : ثمار الصناعة ٣٢٧ .
٥) ينظر : شرح ملحة الإعراب ١٩٩ .
٦) ينظر : البيا ن في شرح اللمع ١٣٩ .
٧) ينظر : المرتجل ١٢٤ .
٨) ينظر : أسرار العربية ٨٨ .
٩) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١ .
١٠) ينظر : شرح ألفيته ٨٥٨/٢ .
١١) ينظر : شرح المفصل ٣/ ٣٥٤ .
١٢) ينظر : شرح الكافية ١٨١/٤ .
١٣) ينظر : البسيط في شرح الجمل ٢/ ٦٦٢ ومابعدها .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واختاره أبو حيان[١] ، والدماميني[٢] ، والجوجري[٣]، والأزهري[٤] ، والنبتيتي[٥] ، والآلوسي[٦] ، وغيرهم .

وقد استدل البصريون على مذهبهم بما يلي[٧] :

قال العكبري : "والدليل على انتصابه بـــ(كان) أنه بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع له، فأشبه المفعول به "[٨] .

ــ اتصاله بالضمائر ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، نحو قوله تعالى : ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٩] ، ونحو قولك (كنته) .

ــ مجيء الخبر معرفة كالمفعول ، والحال لا تكون إلا نكرة ، ومجيئه جامدا والحال بابه الاشتقاق ، وكونه لا يستغنى عنه والحال يستغنى عنـــه ، وذلك نحو (كان زيد أخاك) .

---

١) ينظر : التذييل والتكميل ٤/ ١١٥ ،١١٦، والموفور ١٩٣ .
٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣/ ١٦٧ .
٣) ينظر : شرح شذور الذهب ١/ ٣٦٢ .
٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٩٠/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٨٤/١ .
٥) ينظر : حاشية النبتيتي على شرح القطر للفاكهي ١٥٣/٢
٦) ينظر : حاشية الآلوسي على شرح القطر ٢٣٠ .
٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٦٧ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٥ ، ١١٦ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٦٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٨٤/١ ، وشرح المقرب لابن عصفور شرح علي فاخر ١/ ٨٦٠ ،٨٦١ .
٨) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١ .
٩) الزخرف: ٧٦

ثانيا : المذهب الكوفي[١] :

انقسم الكوفيون إلى رأيين : الأول : رأي الفراء ؛ قال : إنّ (كان وأخواتها) دخلت على المبتدأ فرفعته كما يرفع الفعل اللازم مرفوعه ، وجعلته اسما لها ، فهو اسمها في الحقيقه فاعلا لها في المجاز ، ودخلت على الخبر فنصبته على مشابهة الحالية[٢] .

الرأي الثاني :

جمهور الكوفة : قالوا إن الاسم لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا به قبل وجود الناسخ ، والخبر منصوب على الحالية .

أدلة الكوفيين[٣] : احتج الكوفيون بأن الفعل إنما عهد رفعه لما أسند هو إليه كـ(قام زيد، وضرب عمرو) ، وليس الناسخ مسندا إلى هذا المرفوع .

واحتج الفراء بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في موضع الحال ، ولايجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به .

---

١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، والتبيين ٢٩٥ ، والتذييل والتكميل ١١٥/٤ -١١٧، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/ ٨٥٨ ، شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٦٢ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، والمغني لابن فلاح اليمني ٣/ ٥١ ،٥٢ ، وشرح المقرب لعلي فاخر ١/ ٨٦٠ ،٨٦١ .

٢) ينظر : التذييل والتكميل ١١٥/٤ -١١٧ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٦٧ ، ١٦٨ .

٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٣/١ ، والتبيين ٢٩٥ ، وتعليق الفرائد ٣/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، والمغني لابن فلاح اليمني ٣/ ٥١ ،٥٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/ ٨٥٨ ، شرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٣٦٢ ، وشرح المقرب لعلي فاخر ١/ ٨٦٠ ،٨٦١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبدليل : أن الماضي لا يحسن وقوعه خبرا لـــ(كان) إلا مع (قــد) ؛ كما لا يحسن وقوعه حالا إلا مع (قد) .

وبدليل : أنك لا تكني عنه كما لا تكني عن المفعول به ؛ ألا ترى أنك تكني عن قولك: (ضربت زيدا) ، فتقول : فعلت به ، ولا يسوغ ذلــك فــي (كان) وأخواتها .

القول المختار :

والبحث يؤيد ما اختاره أبو حيان ، فقد بنى الكوفيون مذهبهم علــى قياس ليس في موضعه ، فضلا عن قوة أدلة المذهب البصري وكثرتها .

المسألة الثانية : أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء

قال أبو حيان :" وانفردت نواسخ الابتداء من هذه الأفعال غير المبنية للمفعول متوسطة و متأخرة لا متقدمة ؛ خلافا للكوفيين بجواز الإلغاء ، وهو ترك العمل لغير مانع ، وهو أحسن مع التأخير ، والإعمال أحسن مع التوسط ، والتوسط ألا تجيء صدر كلام ، فإن أكد بمصدر وجب الإعمال ، أو بإشارة له أو بضميره فالإعمال ، ولا تلغى إلا قليلا ، و الإلغاء أقوى مع الإشارة منه مع الضمير .

وبوقوع الظرف والمجرور والجملة الخبرية موقع الثاني ، و(أعلم) وأخواتها بوقوع ذلك موقع الثالث .

وبنيابة (أنّ) و (أن) وصلتيهما مناب مفعولي الناسخ ، والثاني والثالث في أعلم ، لا بنيابة ذاك مناب مفعولي الناسخ ، خلافا للمازني ، ولا يسدان في غيرهما إلا مسد مفرد .

وانفرد فعل القلب و (سأل) و أنظره من غيره ، لا رأيت البصرية – خلافا للمازني – بالتعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، فيجب إن كان المفعول اسم استفهام ، أو مضافا إليه ، أو دخلت عليه أداته ، أو لام الابتداء ، أو (إنّ) و في خبرها اللام .

ويجوز إن استُفهِم عنه فى المعنى ، إلا فى أرأيتك زيدا أبو من هو ؟، فيمتنع ، وإذا عُلق المتعدي لواحد بحرف جر فالجملة في موضع نصب بعد تقدير إسقاطه ، أو بنفسه فهي في موضع المفعول ، أو إلى اثنين سدت الجملة .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإذا كان الفعل جائز التعليق ، و كان متعديا إلى اثنين ، فأعملته في الأول ، وعلقته عن الثاني ، فالجملة تسد مسده ، أو لواحد فالواحد معمول له ، والجملة بعده بدل من المعمول ، على حذف مضاف ، لا في موضع الثاني على جهة التضمين ، ولا في موضع الحال خلافا لزاعميهما .

و يجوز أن يتضمن فعل القلب معنى أقسم ، فيتلقى بما يتلقى به ، فان كان الفعل غير متعد فلا موضع لجملة الجواب ، أو متعديا فكذلك ؛ خلافا لمن جعل لها موضعا ، فجعلها في موضع مفعول إن كان يتعدى إلى واحد ، وفي موضع مفعولين إن كان يتعدى إليهما "[١] .

التحليل والتعليق :

تنقسم (ظن) وأخواتها قسمين:

الأول: أفعال القلوب كـ(ظن، وعلم، ورأى).

والثاني: أفعال التحويل أو التصيير، كـ(رَدَّ)، و (ترك)، و(صيَّر).

وتنقسم أفعال القلوب من حيث الجمود والتصرف قسمين: **جامدة كـ(تعلم) بمعنى (اعلم)، و(هَبْ)، ولا ثالث لهذين. ومتصرفة كبقية أفعال القلوب.**

وأفعال القلوب المتصرفة لها أحكام منها : التعليق والإلغاء[٢].

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٠٧ – ٢٠٩ .

٢) ينظر: تفصيل الكلام فى معنى التعليق والإلغاء فى: الغرة المخفية لابن الخباز / ٢٤٦، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٩٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، وشرح الكافية للرضى ١٥٥/٤، وشرح الألفية لابن الناظم / ٢٠٢، و دليل السالك لأبى حيان ٩١/١، ٩٢، والتصريح ٢٥٣/١، ٢٥٤، وهمع الهوامع ٤٩٠/١، وشرح الألفية لابن طولون ٢٩٠/١، والنحو الوافى ٢٧/٢-٤٢، والكلام في الأخير أوفى منه فى غيره.

والتعليق معناه : إبطال عمل الفعل لفظاً لا محلاً فى مفعوليه معــاً أو آخرهما لمجيء ماله صدر الكلام بعده، كــ(لام) الابتداء و(ما)، و(لا)، و(إن) النافيات، وأدوات الاستفهام والشرط، وكم الخبرية ، نحو: علمــت لمحمــدٌ قائم، وعلمت محمداً لهو قائم، ورأيت أيهم خــارجٌ ؟ وأحســب إذا اجتهــد الطالب نجح ، فالجملة بعد المعلِّق إما سادة مسد المفعولين أو مسدَّ آخرهما.

وبهذا نص أبو حيان في الموفور[١] .

والإلغاء معناه: إبطال عمل الفعل فى مفعوليه معاً لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز لا الوجوب، نحو: "زيدٌ قائمٌ ظننت"، " وإنما جاز إلغاء هــذه الأفعــال لكونها ضعيفة فى العمل؛ لأنها غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك ..."[٢].

فهي تقل رتبة في التأثير عن الأفعال الأصيلة في العمل .

وتقتضى القسمة العقلية أن يكون لهذه الأفعال مع مفعوليها ثلاث أحوال:

الأولى: أن تتقدم عليهما، وهذا هو الأصل نحو: ظننت زيداً قائماً.

الثانية: أن تتوسط بينهما، نحو: زيداً ظننت قائماً.

الثالثة: أن تتأخر عنهما، نحو: زيداً قائماً ظننت.

فإذا تأخرت عنهما أو توسطت بينهما فإنه يجوز إلغاؤها؛ " لأنهــا دخلــت على جملة قائمة بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو شيء منهــا جــرت علــى منهاجها ولفظها قبل دخول الفعل الناسخ، وصير الفعل فى تقدير ظرف لها، كأنك قلت: "زيدٌ قائمٌ فى ظنى"، مع أن الفعل يضعف عمله إذا تقدمه معموله

---

١) ينظر : الموفور ٢٠٧ .

٢) ينظر : أسرار العربية / ١٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧ ، ٧٨/٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بإبعاده عن الصدر، ألا ترى قولك: (ضربت زيداً) أقوى فى العمل من قولك: (زيداً ضربت)"[١] .

وكلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله، فقولك: (زيداً حسبت قائماً) أقوى من قولك: (زيداً قائماً حسبت)، و(زيداً قائماً حسبت) أقوى من (زيداً قائماً اليوم حسبت)، فكلَّما طال الكلام ضعف الإعمال مع التأخير"[٢]؛ ومن ثمَّ كان الإلغاء مع تأخر الفعل عن المفعولين أرجح وأحسن من الإعمال.

واختلف فى أيهما أرجح مع توسط الفعل بين المفعولين؟، فقيل: الإعمال والإلغاء متساويان، لتساوى قرينة الفعل والابتداء؛ لأن الابتداء قد استولى على الجزء الثانى وبهذا قال ابن جنى[٣]، والشريف الكوفى[٤]، وابن مالك[٥]، والنيلى[٦]، وابن عقيل[٧] .

وقيل: الإعمال أظهر وأقوى؛ لقربها من التصدر، ولأن تقدمها على أحد الجزأين يوجب إعمالها فيه، وإذا وجب إعمالها فى أحدهما وجب فى الآخر.

---

١) فكلما بعد العامل عن المعمول ضعف العمل .
٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧ .
٣) ينظر: اللمع / ٤٩ .
٤) ينظر: البيان فى شرح اللمع / ٢٠١.
٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٥٦/٢، ٥٥٧.
٦) ينظر: الصفوة الصفية ٤٢٩/١.
٧) ينظر: شرح الألفية ٤٧/٢.

وبهذا قال ابن برهان[١]، وأبو البركات بن الأنبارى[٢]، والعكبرى[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن فلاح[٥]، وابن أبى الربيع[٦]، والنيلي[٧]، وابن عقيل[٨]. ونص عليه أبو حيان في الموفور[٩] .

فأما إذا تقدمت على مفعوليها ففى جواز إلغائها خلاف، ورد على النحو التالي :

أولاً: قول الكوفيين: ذهب الكوفيون[١٠] عدا الفراء[١١] – وتبعهم الأخفش[١٢]، وأبوبكر الزبيدى[١٣]، وابن الطراوة[١٤] – إلى جواز إلغاء هذه الأفعال متقدمة على مفعوليها، قياساً على جواز إلغائها مع توسطها أو تأخرها عنهما؛ لأنها تفيد معناها فى الجملة عملت أو ألغيت، ولا فرق فى

١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١٠٧/١.
٢) ينظر: أسرار العربية / ١٦١، ١٦٢.
٣) ينظر: المتبع / ٣١٩.
٤) ينظر: شرح الجمل ٣١٤/١.
٥) ينظر: المغنى فى النحو ٣٢١/٣، ٣٢٢.
٦) ينظر: الملخص / ٢٥٦.
٧) ينظر: الصفوة الصفية ٤٢٩/١.
٨) ينظر: شرح الألفية ٤٧/٢.
٩) ينظر : الموفور ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
١٠) ينظر: الأضداد ١٧، ومنهج السالك ٩٢/١ و ٢١٠٧/٤، والمساعد ٣٦٤/١، وشرح ابن عقيل ٥٠/٢، وشفاء العليل ٣٩٧/١، وشرح الأشمونى ٢٨/٢. ونقل أبو البركات فى الإنصاف عرضاً ٨٧/١ ، أن الكوفيين يمنعون إلغاء (ظن) متقدمة.
١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٨/٤.
١٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤، وأوضح المسالك ٦٥/٢، والمساعد ٣٦٤/١، وشفاء العليل ٣٩٧/١، وائتلاف النصرة / ١٣٤. وهمع الهوامع ٤٩١/١، وشرح الألفية لابن طولون ٢٩٢/١.
١٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٥٠/٢.
١٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٧/٤، وشفاء العليل ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ٤٩١/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

إفادة معناها بين التقديم والتأخير والإعمال والإلغاء[١]. وإن كان الإعمال عندهم أحسن.

ثانياً: قول البصريين: ذهب جمهور البصريين[٢] – وتبعهم الفراء[٣] وغيره كالزجاجى[٤]، والفارسى[٥]، وابن جنى[٦]، والصميرى[٧]، والإمام عبد القاهر[٨]، وابن بابشاذ[٩]، وأبي البركات بن الأنبارى[١٠]، والعكبرى[١١]، وابن الخباز[١٢]، وابن عصفور[١٣]، وابن مالك[١٤]، وابن فلاح[١٥]، وابن الناظم[١٦]، وابن أبى الربيع[١٧]، وابن القواس[١٨]، وأبي حيان[١٩]– إلى أنه يمتنع إلغاء هذه الأفعال متقدمة، ويجب إعمالها.

---

١) ينظر: المغنى لابن فلاح ٣/٣٢٠.
٢) ينظر: الكتاب ١/١٢٤، والمقتضب ٢/١١، وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٧، والمساعد ١/٣٦٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/٤٧، وشفاء العليل ١/٣٩٧، وائتلاف النصرة / ١٣٤، وهمع الهوامع ١/٤٩١.
٣) ينظر: ارتشاف الضرب " ٤/٢١٠٨.
٤) ينظر: الجمل / ٤٢.
٥) ينظر: الإيضاح / ١٦٧.
٦) ينظر: اللمع / ٤٩.
٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١١٣.
٨) ينظر: المقتصد ١/٤٩٦.
٩) ينظر: شرح المقدمة المحسبة / ٣٥٦.
١٠) ينظر: أسرار العربية / ١٦١، ١٦٢.
١١) ينظر: المتبع / ٣١٧.
١٢) ينظر: الغرة المخفية / ٢٤٦.
١٣) ينظر: شرح الجمل١/٣١٤.
١٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٧.
١٥) ينظر: المغنى فى النحو ٣/٣١٨: ٣٢٠.
١٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم / ٢٠٥.
١٧) ينظر: البسيط ١/٤٣٥.
١٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ ١/٥٠٥، ٥٠٦.
١٩) ينظر : الموفور صـ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

وعلة ذلك من وجوه عدة، منها:

الأول- أنها إذا تقدمت فقد وقعت فى أعلى مراتبها، فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها(١).

الثاني – " أنها إذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها، وإلغاؤها يدل على اطراحها، وقلة الاهتمام بها، فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم؛ لأن الشيء لا يكون معنياً به مطرحاً "(٢).

الثالث – أن المقتضى لإعمالها قائم، ولم يوجد ما يوهن الفعل ويسوغ إبطال عمله "(٣).

الرابع – " إن عامل الرفع معنوى، وعامل النصب لفظى، فمع تقدم هذه الأفعال يَغْلبُ اللفظىُّ المعنوىَّ "(٤).

وأما التعليق فهو ضرْب من الإلغاء ، والفرق بينهما : أنَّ الإلغاء : إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً ، والتعليق : إبطال عمله لفظاً لا تقديراً فكل تعليق إلغاء ، وليس كل إلغاءٍ تعليقاً(٥) ، كما أن سبب التعليق موجب – كما سيتضح بعد – فلا يجوز : (ظننتُ ما زيداً قائماً) ، وسبب الإلغاء مجوِّز ، فيجوز : (زيداً ظننتُ قائماً) و (زيداً قائماً ظننتُ) ، بالنصب على الإعمال(٦).

---

١) ينظر : أسرار العربية / ١٦١.
٢) أسرار العربية / ١٦١، ١٦٢، بتصرف يسير. وينظر: المقتصد ٤٩٦/١، والبيان فى شرح اللمع / ٢٠١، والمغنى فى النحو ٣١٨/٣، والصفوة الصفية ٤٢٦/١.
٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٧ ، و شرح المقدمة المحسبة / ٣٥٦، والمغنى فى النحو ٣١٨/٣.
٤) ينظر: شرح الكافية للرضى ١٥٦/٤ .
٥) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٧ .
٦) ينظر: أوضح المسالك ٦٥/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني : الأفعال التي تُعلَّق .

للعلماء في الأفعال التى تُعلَّق عن العمل عدة أقوال :

القول الأول : – وهو مذهب يونس(١) – أن التعليق يجري في جميع الأفعال القلبية ، وغير القلبية، فيجوز أن تقول : (ضربتُ أيُّهم في الدار) ، و (اضرب أيهم أفضل) ، على أن يكون (أيهم) اسم استفهام مبتدأ ، خبره ما بعده ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل السابق عليهما ، وحمل عليه قول الله – تعالى – :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(٢) ، وما كان نحوه من غير أفعال القلوب، فالفعل عنده معلق ، و (أيهم) مبتدأ وخبره (أشد)(٣) .

وضُعِّف هذا المذهب ، لأن التعليق ضرب من الإلغاء ، ونوع منه ، فلا يجوز أن يعلق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلب نحو: ظننتُ وعلمتُ ، بخلاف (ننزع) ، و (ضرب) ونحوهما ؛ لأنها أفعال مؤثرة .

القول الثاني : أنه لا يُعلَّق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم . وأما الظنَّ ونحوه فلا يُعَلَّق .

ذهب إلى ذلك المبرد – فيما حُكي عنه – وثعلب ، وابن كيسان ، ورجَّحه الشلوبين(٤) . ووجه ذلك : أنَّ آلة التعليق في الأصل حروف الاستفهام وحرف

---

١) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٢٣١ .
٢) سورة مريم آية : ٦٩ .
٣) ينظر : الكتاب ٤٠٠/٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٤٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٧ .
٤) الارتشاف ٢١١٤/٤ ، وهمع الهوامع ٤٩٥/١

التأكيد . أما التحقيق فلا يكون بعد الظنَّ ؛لأنه نقيضه . وأما الاستفهام فَتردُّد ، والظن أيضاً تردُّد ، فلا يدخل على مثله[١] .

القول الثالث : أنَّ القسم مقدَّر مع جميع الأفعال التي وردت معلَّقة ، وهو المعلِّق لها . وإليه ذهب الكوفيون[٢]، ونص عليه أبو حيان في الموفور[٣] .

القول الرابع : أنَّ التعليق يكون في المتصرف من أفعال القلوب من هذا الباب مطلقاً، سواء كان بمعنى العلم أم بمعنى الظن ، وهذا قول سيبويه[٧] وأكثر النحويين[٤].

وزاد ابن خروف (نظر) البَصَرية[٥]، وتبعه في ذلك ابن مالك[٦] ، أبوحيان[٧].

قال أبو حيان :" وانفرد فعل القلب و (سأل) و أنظره من غيره ، لا (رأيت) البصرية – خلافا للمازني – بالتعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، فيجب إن كان المفعول اسم استفهام ، أو مضافا إليه ، أو دخلت عليه أداته، أو لام الابتداء ، أو (إنّ) و في خبرها اللام ، و يجوز إن استُفهِم عنه في

---

١) ينظر : همع الهوامع ١/ ٤٩٦ .
٢) الارتشاف ٤/٢١١٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٩٦ .
٣) ينظر : الموفور صـ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
٧) ينظر : الكتاب ١/٢٣٦ ، ٢٣٧ ، والبسيط ١/٤٤٦ .
٤) ينظر : شرح الجمل ١/٣١٩ ، وشرح المفصل ٧/٨٧ ، والبسيط ١/٤٤٦ ، وشرح التسهيل ٢/٢٠ ، وشرح الكافية ٤/١٦٢ ، والارتشاف ٤/٢١١٤ ، وعدة السالك ٢/٥٦ ، ٥٧ .
٥) الارتشاف ٤/٢١١٧ ، والهمع ١/٤٩٦ ، ولم أهتد إليه في شيء من مصادره .
٦) شرح التسهيل ٢/٢١.
٧) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٠٧ – ٢٠٩ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المعنى ، إلا فى أرأيتك زيدا أبو من هو؟، فيمتنع ، وإذا عُلق المتعدي لواحد بحرف جر فالجملة في موضع نصب بعد تقدير إسقاطه ، أو بنفسه فهي في موضع المفعول ، أو إلى اثنين سدت الجملة([1]) .

القول المختار :

وبعد هذا العرض المفصل للقضية يتأكد لدينا طبيعة هذه الأفعال ومستوى التأثير من خلالها وأن أمر العامل فيها ليس على درجة واحدة بل أقل درجة من الأفعال الأصيلة ، وطبيعة العمل لهذه الأفعال تتأثر قوة وضعفا بموقع الفعل من الجملة وعلى حسب المدخلات عليه ، فالصدارة لها قوة التأثير في العمل ثم التعليق والإلغاء على حسب ما يدخله من مؤثرات ولهذا جاء نص أبي حيان موضحا لهذه المستويات من العمل والتأثير .

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٠٧ – ٢٠٩ .

المسألة الثالثة : عامل الرفع في خبر (إنّ) وأخواتها

قال أبو حيان :" (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل) : يدخلنّ على المبتدأ غير اسم الشرط والاستفهام و (كم) الخبرية و (ما) التعجبية و (ايمن)، فينصبنه ، وعلى خبره غير اسم الاستفهام وكم الخبرية والجملة غير الخبرية، فيعملن فيه رفعا ، خلافا للكوفيين أنه الرفع الذى كان فيه قبل دخولها، والرفع واجب خلافا لابن سلام صاحب الطبقات، إذأجاز النصب"[١].

التحليل والتعليق :

للنحاة مذهبان في رافع الخبر في هذا الباب ، وقد ألحقتها بالأفعال الناسخة ؛ لأنها محمولة عليها في العمل .

المذهب الأول : أنها تعمل في الجزأين، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا هو مذهب البصريين[٢] ، ومنهم الخليل[٣] ، وسيبويه[٤] ، والأخفش[٥] ، والمازني[٦] ، والمبرد[٧] ، وأبو حيان[٨] ، وتبعهم جمعٌ من النحويين[٩] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور (لأبي حيان الأندلسي) صـ ١٩٧ .
٢) ينظر : الإنصاف ١ /١٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ٩٢ ، والارتشاف ٣ / ١٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ ، والهمع ١ /٤٩٠.
٣) ينظر : الكتاب ٢ /١٣١ ، ومجالس العلماء للزجاجي /١٠٣.
٤) ينظر : الكتاب ٢ /١٣١ .
٥) ينظر : معاني القرآن له ١ /٩.
٦) ينظر : مجالس العلماء للزجاجي ١٠٣.
٧) ينظر : المقتضب ٤/ ١٠٩.
٨) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور صـ ١٩٧ .
٩) منهم: ابن السراج في الأصول١/٥٥، ٢٣٠، والجرجاني في المقتصد١/ ٤٤٤– ٤٤٥، والشريف الكوفي في البيان١٥٧، وابن الخشاب في المرتجل/١٦٩، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف ١/ ١٧٦، ١٨٥، وابن خروف في شرح الجمل ١/ ٤٥٢، والعكبري في التبيين / ٣٣٣، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/١ ، وابن أبي الربيع في الكافي ٢ / ٨٤٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٢٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد حكى سيبويه قول الخليل في كتابه ، فقال : " وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ " (١) .

والملاحظ أن الخليل حمل (إن) – في عملها في الجزأين – على (كان) .

وعقد سيبويه لذلك باباً بعنوان : " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده " (٢) .

وقال المبرد: " وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله ، نحو : ضرب زيداً عمرو " (٣) .

واحتج أصحاب هذا الرأي لمذهبهم بأدلة منها :

الأول : أنها عملت تشبيهاً بالفعل (٤)، فهي محمولة عليه في العمل ، ودرجة التأثير لها أقل ، وهذا من أسباب الخلاف في طبيعة عملها .

الثاني : أنه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان المبتدأ أولى بذلك ، فلما نصبت المبتدأ بـ(أنّ) وجب أن يكون رفع خبرها أيضاً (٥) .

فعملها في الخبر محمول على عملها في المبتدأ .

الثالث : أن عدم عملها في الخبر يؤدي إلى خروجها عن سنن العربية ؛ لأنه " ليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع ، ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة " (٦) .

---

١) الكتاب ٢ / ١٣١ .
٢) السابق ٢ / ١٣١.
٣) المقتضب ٤ /١٠٩.
٤) شرح اللمع للواسطي / ٤٧ ، وينظر : الأنصاف ١ / ١٧٧ – ١٧٨ ، والتبيين / ٣٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، ورصف المباني / ١١٨.
٥) ينظر : المقتصد ١ / ٤٤٥.
٦) السابق ، وينظر: الإنصاف ١ / ١٨٥.

المذهب الثاني : أنها عملت في الاسم دون الخبر وهذا مذهب الكوفيين[١] ، ومنهم الكسائي[٢] ، والفراء [٣] .

وقال أبو البركات في الإنصاف :" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته ؛ لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول ؛لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها "[٤] .

القول المختار :

والذي أراه أولى بالقبول هو مذهب البصريين ؛ نظراً لقوة أدلته ، وهو ما اختاره أبو حيان في الموفور[٥] .

وأما مذهب الكوفيين فيعتريه الضعف ؛ لأنهم يقولون : إن المبتدأ والخبر يترافعان [٦] ، وبدخول هذه الأحرف الناسخة قد زال الترافع ، فلو قلنا إنه مرفوع بما رفع به قبل دخولها لأدى ذلك إلى رفع الخبر بدون عامل وهذا محال [٧] .

---

١) ينظر : الأصول ١ / ٢٣٠ ، والمقتصد ١/ ٤٤٥ ، والإنصاف ١ / ١٧٦ ، والتبيين / ٣٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦ / ٩٢ ، والجنى الداني / ٣٩٣ – ٣٩٤ .
٢) ينظر : مجالس العلماء للزجاجي / ١٠٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٧٣ .
٣) ينظر : التصريح ٢ / ٧٣.
٤) الإنصاف ١ / ١٧٦ – ١٧٧.
٥) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٩٧ .
٦) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٤ ، وشرح المفصل ١ /٨٤ .
٧) ينظر : الإنصاف ١ / ١٧٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المستوى الثالث : الأفعال المضمرة ، وقد وردت على درجتين :

الأولى : العامل المضمر ونابه عنه الحروف المختصة أو الأدوات ، وفيه مسألتان .

المسألة الأولى : ناصب المنادى

قال أبو حيان : "المعمول لفعل يجب إضماره : المنصوبات ثلاث أقسام : قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ المتقدم... وقسم جائزه: وهو ما على إضماره دليل،وقسم بواجبه: وذلك يحفظ ولا ينقاس ، فمنه المنادى ينتصب بإضمار (أنادى) ، ونابت (يا) منابه، وذلك لا يجمع بينهما لا بما في (يا) من معنى الفعل ، ولا بنفس (يا) خلافا لزاعميهما"[١] .

التحليل والتعليق :

تحدث أبو حيان في النص السابق عن مستويات العامل في المنصوبات ، وتناول العوامل المقدرة وجعلها على ثلاثة مستويات ؛ الأول : العامل المقدر ولا نائب له من حرف أو أداة . والثاني : العامل المقدر ونابت عنه أداة ؛ كـ(يا) في المنادى ، و(إلا) في الاستثناء ؛ وهذا ما قصده من خلال هذا النص ، والتحليل فيه على النحو التالى :

القول الأول : يرى سيبويه وجمهور النحاة أن المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بفعل واجب الإضمار نائب عنه (يا) اختصارا ورفعا للبس الواقع بظهور الفعل[٢] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩١ ، ٢٩٢ .
٢) ينظر: الكتاب ٢٩١/١، شرح الكافية للرضى ٣١٣/١ ، الفوائد الضيائية للجامى ٣٢٤/١، الهمع ١٧١/١ .

فقولك : يازيد فى الأصل : أدعو زيدا ، ولما كان قولك هذا فيه إبهام للسامع أنك تقصد الإخبار بدعائك إياه فيما يستقبل ؛ لأن (أفعل) ليس مختصا بالحال ، وإنما هو مشترك بينه وبين الاستقبال .

فلما كان ذلك كذلك التزم ترك إظهار هذا الفعل وجعل الحرف كالغائب عنه فصار قولك : (يا عبد الله) ؛ يفيد أنك فى حال دعائه وأن فى نفسك إرادة متوجهة إليه وقصدا مختصا به[١] .

وعليه نص أبو حيان[٢] .

وقد استدل هؤلاء بعدة أدلة :

أولا : أنه أى المنادى ينتصب عند حذف حرف النداء نحو قوله تعالى :﴿ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾[٣] ، والحروف لا تعمل مضمرا ، فلولا أنه كان منصوبا بالفعل لما بقى منصوبا عند حذف حرف النداء . فبقاؤه منصوبا مع حذف الحرف دليل على أن ناصبه الفعل المقدر[٤] .

ثانيا : ما ورد عن العرب من قولهم :(يا إياك) فالفعل محذوف تقدير: أعنى[٥] .

---

١) ينظر: لباب الإعراب للإسفراييني ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ٧٥٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ .
٢) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩١ ، ٢٩٢ .
٣) سورة : الحشر من الآية (١٠) .
٤) ينظر : شرح الجمل للخوارزمى ص١٧٠ .
٥) ينظر : الكتاب ٢٩١/١ ، لباب الإعراب للإسفراييني ص٢٩٥ ٢٩٦ ، المساعد ٤٨٠/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال سيبويه :" ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا إياك إنما قلت : يا إياك أعنى ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار(يا) و (أيا) و (أى) بدلا من اللفظ بالفعل "[١] .

ثالثا : أن (يا) حرف والأصل فى الحروف ألا تعمل ، ولأنها لو عملت لكان لشبهها بالفعل ، وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها ، لاسيما الهمزة التى هى على حرف واحد فتعين ؟ أن يكون العامل فعلا لكنه استغنى عن إظهاره لدلالة (يا) عليه ، ولئلا بجمع بين العوض والمعوض عنه[٢] .

رابعا : أن الأصل فى العمل التقدير هو الفعل[٣] .

وإلى مذهب سيبويه والجمهور ذهب جماعة من النحويين كالمبرد[٤]، وعبد القاهر[٥]، والإسفراييني[٦]، وابن الحاجب[٧]، والخوارزمى[٨]، وابن مالك[٩] ، وابن عقيل[١٠] .

القول الثانى: يرى ابن جنى[١١]، وجماعة من النحاة ، كابن الخشاب[١٢]، وابن الأنبارى[١٣] ، وابن أبى الربيع[١٤]، ونسب للمبرد[١٥] أن ناصب المنادى :(يا) نفسها ، وذلك لنيابتها عن الفعل ولشبهها به .

---

١) الكتاب ٢٩١/١ .
٢) ينظر : اللباب للعكبري ٣٢٩/١ ، إيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١ .
٣) شرح الكافية لابن القواس ص١٧٥ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ١٠٣٥/٢ .
٤) ينظر المقتضب ٢٠٢/٤ .
٥) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٥٤/٢ .
٦) ينظر : لباب الإعراب ص٢٩٥ ، ٢٩٦ .
٧) ينظر : شرح اللكافية له ٤٠٩/٢ .
٨) ينظر : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ ، شرح الجمل ص١٧٠ .
٩) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٧٩ وشرحه ٣٨٥/٣ ، ٣٨٦ .
١٠) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨٠/٢ .
١١) ينظر : الخصائص ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ، اللمع ص ١٩٢.
١٢) ينظر : المرتجل ص١٩١ ، ١٩٢.
١٣) ينظر : الإنصاف ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ .
١٤) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٤٥٥/١ .
١٥) نسبه إليه ابن القواس فى شرح الكافية ١٧٤/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٤/٢ ، الرضى فى شرح الكافية ٣١٣/١ ، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ .

وقد استدل هؤلاء بأمور : أحدها : أن هذه الحروف قوية الشبه بالفعل ؛ وذلك لنصبها للحال .

الثانى: أنها تدخلها الإمالة نحو:(يازيد) و(ياعمرو)والإمالة إنما تكون فى الاسم والفعل دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل [١]

الثالث : أن لام الجر تتعلق بها نحو :(يا لزيد) و(يالعمرو) ؛ فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهى حرف جر ، فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدل على أنها قد قامت مقام الفعل . ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرا كالفعل[٢] .

القول الثالث : وفيه زعم الرضى[٣] والجامى[٤] وابن يعيش[٥] أن أبا على الفارسى قال فى بعض كلامه : إن (يا) وأخواته أسماء أفعال .

وللإنصاف فإن أبا على الفارسى قد ذكر فى كتابه : الإيضاح[٦] ما ينفى هذا الكلام حيث ذكر أن (يا) وأخواتها فى باب النداء حروف ، فقال فى

---

١) ينظر : شرح الكافية للرضى ١١٣/١ ، اللباب ٣٢٩/١ ، شرح المفصل ١٢٧/١ ، شرح ألفية ابن معطى ١٠٣٥/٢ ، الإنصاف ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ .
٢) ينظر : اللباب ٣٢٩/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل ٢٤٩/١ ،٢٥٠، الإنصاف ٣٢٦/١ .
٣) ينظر: شرح الكافية ٣١٣/١ .
٤) ينظر: الفوائد الضيائية ٣٢٥/١ . .
٥) ينظر: شرح المفصل ١٢٧/١ .
٦) ينظر : ١٩١/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

باب أسماء الأفعال:"... ومنه قولهم : بله زيدا...، ويدل أن هذه الكلم أسماء أفعال وليست حروف أن الحروف لا يستقل بها الكلام إلا فى النداء" [١] .

ورد هذا القول بأنه لم يعهد بين عوامل النصب العامل المعنوى ، وإنما يكون ذلك فى عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع[٢] .

القول المختار :

والحقيقة : فإن المختار من هذه الأقوال هو القول الأول وهو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، وهو اختيار ابن الحاجب وأبي حيان ، وهو نفسه ما أختاره وأميل إليه وذلك ؛ لقوة أدلة أصحابه ولسلامته من كثير من الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء .

---

١) الإيضاح لأبى على الفارسى ١٩١/١ .
٢) ينظر : الهمع ١٧١/١ .

المسألة الثانية : العامل في الاستثناء

قال أبو حيان :" والناصب : المازني : ما في (إلا) من معنى الفعل ، والسيرافي وابن الباذش : الفعل بواسطة (إلا) في نحو زيد ، والفعل في (غير) ، و ما في معناه بلا واسطة ، والكسائي: الخلاف ، والفراء : (إن) من (إلّا)، والصحيح تمام الكلام"([1]) .

التحليل والتعليق :

ذكر أبو حيان في النص السابق جانبا من خلاف النحويين حول العامل في الاستثناء، وقد ورد للعلماء في ناصب المستثنى أقوال ثمانية ، ذكرها الأزهري في شرح التصريح[٢] :

القول الأول : أن (إلا) هي العاملة في الاسم المستثنى ، فإذا قلت:(قام القوم إلا زيداً) كانت (إلا)عاملة النصب بنفسها [٣] .

وهذا هو مذهب ابن مالك [٤] ، .

وقد احتج ابن مالك لمذهبه بقوله : " والعامل في الاسم على ضربين : قياسي واستحساني . فالقياس : ما اختص به ولم يكن كجزء منه ، و(إلا) كذلك فيجب لها العمل ، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك ، ما لم تتوسط

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ .
٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، حاشية النبتيتي على المجيب ت ج٢ / ٨٢٨ .
٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ١٤٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥٥/١ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٢١١، تمهيد القواعد ٥/ ١٣٢ ، تعليق الفرائد ٢١/٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ،همع الهوامع ٢/ ١٨٨، شرح الأشموني١/ ٣٩١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو : ما قامَ إلا زيدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فإنه في تقدير : ما قام إلا زيدٌ ، لأن(أحدا) مبدل منه، والمبدل منه غالباً في حكم الساقط [١]".

وهذا المذهب أيضا هو مذهب : ابن الناظم [٢] ، وابن هشام [٣] ، والأشموني[٤]، والشنواني[٥]. ونُسِبَ لسيبويه[٦]، والمبرد[٧]، والجرجاني[٨].

القول الثاني : أن عامل النصب في المستثنى هو الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل ، بتوسط (إلا) ؛ لأنه شئ يتعلق بالفعل معنىً ، إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول " [٩] .

وهذا هو مذهب: البصريين[١٠]. ونُسِبَ لجمهور النحويين[١١]، وللمحققين[١٢].

---

١) شرح التسهيل ٢/ ١٩٦ ، وينظر : شرح الألفية لابن الناظم /٢٩٢ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢١ ، ٢٢ ، همع الهوامع٢/ ١٨٨ ، شرح الأشموني١/ ٣٩١ .
٢) شرح ابن الناظم على الألفية /٢٩٢ ، الفوائد الشنوانية /١٠٨٨ .
٣) مغني اللبيب ١/ ٨٣ .
٤) شرح الأشموني١/ ٣٩١ .
٥) الفوائد الشنوانية /١٠٨٨ .
٦) ينظر : شرح التسهيل٢/١٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥ ، الجنى الداني /٥١٦ ، شرح التسهيل للمرادي /٥٢٦ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣١ ، تعليق الفرائد ٦/ ٢٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ ، شرح الأشموني١/ ٣٩١ .
٧) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ١٩٦ .
٨) شرح التسهيل ٢/ ١٩٤ ، الجنى الداني /٥١٦ ، شرح الأشموني١/ ٣٩١ .
وبالرجوع إلى كتاب المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٩ ، وجدت أن مذهبه في الناصب للمستثنى هو الفعل المتقدم بواسطة إلا ، وينظر : وسائل الفئة إلى شرح العوامل المائة /١٣٩ ، ١٤٠ .
٩) شرح الرضي ٢/ ١١٥ وينظر :المتبع شرح اللمع١/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، الاستغناء /٦٧ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ .
١٠) شرح اللمع للتبريزي /١٧١ ، أسرار العربية /١١٦ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، شرح الرضي ٢/ ١١٥ ، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة١/ ٥٤٩، شرح الكافية لابن جمعة١/ ٢٥٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد١/ ٥٥٦ .
١١) تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٥ .
١٢) المتبع في شرح اللمع ١/ ٣٥٦ ، تعليق الفرائد ٥/ ٢٥ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ .

وقد احتج البصريون لمذهبهم بأن : " هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل ، إلا أنه قوى بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو (استوى الماءُ والخشبةَ) ؛ فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك ههنا "[١] .

وقد اضطربت أقوال العلماء في فهم كلام سيبويه في ذلك والصحيح أنه ذهب مذهب البصريين[٢] ، وقد اختار هذا المذهب أيضا : السيرافي[٣] ، والفارسي[٤] ، والدينوري[٥]، وعبد القاهر[٦] ، وغيرهم [٧] .

---

١) أسرار العربية /١١٦ وينظر : المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، الإنصاف ١/ ٢٦٢ ، التبيين /٤٠١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٣ ، شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١/ ٥٩٤ .

٢) الكتاب ٢/ ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، وينظر : المرتجل /١٨٦ ، شرح المفصل م١ ج٢ / ٤١٤ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦ / ٢٥ .

٣) شرح التسهيل ٢/ ١٩٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٢، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٣، تعليق الفرائد ٦/ ٢٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ .

٤) المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٩ ، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٥٦ ، الجنى الداني /٥١٦ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ .

٥) ثمار الصناعة في علم العربية /٤٢٩ .

٦) المقتصد شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٩ .

٧) منهم الوراق في العلل /٢٤٧ ، والحريري في شرح ملحة الإعراب /١٨٠ ، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع /٢٣١ ، وابن الخشاب في المرتجل /١٨٦ ، والأنباري في أسرار العربية /١١٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٢ ، والعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٠٣ ، والتبيين /٣٩٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع٢/ ١٨٨ ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٤٠ ، ابن جمعه الموصلي في شرحه على ألفية ابن معط ١/ ٥٩٤ ، ابن الضائع في همع الهوامع ٢/ ١٨٨ ، ابن عقيل في شرحه على الألفية ٢/ ٢١١ ، ناظر الحبيش في تمهيد القواعد ٥ / ٢١٣٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول الثالث : أن الناصب للمستثنى : الفعل المتقدم بغير واسطة (إلا) [١] .

وهذا مذهب ابن خروف [٢] وحجته في ذلك: " انتصاب (غير) إذا وقعت موقع (إلا) المنتصب ما بعدها نحو : قاموا غيرَ زيد ، فنصبوها على الاستثناء، قال : فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب (غير) بلا واسطة " [٣] .

ونُسِبَ هذا المذهب لسيبويه [٤] .

وهذا المذهب بَيِّنٌ ضعفه ، والجواب عن نصب (غير) بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء ، كما أن (ما) وصلتها في نحو : قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء [٥] .

القول الرابع : العامل فيه (إلا) لقيام معنى الاستثناء به ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن (أستثنى) كما أن حرف النداء نائب عن "أنادى" [٦] .

---

١) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم /٢٩٣ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ ، همع الهوامع ١٨٨/٢ ، حاشية النبتيتي على المجيب ت ج٢ / ٨٣٠ .

٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦ ، الجنى الداني ٥١٦ ، المساعد ١/ ٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦/ ٢٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ .

٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ وينظر: التذييل والتكميل ٨/ ١٨٥ ، المساعد ١/ ٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦/ ٢٧ .

٤) ينظر : تعليق الفرائد ٦/ ٢٦ .

٥) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٠٠ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ ، شرح الألفية لابن الناظم /٢٩٣ ، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٥٦ .

٦) ينظر : شرح الرضي ٢/ ١١٥ ، وينظر : شرح المفصل م١ ج٢ / ٤١٥ ، الاستغناء في الاستتثناء /٦٨ ، ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ .

وهو مذهب : المبرد [١] ، والزجاج [٢] ، والمازني [٣] ، وبعض الكوفيين [٤] .

وقد استدلوا على ذلك بأن (إلا) قامت مقام (أستثنى) ، ألا ترى أنك إذا قلت :(قام القوم إلا زيدا) كان المعنى فيه (أستثنى زيدا) ، ولو قلت :(أستثنى زيدا) ؛ لوجب أن تنصب، فكذلك ما قام مقامه [٥] .

القول الخامس : أن الناصب للمستثنى هو أَنَّ بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير : إلا أن زيدا لم يقم [٦] .

وهو مذهب : الكسائي [٧] ، ونُسِبَ للكوفيين [٨] .

---

١) ينظر : المقتضب ٤/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، الخصائص ٢/ ٢٧٦ ، الإنصاف ١/ ٢٦١ ، التبيين /٣٣٩ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٠١، شرح الرضي ٢/ ١١٥، شرح الكافية لابن جمعة١/٢٥٤، ارتشاف الضرب٣/ ١٥٠٦، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٥، تعليق الفرائد٦/ ٢٨، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩، همع الهوامع٢/ ١٨٨ .

٢) ينظر : أسرار العربية /١١٦ ، الإنصاف ١/ ٢٦١ ، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٠٣ ، التبيين /٣٩٩ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ ، شرح الرضي ٢/ ١١٥ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٠٦ ، المساعد ١/ ٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦/ ٢٨ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع٢/ ١٨٨ .

٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ ، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٩ .

٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦١ ، شرح المفصل م١ج٢ / ٤١٥ .

٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦١ ، تعليق الفرائد ٦/ ٢٧ .

٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، حاشية النبتيتي على المجيب ت ج٢ / ٨٣٠ .

٧) ينظر : الإنصاف ١/٢٦١ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ ، شرح الرضي ٢/ ١١٥، ارتشاف الضرب٣/ ١٥٠٦، الجنى الداني /٥١٦ ، شرح التسهيل للمرادي /٥٢٧ ، التذييل والتكميل ٨/ ١٨٣ ، المساعد ١/ ٥٥٦ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ .

٨) رصف المباني /٩١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول السادس : أن (إلا) مركبة من حرفين (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار و(لا) التي للعطف فصار (إنَّ لا) فخففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إن) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا) فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل (لا) فجعلوها عاطفة وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل (إن) و(زيدا) اسمها وقد كفت (لا) من الخبر والتأويل : إن زيداً لم يقم [١] .

وهو مذهب : الفراء [٢] ، ونُسِبَ للكوفيين [٣] .

القول السابع : أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم : القوم إخوتك إلا زيداً . وليس ههنا فعل ، ولا ما يعمل عمله . قال وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح[٤] ، وهذا ما نص عليه أبو حيان في الموفور[٥] .

---

١) ينظر : أسرار العربية /١١٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٢٦١ ، التبيين /٤٠٠ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ ، شرح الرضي ٢/ ١١٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٥٧ ، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٣٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ .

٢) ينظر: أسرار العربية /١١٦، الإنصاف ٢٦١/١ ، اللباب للعكبري ١/ ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، شرح التسهيل ٢/ ١٢٠٢ ، شرح الرضي ١١٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٤ ، التذييل والتكميل ١٨٧/٨، شرح التسهيل للمرادي ٥٢٨ ، تعليق الفرائد ٢٩/٦، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع١٨٨/٢ .

٣) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٦١ ، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٣٠٣ ، شرح المفصل م١ ج٢ / ٤١٥ .

٤) ينظر: الجنى الداني٥١٧ ، شرح الجمل لابن عصفور٢٥٤/٢، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ .

٥) ينظر : ٢٢٦ .

المذهب الثامن : مذهب الكسائي[١] ، أنه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً، أن ما بعد (إلا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام .

وقد ضعفه ابن عصفور بقوله : لأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولك : قام زيد لا عمرو ، لأن ما بعد(إلا) مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب في مثل : ما قام زيدٌ لكن عمرو ؛ لأن ما بعد لكن مخالف لما قبلها " [٢] .

القول المختار :

وبعد هذا العرض لمذاهب العلماء الثمانية في ناصب المستثنى ، فالراجح مذهب جمهور البصريين أن الناصب للمستثنى هو الفعل المتقدم بواسطة إلا ؛ وذلك لأنه قد ثبت أن العامل في المفعول معه هو الفعل بواسطة الواو فكذلك (إلا) وأيضا كثرة العلماء القائلين به .

---

١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ وينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦ ، الجنى الداني /٥١٧ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٩ ، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ ، حاشية النبتيتي على المجيب ت ج٢ / ٨٣٠.

٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٣ ، وينظر : التذييل ٨/ ١٨٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الدرجة الثانية : العوامل المضمرة ولم ينب عنها حرف أو أداة، وفيه ثلاثة مسائل

المسألة الأولى : ما أُضمر على شريطة التفسير

قال أبو حيان : " المعمول لفعل يجب إضماره : المنصوبات ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفعل واجب الإضمار ، وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن على إضماره دليل من لفظ المتقدم ، ولا بساط حال . وقسم جائزه : وهو ما على إضماره دليل ،

وقسم بواجبه : وذلك يحفظ ولا ينقاس ، فمنه المنادى ... والمنصوب على الاشتغال لا بالفعل الذي بعد الاسم خلافا للفراء"[١] .

التحليل والتعليق

اختلف النحويون في ناصب المشغول عنه على قولين ، إليك تفصيلهما .

القول الأول : أن الاسم المشغول عنه منصوب بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر ، فتارة يقدر من لفظ الفعل حيث يمكن ذلك نحو: (زيداً ضربتُه)، تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وإن لم يمكن فمن المعنى ، نحو: (زيداً مررت به) ، تقديره : لقيت زيداً ، أو لابست زيداً مررت به .

وهذا مذهب الجماهير المحققين من البصريين[٢] كالخليل ،

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩١ ، ٢٩٢

٢) ينظر رأي البصريين في : شرح السيرافي ٣/ ١٠٢ ، والإنصاف ١/ ٨٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٣٩ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٢٣ ، وائتلاف النصرة ص١١٣ .

وسيبويه[١]، والزمخشري[٢]، وابن الحاجب[٣]، والموصلي[٤] من المتأخرين .

وقد وافق البصريين جمعٌ غفير من النحاة ، منهم : المبرد[٥] ، والزجاجي[٦] ، والسيرافي[٧] ، والوراق[٨] ، والعكبري[٩]، وابن يعيش[١٠] ، وابن الأنباري[١١] ، وابن خروف[١٢] ، وابن مالك[١٣] ، وابن الناظم[١٤] ، والمرادي[١٥]، وابن هشام [١٦]، والزبيدي[١٧] ، وغيرهم .

قال سيبويه : " وإن شئت قلت : زيداً ضربتُه ، وإنما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يُفسره ، كأنك قلتَ : ضربتُ زيداً ضربتُه ، إلا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمر " [١٨] .

---

١) ينظر : الكتاب ١/ ٨١ .
٢) ينظر : المفصل ص ٤٤ .
٣) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٢٨٦ .
٤) ينظر : الغرة المخفية ١/ ٤١١ .
٥) ينظر : المقتضب ٢/ ٧٤ .
٦) ينظر : الجمل ص ٣٩ .
٧) ينظر : شرح السيرافي ٣/ ١٠١ ، ١٠٢ .
٨) ينظر : العلل في النحو ص ١٧٧ .
٩) ينظر : التبيين ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٢٢ .
١١) ينظر : الإنصاف ١/ ٨٢ ، ٨٣ .
١٢) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٠٤ .
١٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٨ ، ٧١ ، والكافية الشافية ١/ ٢٧٥ .
١٤) ينظر : شرح ابن الناظم للألفية ص ١٧٢ .
١٥) ينظر : شرح التسهيل للمرادي ص ٤٢٣ .
١٦) ينظر : أوضح المسالك ١/ ٢٦١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٩ ، والقطر ص ١١٦ .
١٧) ينظر : ائتلاف النصرة ص ١١٣ .
١٨) الكتاب ١/ ٨١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد استدل البصريون على وجوب إضمار العامل في المشغول عنه بما يلي[١] :

أولا : أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا استغناءً بتفسيره ، كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه[٢].

ثانيا : أنك قد تقول : (أزيداً مررت به) ، فتنصبه ، ولو لم يكن فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل ؛ لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف جر ، فإذا قلت: (زيداً ضربته) لم يحسن إظهار الفعل الناصب لزيد مع الفعل المفسِّر له ، لا تقول : (ضربت زيداً ضربته) فتجمع فيهما ؛ لأن أحدهما يكفيك من الآخر[٣].

ثالثا : أن (ضربت) في قولك : (زيداً ضربته) يتعدى إلى مفعول واحد، وقد استوفاه فلم يبق له سبيل على نصب (زيد) [٤] .

رابعا : أن المفسِّر كالعوض من الناصب ، ولم يؤت به إلا عند تقدير الناصب ليفسِّره ، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره [٥] .

---

١) ينظر : الكتاب ١/ ٨١ ، وشرح السيرافي ٣/ ١٠٢ ، والإنصاف ١/ ٨٢ ، والتبيين ص ٢٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٣٢ ، ٣٢٣ ، وشرح ابن الناظم للألفية ص ١٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٣٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٢٣ ، وائتلاف النصرة ص ١١٣ .
٢) ينظر : الكتاب ١/ ٨١ ، والإنصاف ١/ ٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٢ .
٣) ينظر : شرح السيرافي ٣/ ١٠٢ .
٤) ينظر : التبيين ص ٢٦٦ .
٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٣٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٢٣ .

القول الثاني : أن الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وإن كان قد اشتغل بضميره ؛ لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه .

وهذا مذهب أهل الكوفة [١] ، والخوارزمي [٢] .

قال الفراء : " وقد قال بعض النحويين(زيداً ضربته) ، فنَصَبهُ بالفعل كما تنصبه إذا كان قبْلَهُ كلامٌ . ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير ، كأنه نوى أن يوقع الضربَ على زيد قبل أن يقع على الهاء ، فلما تأخر الفعل أدخل الهاء على التكرير . ومثله مما يوضحه " [٣].

وقد احتج الكوفيون على أنّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المذكور بعده بالآتي :

أولا : أنّ المكنيَّ – الذي هو الهاء العائد – هو الأولُ في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ، كما قالوا : أكرمت أباك زيداً ، وضربت أخاك عمراً) [٤].

ثانيا : أن الهاء هي(زيد) في المعنى ، وإنما ذكرت للبيان ، وإلا فهو في المعنى كقولك :(زيدا ضربت) ، ولو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أنّ النصب بضربت ، فكذلك إذا أتى بالهاء على جهة البيان والتوكيد ، ويدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك :(ضربت أباك زيداً) وهو بضربت لما كان زيدٌ هو الأب في المعنى [٥] .

ثالثا : إنما جاز أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه ، وليس الضمير المؤخر عندهما بأحد التوابع الخمسة [٦] .

---

١) ينظر : رأيهم في الإنصاف١/٨٢ ، والتبيين ص ٢٦٦ ، ونسبه لبعض الكوفيين ، والتخمير ١/ ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٢٣ ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٢/ ٨٤٨ .
٢) ينظر : التخمير ١/ ٢٤٨ – ٢٥١ .
٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٥ ، و١/ ٢٩٥. وينظر ١/ ٢٤٠، ٢٤١ .
٤) ينظر : الإنصاف ١/ ٨٢ .
٥) ينظر : التبيين ص ٢٦٧ .
٦) ينظر : الرضي ١/ ٤٣٨ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

رابعا: أن التقدير على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الظاهر[١]

ومع أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّ العامل في الاسم المشغول عنه هو الفعل الظاهر بعده ، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم ، هل يعمل هذا الفعل في الضمير المتصل به ؟ وبهذا فيعمل عملين ، أو أنه على إلغاء العائد .

فالكسائي [٢] يرى أن الفعلَ ناصب للاسم على إلغاء العائد .

ويرى الفراء [٣] أن الفعل ناصب للاسم والضمير معاً .

القول المختار :

ويمكن القول بأن الرأي المختار هو رأي جمهور البصريين القائلين بأن ناصب الاسم المشغول عنه فعل مضمر يفسره الظاهر ، وذلك لما يلي :

أولا : أن عمل الفعل في الضمير أحقُّ لاتصاله به ، ولا وجه لنصب الاسم الأول إلا بعامل مقدر يفسره هذا الفعل المذكور .

ثانيا : أن المفسِّر كالعوض من الناصب فلا يجمع بينهما .

ثالثا : سلامة أدلتهم من الاعتراض عليها .

رابعا : أنه المختار لدى كثير من النحويين كما تبين في عرض المسألة .

---

١) ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٢/ ٨٤٨ .

٢) ينظر: الارتشاف ٢١٧/٤ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٢٤ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٧٧ ، والهمع ١٣٥/٣.

٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٥ ، والارتشاف ٤/ ٢١٧١ ، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٢٤ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٦٧٧ ، والهمع ٣/ ١٣٥ .

المسألة الثانية : ما أُضمر على شريطة الأمر

قال أبو حيان : " كل اسم ينتصب بمضمر على معنى الأمر قد تقدم النهي عن ضده ، وهي : انته أمرا قاصدا ، وائت أوسع لك من ورائك ، وقوله تعالى:﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾[١]، وأجاز الفراء : أن يكون (خيرا) صفة مصدر محذوف ، أي : انتهاء خيرا لكم "[٢] .

التحليل والتعليق : يتحدث أبو حيان حول العامل المضمر مستشهدا بقوله تعالي : :﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾ ، وقد دار خلاف بين النحويين حول العامل المضمر وتأويله في الآية الكريمة على النحو التالي :

القول الأول : ذهب الخليل [٣] ، وسيبويه [٤]، والأخفش [٥]، وجميع البصريين [٦]، ومن وافقهم من النحويين [٧] ؛ إلى أن العامل مضمر يدل عليه المذكور ففي قوله تعالى :﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾[٨] يكون تأويله : انتهوا وائتوا .

---

١) سورة النساء من الآية ١٧١ .
٢) الموفور صـ٢٩٧ .
٣) ينظر : الكتاب١/٢٨٣ ، والمقتضب ٣/٢٨٣ ، ومجالس ثعلب ١/٣٠٧ ، وشرح المفصل ٢/٢٧ ، وشرح التسهيل ٢/١٦٠، والارتشاف ٣/١٤٧٥، والبحر المحيط ٤/١٤٢ .
٤) ينظر : الكتاب ١/٢٨٢ – ٢٨٤ .
٥) ينظر : معاني القرآن ١/٢٦٩ .
٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٣٤.
٧) كالزمخشري في الكشاف ١/٦٢٦ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/٥٨٥ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٦٠، والرضى في شرح الكافية ١/٣٠٦ –٣٠٧ ، وأبى حيان في الارتشاف٣/١٤٧٥ ، وابن هشام في الأوضح ٢/١٨٥، والمغنى ٢/٤٠٧ ، والسيوطي في الهمع ٣/١٩.
٨) سورة النساء من الآية ١٧١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن العلمـــاء من ذهـــب إلى أن (خيراً) منصوب بفعـــل مضمر يدل عليه الأول[١] ، والتقدير: انتهوا وائتوا خيراً لكم[٢] ، أو : انتهوا واقصـــدوا خيراً لكم[٣] ، أو: انتهوا واهتدوا [٤] خيراً لكم ، فـــ(خيراً) : مفعول به للفعل المقدر المحذوف وهـــو وائتوا ، أو واقصدوا ، أو واهتدوا .

قال سيبويه : – فى هذا باب يُحْذَف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة الفعل– "ومما يُنْتَصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره : ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[٥] ، ووراءك أوسع لك ، وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر... وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك لأنك حين قلت : " انتـــه " فأنت تريد أن تُخْرِجَه من أمر وتُدْخِلَه فى آخر .

وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأنك قلت : انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت لـــــه : انتـــه أنـــك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قوله : ائت خيراً لك ، وادخل فيما هو خير لك " [٦] .

---

١) الارتشاف ١٤٧٥/٣ . " فـــ(خير) : منصوب بإضمار فعل تقديره : إئْتُوا خيراً لكم دل عليه انتهوا ، ولا يجوز انتهى خيراً لي ، ولا ينتهي خيراً لـــه ، لأن حذف الفعل في الأمر أقوى من حذفه في الخبر والاستفهام ، ودلالة النهى على الفعل أقوى من دلالة الخبر والاستفهام ، لأنك إذا أنهيت عن الشيء فقد حملت على ضده وأنت في الخبر تعلـــم وفـــي الاســـتفهام تسترشد " . الملخص ٤٨٨/١ . ويراجع : الكتاب ٢٨٩/١ .

٢) شرح المفصل ٢٧/٢ ، ويراجع : إعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١ ، والأمـــالى الشـــجرية ٩٩/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ١٢٤، والبحـــر المحيط ١٤٢/٤.

٣) الكناش ١٦١/١ ، ويراجع : الكشاف ٦٢٦/١ .

٤) إعراب القرآن وبيانه ١٦٠/٢.

٥) سورة النساء من الآية ١٧١ .

٦) الكتاب ٢٨٢/١ – ٢٨٤ .

فخيراً منصوب بفعل مضمر ، وكأنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث علم أنه يحملهم على أمر فقال: "﴿ خَيْراً لّكُمْ ﴾ أي ائتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم عليه من الكفر والتثليث وهو الإيمان والتوحيد[١] .

ومما يُقَوِّى هذا المذهب ما يلي :

أولاً : أن الأمر بالانتهاء أمر بترك شئ والذي يترك الشيء آت ضده، فكأنه أمر بالكف عن الشر والباطل وإتيان الخير[٢] .

ثانياً : مما يقويه أيضاً تقدير : حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك بحسبك وائت خيراً لك ، ووراءك وائت مكاناً أوسع لك ، فتقدير:(ائت) في هذه المواضع واضحة وهى أنك نهيت عن شئ أولاً ثم تأتى بعده بما لا تنهى عنه ، بل مما يُؤْمَر به [٣] .

القول الثاني : ذهب الكسائي [٤] ، وأبو عبيده [٥] ؛ إلى أن (خيراً) منصوب على أنه خبر لكان محذوفة والتقدير : انتهوا يكن خيراً لكم [٦] ، أو انتهوا يكن الانتهاء أو الإيمان خيراً لكم [٧] .

---

١) الكشاف ٦٢٦/١.
٢) شرح الكتاب ٥٣/٥ .
٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٦/١ – ٣٠٧ .
٤) ينظر : مجالس ثعلب ٣٠٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١٣٤/٢، وشرح الكتاب ٥٣/٥ ، والأمالى الشجرية ٩٩/٢، وشرح المفصل ٢٧/٢ – ٢٨ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٦/١ ، والارتشاف ١٤٧٥/٣، والبحر المحيط ١٤٢/٤، والمغنى ٤٠٧/٢ .
٥) ينظر : مجاز القرآن لأبى عبيده ١٤٣/١ ، إعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١ – ٥٠٩ ، الإرتشاف ١٤٧٥/٣، البحر المحيط ١٤٢/٤.
٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٩٩/٢، ويراجع : المقتضب ٢٨٣/٣ ، ومجالس ثعلب ٣٠٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١- ٥٠٩ ، وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/١.
٧) ينظر : شرح المفصل ٢٨/٢ ، ويراجع : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٤/١ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص١٢٤، وإعراب القرآن وبيانه ١٦٠/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد رُدّ هذا المذهب بأمرين :

أحدهما : (كان) لا يقدر قياساً. فلا يجوز أن تقول : عبدَ الله المقتول، أي : كن ذلك [١] . " فليس نصبه على إظهار يكن ، لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسناً ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسناً وأنت تضمر تكن ولا يصلح أن تقول انصرنا أخانا وأنت تريد تكن أخانا " [٢] .

الثاني : لا يجوز أن يضمر الشرط وجوابه [٣] ، أو يضمر الجواب وليس عليه دليل [٤] ، فهو خطأ فى تقدير العربية [٥] ، ولا يوجد فى كلام العرب [٦] .

قال العكبري : " (كان) لا تحذف هي واسمها ويبقي خبرها إلا فيما لابد منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدرة جواب شرط محذوف فيصير المحذوف للشرط وجوابه"[٧] .

القول الثالث : ذهب الفراء [٨] إلى أن (خيراً) منصوب باتصاله بالأمر ، لأنه من صفات الأمر [٩] ومن جملته .

---

١) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٦/١.
٢) معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١، ويراجع : شرح التسهيل ١٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/١ .
٣) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١ .
٤) المقتضب ٢٨٣/٣ .
٥) السابق نفسه الجزء والصفحة .
٦) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/١ .
٧) التبيان في إعراب القرآن ٢٠٤/١.
٨) معاني القرآن ٢٩٥/١ – ٢٩٦ ، ويراجع : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٤/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١ – ٥٠٩ ، وشرح الكتاب ٥٣/٥ ، وشرح المفصل ٢٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٢، وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ١٢٤، والارتشاف ١٤٧٥/٣ ، ٢١٥٨/٤، والبحر المحيط ١٤٢/٤، والمغنى ٤٠٧/٢ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٦٠/٢.
٩) الارتشاف ١٤٧٥/٣ .

قال العلماء [١] : فـ(خيراً) – عند الفراء – نعت لمصدر محذوف يدل عليه الفعل الذي قبله ، وتقدير الكلام : انتهوا انتهاءً [٢] خيراً لكم ، فالكلام جملة واحدة [٣] . والتحقيق أن الفراء لم يقل هذا صراحة[٤] .

قال الفراء :" حول قوله تعالى : ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ ﴾[٥] : (خيراً) منصوب باتصاله بالأمر ؛ لأنه من صفة الأمر ، وقد يستدل على ذلك ، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر ، فتقول للرجل : اتق الله هو خير لك ، أي الاتقاء خير لك، فإذا سقطت(هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب "[٦].

فالتحقيق أنه لم يقل ما نقله عنه العلماء صراحة ، ولهذا قال الزجاج: " ولم يقل هو ولا الكسائي من أي المنصوبات هو ، ولا شرحوه بأكثر من هذا " [٧] .

وقد أوّل محقق [٨] " معاني القرآن " كلام الفراء تأويلاً ينتهي إلى ما نقله عنه الناقلون [٩] فقال :- معلقاً على قول الفراء : " خيراً منصوب باتصاله بالأمر" ؛ كأنه يريد أنه نائب عن المصدر فنصب نصب المصدر لكونه إياه وحاصل ذلك أنه مفعول مطلق ، وعلّل ذلك بأن الأصل : هو "أي

---

١) الحاشية السابقة نفسها .
٢) شرح المفصل ٢٨/٢ ، ويراجع : شرح الكافية لابن جماعة ص ١٢٤، والارتشاف ١٤٧٥/٣، ٢١٥٨/٤، والبحر المحيط ١٤٢/٤، والمغنى ٤٠٧/٢ .
٣) المغنى ٤٠٧/٢ .
٤) الأمالى الشجرية ٩٩/٢- ح(٣) .
٥) سورة النساء آية (١٧٠) .
٦) معاني القرآن ٢٩٥/١ – ٢٩٦ .
٧) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢.
٨) هو الشيخ / محمد على النجار – رحمه الله – رحمة واسعة .
٩) الأمالي الشجرية ٩٩/٢- ح(٣) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإيمان مثلاً " خير ، فانعقد من هذا اتحاد بين الإيمان وخير فلما حذف ضمير الإيمان وبقى خير الذي هو مرادف (إيمان) ؛ فكأنه قيل : آمنوا إيماناً، فانتصب خير كما ينتصب (إيمان) " [١] .

وقد رُدّ هذا الرأي بالأمور التالية : *أحدها:* أن قولك: حسبك خيراً لك لا يحسن فيه تقدير المصدر، كما أن أوسع فى قولك: وراءك أوسع لك صفة لمكان لا لمصدر[٢]

الثاني : فساد المعنى المترتب على تقدير المصدر المحذوف؛ لأن المعنى سيكون : انتهوا الانتهاء الذي هو خير لكم[٣] .

الثالث : عدم وجود فائدة على ما دل عليه (انتهوا) ؛ لأن انتهوا يدل على الانتهاء بلفظه ، فيفيد ما يفيده الانتهاء[٤] .

الرابع : أن (خيراً) إما أن يُرَاد به الصفة التي تصف بها أو الخير الذي هو ضد الشر[٥] .

فإن أريد بها الصفة كان هذا ضعيفاً من ناحية اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فإنه لا يتأتى ذلك إلا بحذف (مِنْ) وحذفها قليل كقولهم (الله أكبر) .

وأما من ناحية المعنى فلأنه لا يلزم التقدير : انتهاء خيراً لكم من تركه ، أي : يكون فى أن تركوا الانتهاء خير؛ لأن أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك ، ألا تري أن النهي هنا إنما هو عن الكفر لأنه ما تقدم من قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ ﴾ فالكفر لا خير فيه " [٦] .

---

١) معاني القرآن للفراء ١/٢٩٥ – ح(٤) .
٢) شرح التسهيل ٢/ ١٥٩.
٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٩ . وهو ما رَدّ به الأخفش الصغير عليّ بن سليمان عَلَى الفراء .
٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٩٩ .
٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٥ – ٥٨٦ .
٦) السابق نفسه " الجزء والصفحة " .

أما إن أريد بها الخير الذي هو ضد الشر ، فـ(خيراً) اسم من الأسماء بقبح الوصف به ، ولا يصح ذلك بقياس أصلاً [١] .

القول الرابع: نقل العكبري وجهاً رابعاً فى إعراب (خيراً) فقال: " وقيل هو حال"[٢] .

القول المختار :

ويرى البحث أن الرأي القائل بأن(خيراً) منصوب بفعل مضمر يدل عليه الأول والتقدير: انتهوا وائتوا خيراً لكم ، فهو مفعول به للفعل المقدر المحذوف وهو (وائتوا) هو الأولي بالقبول والاختيار، للأمور التالية[٣] :

أولاً : قوة أدلته وسلامتها من اعتراض العلماء عليها وردّها .

ثانياً : صحة المعنى عليه ووضوحه وسلامة التقدير فيه من أي تكلف أو تعسف بخلاف غيره .

ثالثاً : اختيار كثير من النحاة المحققين [٤] له .

- فائدة : بقى أن أشير إلى نقطة هامة تتعلق بالمسألة وهى :

أنه يجب حذف العامل فى مسألة ﴿ انتَهُواْ خَيْراً لّكُمْ ﴾ غير أن هذا مخصوص بما إذا كان المنصوب خيراً ، أما لو قلت : انته أمراً قاصداً فإنه يجوز لك إظهار الفعل [٥] .

---

١) السابق نفسه .
٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٠٤ .
٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/١٦٠.
٤) كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والزمخشري ، وابن الشجري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضى ، وابن أبي الربيع ، والمؤيد الأيوبي ، وأبى حيان ، وابن هشام ، والسيوطي ، وغيرهم .
٥) شرح الكافية لابن جماعة ص ١٢٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثالثة : ما أُضمر على شريطة المصدر

قال أبو حيان : " وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه[١] ، فمن ذلك : حمدا ، وشكرا ... ، وهي من قبيل ما ينتصب بإضمار فعل يجوز إظهاره ، وكذلك: كلمته مشافهة ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وقتلته صبرا ... وإنما هي منتصبة على الحال بهذه الأفعال الظاهرة ، وذلك على حذف الفعل، وإقامة المصدر مقامه فصار منتصبا بالفعل على أنه حال ، فمن راعى أن هذه المصادر منتصبة بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب ، ومن راعى أنّ العامل في اللفظ إنما هو الفعل الظاهر لقيامه مقام الحال لم يجعله من هذا الباب "[٢] .

التحليل والتعليق :

يتحدث أبو حيان عن الأسماء الموضوعة موضع المصدر وعامل النصب فيها ، فيقول بأن من العلماء من قال بأنها منصوبة بالفعل الظاهر، ومنهم من قال بأنها صفة لموصوف محذوف . وإليك بيان آراء العلماء فيها وأدلتهم ، ومناقشة هذه الآراء والترجيح بينها للتوصل إلى المختار منها .

القول الأول : ذهب سيبويه ومن معه إلى أن الاسم المنصوب في قولك : قعد القرفصاء وغيره منصوب بالفعل الذي قبله ، لأن القرفصاء نوع من القعود [٣] ، " فإذا عمل قعد فى القعود الجامع لأنواعه كان عاملاً فى نوع منه ، لدخوله تحت الجنس"[٤] ، وهو مذهب سيبويه [٥] .

---

١) يقصد الزجاجي ؛ أي أنه أدخل في المنصوبات على إضمار الفعل .
٢) الموفور من شرح ابن عصفور ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
٣) ويقوي هذا أنك تقول : قعدت نوعاً من القعود ، فيكون لفظ النوع منصوباً بالمصدرية لاشتمال القعود عليه في المعني " . المقتصد ٥٨٦/١ .
٤) اللباب ٢٦٥/١ .
٥) الكتاب ٣٤/١ – ٣٥، ويراجع: الأصول ١٦٠/١، وشرح المفصل ١١٢/١، وشرح الكافية للرضى ٢٧١/١.

أي أن المصدر عمل عمل فعله كعمله في نيابته عن الفاعل .

قال سيبويه : " واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخِذَ منه ، لأنه إنما يُذْكَر ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت : ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو ، ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف وهو الذهاب، وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، وقعد قِعدة سوء ، وقعد قعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين ، وما يكون ضرباً منه . فمن ذلك قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء[١] ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فعله الذي أُخِذ منه " [٢] .

فسيبويه يرى أنها مصادر منصوبة بالفعل قبلها؛ لأن القهقرى نوع من الرجوع فإذا تعدى إلى المصدر كان متعدياً إلى النوع إذ كان داخلاً تحته"[٣].

القول الثاني : ذهب المبرد ومن معه إلى أن هذه الأسماء صفات مصادر محذوفة كأنك قلت : قعد القعدة القرفصاء ، ورجع الرجعة القهقرى، واشتمل الاشتمالة الصماء ، والدليل على ذلك أن قعد غير مشتق من لفظ القرفصاء فلا يقتضيه ولا يدل عليه[٤]، وهو مذهب المبرد[٥].

---

١) الصماء أن يُلقِى طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر ، وفي اللسان : " اشتمال الصماء هو أن يتجلل الرجل بثوبه ، ولا يرفع جانباً منه ". لسان العرب (صمم) ويراجع : شرح المفصل ١١٢/١ .
٢) الكتاب ٣٤/١- ٣٥ .
٣) شرح المفصل ١١٢/١.
٤) توجيه اللمع ص ١٧١.
٥) لم أوفق في العثور على هذا الرأي للمبرد فيما لدى من كتبه المطبوعة . ويراجع رأيه في : الأصول ١٦٠/١- ١٦١، وشرح المفصل ١١٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٧١/١ ، والارتشاف ١٣٥٥/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قـــال المبرد : " قولهم : القرفصاء واشتمل الصماء ، ورجع القهقرى هذه حلى وتلقيبات لها ، وتقديرها ، اشتمل الشمل التي تعرف بهـــذا الاســـم وكذلك أخواتها"(١) .

وعليه ففـــي الكـــلام موصـــوف محـــذوف ، فيكون المصدر علـــى هذا الوجـــه مشاكلاً للفعل لفظاً ومعنى (٢) .

قال ابن يعيش :" والفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدراً وإن كان العامل الفعل فى كلا الحالين – أن العامل فيه إذا كـــان مصدراً عمل بمباشرة من غير واسطة ، وإذا كان صفة عمل فيه بواســـطة الموصوف المقدر"(٣) .

وضُـــعِّفَ ما ذهـــب إليه المبرد بأنه لم يُسْمَع وقوع هذه الأســـــماء وصـــفاً لشيء ، فما قـــاله إثبات حكم بلا دليل (٤) .

القول الثالث : ذهب بعض الكوفيين (٥) إلى أن هذه الأسماء منصوبة بفعل مشتق من لفظها ، وإن لم يستعمل والتقدير : تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ، والدليل على ذلك أن الأصل فى المصدر أن يعمـــل فيـــه الفعـــل المشتق منه (٦) .

---

١) الأصول ١/١٦٠ –١٦١.
٢) المقتصد ١/٥٨٧ .
٣) شرح المفصل ١/١١٢ .
٤) شرح الكافية للرضي ١/٢٧١ .
٥) يراجع : شرح الكافية للرضى ١/٢٧١ ، واللباب ١/٢٦٥ ، وتوجيه اللمع ص ١٧١.
٦) توجيه اللمع ص ١٧١.

ورُدّ هذا الرأي بأن فيه " تعسف مستغنى عنه، لأن تقرفص لو استعمل لكان بمعنى قعد فإذا وجدت لفظه (قعد) كانت أولى بالعمل ، إذ هي أصل تقرفص " [١] .

كما رُدّ بأن عدم سماع أفعال هذه الأسماء يضعف هذا الرأي ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل [٢] .

القول المختار : يرى البحث أن الأولى بالقبول والاختيار أن تكون هذه الأسماء الموضوعة موضع المصدر – كالقهقري والقرفصاء والصمّاء – منصوبة بالفعل الذي قبلها للأمرين التاليين :

أحدهما : قوة دليله وسلامته من اعتراض العلماء عليه وردّه .

الثاني : لا يحتاج إلى تقدير وإضمار وحذف ، وهذا أولى وأجدر ، بخلاف غيره فإنه يترتب عليه تقدير محذوف ، والأصل عدم التقدير ، والإضمار على خلاف الأصل كما أن فى الأخذ بغير هذا الرأي تعسف مستغنى عنه ولا داعي له[٣] .

---

١) اللباب ١/٢٦٥ .
٢) شرح الكافية للرضي ١/٢٧١ .
٣) اللباب ١/٢٦٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني : الأسماء المشتقة ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : إعمال اسم الفاعل ومستوياته

قال أبو حيان :" اسم الفاعل : ذو(أل) يعمل مطلقا ، ودونها ماضيا ، وهو متعد لواحد ، فالإضافة ، ولا يجوز العمل خلافا للكسائي أو لاثنين فيضاف إلى أحداهما، وأما غير المضاف فمنصوب باسم الفاعل ، وقيل : بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل أو حالا أو مستقبلا فالعمل والإضافة...."[١].

التحليل والتعليق :

اسم الفاعل من الأوصاف العاملة عمل فعلها ، وهو في ذلك إما أن يكون مقروناً بـ (أل) أو مجرداً منها ، فإن كان مقروناً بها عمل مطلقاً خلافاً لبعضهم ، وهذا ما أصّله أبو حيان في نصه السابق .

فإن كان مجرداً من (ال) فقد اشترطوا لعمله شرطين :

أحدهما : أن يعتمد على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف .

والآخر : كونه للحال أو الاستقبال[٢] .

فإن كان بمعنى الماضي فقد اختلف النحاة في عمله على قولين :

الأول : منعه من العمل : وهو رأي الجمهور[٣]، قال سيبويه : " فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة "[٤]

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢١٠ ، ٢١١ .
٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٤٥٩ ، أوضح المسالك ٣ / ١٩٤ .
٣) ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٤ ، الأصول ١ / ١٢٥ ، التبصرة ١ / ٢١٦ .
٤) الكتاب ١ / ٧١ .

الثاني : جواز إعمال اسم الفاعل إن كان ماضياً : ونسب للكوفيين([١])، والكسائي([٢]) ، وهشام([٣]) ، وابن مضاء([٤]) ، وأشار إليه أبو حيان ، وجعله في درجة أقل من المحلى بـــ(أل) .

١) ينظر : الإرشاد ١٩٧ .
٢) ينظر : معاني الكسائي ١٨٥ ، ثمار الصناعة ص ٣١٥ .
٣) ينظر : شرح شذور الذهب ٣٩٦ ، المساعد ٢ / ١٩٧ .
٤) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، التصريح ٢ / ١٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واستدلوا على إعماله بالقياس والسماع :

أما القياس : فإن العلة عندهم في عمل اسم الفاعل ، كونه بمعنى الفعل مطلقاً ، فهم يعتبرون الشبه المعنوي كعلة للعمل وإن زال الشبه اللفظي(١) .

وأما السماع : فقد استدلوا بالآتي : قال تعالى : ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾(٢)

وقوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ (٣) .

وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا مار بزيد أمس ، فأعملوه في الجار والمجرور(٤) .

وروى قولهم : هذا معطي زيد درهماً أمس ، ولا ناصب للدرهم إلا الاسم(٥) .

وللكسائي ومن وافقه الاعتراض على ما سبق بأن العرب تضع (يضرب) في موضع (ضرب) فنقول : يضرب عمرو زيداً تريد : ضرب عمرو زيداً كقوله :

لعمري لقوم قد ترى أمس فيهم مرابط للأمهار والعكر الدثر(٦)

---

١) ينظر : المرتجل ٢٣٧ ، همع الهوامع ٣ / ٧٠ .
٢) سورة الكهف من الآية ١٨ .
٣) سورة الأنعام من الآية ٩٦ .
٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦١ ، شرح المفصل ٦ / ٧٧ .
٥) ينظر : اللباب ١ / ٤٣٨ .
٦) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١١٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢ /٤١١، البسيط٢ / ١٠١٢.

وقد رد هذا الاعتراض بأمرين :

أحدهما : أن الرواية : لعمري لقوم قد ترى في ديارهم([1]) ، وعليها فلا شاهد في البيت .

والآخر : يقول ابن أبي الربيع : " قلت : وهذا أقوى حجة يحتج بها الكسائي إلا أنها معترضة بأن الشيء إذا وضع موضع الشيء فهو خروج عن الأصل ، واتساع من كلام العرب ، فلا يدعي ذلك حتى ينطق به ، وإذا قلت : هذا ضارب زيداً أمس ، فالذي يسبق إلى الخاطر أنه في معنى هذا ضرب زيداً أمس ، ولا يسبق الخاطر إلى (يضرب) الموضوع موضوع (ضرب) ، فإن هذا إنما يقع بحكم الاتساع ، ووضع الشيء في غير موضعه، على أنه جاء مثل : هذا ضارب زيداً أمس في كلام العرب ، فيكون ما ذكرته وجهه "[2] .

والمتأمل هنا يجد أن اسم الفاعل بمعنى الماضي بدليل قراءة الكوفيين (وجعل) وإذا كانت الآية تقرأ بقراءتين إحداهما محتملة والأخرى ليس فيها احتمال ، فيرجع في المحتمل إلى ما نص عليه في غير المحتمل .

وقد استدل ابن مالك – أيضاً – على إبطال رأي الكسائي بأن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب ، فحمل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الإعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل([3])، فنسبة الإعراب للاسم والفعل بنسبة العمل للفعل

---

١) وهي رواية الجمهرة ص ٧٧٠ .
٢) البسيط ٢ / ١٠١٣ .
٣) البسيط ٢ / ١٠١٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والاسم فيجب أن يستوجب الاسم العمل بما استوجب به الفعل الإعراب([1]) .

القول المختار :

مما سبق يمكن للبحث أن يفرق في عمل اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي بين حالتين : بين إن كان متعدياً لمفعول واحد ، وقد اتضح فيه ضعف مذهب الكسائي في إعماله ، فالأولى إضافته ، وتخريج ما ورد منه على حكاية الحال ، وهي كثيرة في اللغة ، وبين المتعدي لمفعولين ؛ لأنه يمتنع فيها إضافته إلى المفعولين دفعة واحدة ، فيضاف إلى الأول لما سبق بيانه ، وينصب الثاني على الأصل ؛ لامتناع الإضافة .

---

١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٧٥ .

المسألة الثانية : العامل في الخبر الشبه جملة

قال أبو حيان :" والخبر مفرد ، هو الأول ، أو منزّل منزلته ، أو موضوع موضع ما هو الأول ، وهو الظرف والمجرور التامان ، وهما من قبيل المفردات ، لا من قبيل الجمل ، على جهة الوجوب ، ولا على جهة الجواز على حسب العامل ، خلافا لزاعميهما ، ولا هما قسم برأسه ، خلافا لابن السراج "[١] .

التحليل والتعليق :

تحدث أبو حيان في نصه السابق عن أنواع الخبر وتناول الخبر الشبه جملة ، هل يندرج تحت الخبر المفرد أم الجمل ؟ ، وقد ورد الخلاف فيه على النحو التالي :

القول الأول : ذهب الجمهور واختاره الزمخشرى[٢]، وابن الحاجب[٣]، والرضى[٤] ، وأبو بركات الأنبارى[٥] إلى أن الظرف ، وكذلك الجار والمجرور يعدان من قبيل الجمل ؛ لأنهما يقدر معهما الفعل فإذا قلت : زيد عندك ، وعمرو فى الدار كان تقديره : زيد استقر عندك ، وعمرو استقر فى الدار[٦] .

وهذا ما نص عليه أبو حيان في الموفور[٧] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٧٢ ، ١٧٣ .
٢) ينظر : المفصل في علم العربية ص.٢٤
٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١، شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦٢/٢
٤) ينظر : شرح الكافية ٢١٥/١ ت أحمد سيد أحمد.
٥) ينظر : أسرار العربية ص.٥٩
٦) ينظر : شرح المفصل ٩٠/١، الفوائد الضيائية للجامى ٢٨٤/١.
٧) ينظر : الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٧٢ ، ١٧٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وحجة هؤلاء ما يلي :

أولا- أن الظرف لابد له من متعلق عامل فيه ، والأصل فى العمل هو الفعل ، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى[١] .

ثانيا – أن الظرف والجار والمجرور يقعان فى صلة الأسماء الموصولة نحو : (الذى) و (التى) ومعلوم أن الصلة لا تكونن إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصلة دلنا ذلك على أنهما يعدان من الجمل ، لا من المفردات ، وأن التقدير : استقر لا مستقر ؛ لأن أستقر يصلح ان يكون صلة ومستقر لا يصلح لأنه مفرد[٢] .

القول الثاني : ذهب ابن السراج[٣] ، وتبعة وابن جنى[٤] ، وابن برهان[٥] ، واختاره ابن مالك[٦] ، وابن عقيل[٧] إلى ان الظرف وكذلك الجار والمجرور يقدر متعلقهما اسم فاعل ، فهما من قبيل المفرد لا الجملة .

واحتج هؤلاء لذلك بالآتي :

أولا- أن الظرف فى قولك : زيد عندك ، والجار والمجرور في قولك: زيد فى الدار ــ خبر ، والأصل فى الخبر الإفراد[٨] .

---

٨) ينظر : شرح ألفية أبن معطى ٨٣١/٢، المساعد ٣٦/١ ؟، شرح المفصل ١/ ٩٠ .
١) ينظر : أسرار العربية للأنبارى ص.٥٩
٢) ينظر : الأصول ٦٨./١
٣) ينظر : اللمع ص١١٢ ، سر الصناعة ١٢٥/١ .
٤) ينظر : شرح اللمع ٣٦/١ ،٣٧ .
٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠/١ .
٦) ينظر : المساعد ٣٦/١ .
٨) ينظر : شرح الكافية للجامى ٢٨٤/١، والتصريح ١٦٦/١، والمساعد ٣٥./١

ثانيا- أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ؛ لأنه واف بما يحتاج إليه فى المحل من تقدير خبر مرفوع . وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ، إذا لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر فى موضع الخبر ، والرفع المحكوم به لايظهر إلا فى اسم الفاعل[١] .

ثالثا- أن كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل[٢].

رابعا- أن تقدير الفعل يعنى جملة ، وتقدير اسم الفاعل ليس بجملة ، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه[٣] .

القول الثالث : نسب إلى الأخفش وحكاه أبو على الفارسى عن شيخه ابن السراج أنهما جعلا الإخبار بالظرف قسما برأسه ليس من قبيل الجمل ولا من قبيل المفردات[٤] .

وقد اعترض على هذا القول أبو حيان حينما قال: "وهما من قبيل المفردات، لا من قبيل الجمل...، ولا هما قسم برأسه، خلافا لابن السراج"[٥].

وعزى بعضهم إلى ثعلب أنه منصوب بفعل محذوف والتقدير فى نحو: زيد أمامك : زيد حل أمامك فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه من الفعل[٦] .

---

١) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٣١٧./١
٢) ينظر:شرح التسهيل ٣١٨/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠/١ .
٣) ينظر : شرح التسهيل ٣١٨/١ .
٤) ينظر : التسهيل ص٤٩ ، ومنهج السالك ص٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/١ .
٥) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٧٢ ، ١٧٣ .
٦) ينظر: الإنصاف ٢٤٥/١ ، الأرتشاف ٥٤/٢ ، التبيين ص٣٧٧ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول المختار :

والمختار عندي كما جاء في المغنى[١] أن تقديره يكون بحسب المعنى ، فلا يترجح تقديره اسما ، ولا فعلا ، وإنما يكون بحسب المعنى ، وهذا ما رفضه أبو حيان بقوله: " ولا على جهة الجواز على حسب العامل ، خلافا لزاعميهما..."[٢] .

قال أبن هشام : " والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ، ولا فعلا بل بحسب المعنى"[٣] .

١) ينظر : المغنى ٥١٦/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٦٦/١، .١٦٧.
٢) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٧٢ ، ١٧٣ .
٣) المغنى ٥١٦/٢ .

المبحث الثالث : الحروف العاملة ، وفيه مسألة :

حقيقة (إذن) والخلاف فى إعمالها

قال أبو حيان :" (إذن) تكتب بالألف عند المازني ، وبالنون عند الأكثرين ، وبالألف إن ألغيت وبالنون إن أعملت عند الفراء ، فإن وقع بعدها الحال ألغيت أو المستقبل ووقعت صدرا عملت ، أو غير صدر بين متلازمين ألغيت أو تقدمها حرف عطف فالإلغاء والإعمال ، وحكى عيسى بن عمر إلغاءها على كل حال ، وحكى الفراء إعمالها متوسطة "[١] .

التحليل والتعليق :

تحدث أبو حيان فى النص السابق عن خلاف النحاة حول طبيعة عمل (إذا) ومدي تأثير عملها وأثر إهمالها على كتابتها ، وقد اشتمل نص أبو حيان على ثلاثة قضايا : الأولى : حول كتابة إذن . والثانية : حول عملها . والثالثة : جواز إعمالها وإهمالها ، وسيتضح بالتحليل طبيعة كل قضية ، وموقف النحاة ، والباحث من قول أبي حيان على النحو التالى :

القضية الأولى : كتابة (إذن) :

قال المرادي مبينا آراء النحويين في كتابة (إذن) : " اختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تكتب بالألف . قيل : وهو الأكثر ، وكذلك رسمت في المصحف ، ونسب هذا القول إلى المازني ، وفيه نظر ، لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون ، كما نقل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قال أبو حيان : "(إذن) تكتب بالألف عند المازني ، وبالنون عند الأكثرين ، وبالألف إن ألغيت وبالنون إن أعملت عند الفراء ..."(١) .

والثاني : أنها تكتب بالنون . قيل : وإليه ذهب المبرد والأكثرون ، وعن المبرد : أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف ؛ لأنها مثل (أن ، لن) ولا يدخل التنوين في الحروف(٢) .

والثالث : التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت كتبت بالنون"(٣)

وقال المالقي مبينا رأيه في رسم (إذن) : " والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف ؛ لأن ذلك لفظها مع كونها حرفا لا اشتقاق لها ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة ، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقا " (٤).

القضية الثانية : عمل (إذن) : جاء اختلاف النحاة في عمل (إذن) ، وكون النصب بها ، أو بغيرها على قولين .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ٣٠٤ .
٢) ينظر : الجني الداني ص٣٦٣ ، وهمع الهوامع ٥٠١/٣ ، وشرح الأشموني ٢١/٢ .
٣) الجنى الداني ٣٦٦ .
٤) رصف المباني ٧٣ .

القول الأول : أنها بسيطة ، وأن النصب بها وإليه ذهب سيبويه[١] ، وجمهور البصريين ، وأكثر النحويين المتأخرين ، فهؤلاء يرون أنها حرف بسيط لا تركيب فيه وأنه الناصب بنفسه وليس بأن مضمرة بعده[٢] .

قال سيبويه :" اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل (أرى) فى الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك : إذن أجيئك ، وإذن آتيك ، ومن ذلك : أيضا قولك : إذن والله أجيئك . والقسم ههنا . بمنزلته فى (أرى) إذا قلت : أرى والله زيدا فاعلا"[٣] .

وعليه نص ابو حيان في الموفور(٤) .

وبهذا الرأى قال المبرد[٥] ، وابن السراج[٦] ، والفارسى[٧] ، والأنبارى[٨] ، وابن الحاجب[٩] ، وابن يعيش[١٠] ، والواسطى[١١] ، والعكبرى[١٢] ، وابن أبى الربيع[١٣].

---

١) ينظر : الكتاب ١٢/٣ .
٢) ينظر : رصف المبانى ص٦٩ ، المغنى ٢٧/١ ، التصريح ٢٣٤/٢، الهمع ٦/٢، الجنى الدانى.
٣) الكتاب ١٢/٣ .
٤) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
٥) ينظر : المقتضب ١٠/٢ .
٦) ينظر : الأصول ١٤٨/٢ .
٧) ينظر : الإيضاح ص٣٢٠ .
٨) ينظر : أسرار العربية ص١٧٠ .
٩) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢ .
١٠) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٩ .
١١) ينظر : شرح اللمع ص١٦٧ .
١٢) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٣٤/٢ .
١٣) ينظر : البسيط ٢٣٠/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد استدل هؤلاء لذلك بأن قالوا إنما وجب أن تعمل (إذن) لاختصاصها بالفعل وحملا لها على (أن) ، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها ، ووجه الشبه بينهما : أن (أن) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال والجزاء و(إذن) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال والجراء فلما اشتركا فى هذا المعنى حملت عليها[١] .

القول الثانى : أنها مركبة من شيئين : من (إذ) و (أن) ، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الفتحة إلى الذال ، وركبت النون مع(إذ) فصارتا (إذا) . وألتزم هذا النقل وغلب عليها حكم الحرفيه[٢] ، وعليه فالناصب (إن) مضمرة لا (إذن) .

وإلى هذا ذهب الخليل فيما حكاه سيبويه عنه فى قوله :"وقد ذكر لى بعضهم أن الخليل قال : (أن) مضمرة بعد (إذا) ، ولو كانت مما يضمر بعده(أن) فكانت بمنزلة(اللام ، و حتى) لأضمرتها إذا قلت : عبد الله إن يأتيك ، فكان ينبغى أن تنصب (إذن) يأتيك ؛ لأن المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى الذى كان فى قوله : إذن يأتيك عبد الله ..."[٣] .

وذكر السيرافي أن (إذن) لا ينصب بها ، ولكن النصب بـ (أن) مضمرة فقال : "روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ (أن) مظهرة أو مضمرة في (كي ولن وإذن) وغير ذلك "[٤].

---

١) ينظر أسرار العربية ص١٧٠ ، شرح اللمع للواسطى ص١٦٧ ، شرح المفصل ١٣/٩ .
٢) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢ ، الصفة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلى ق١ ج١ ص٢١١ ، شرح الكتاب للسيرافى ٨٤/١ ، الفاخر ٥٥٢/٢ .
٣) الكتاب ١٦/٣ .
٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٨٤ .

وبين أبو على الفارسي شروط النصب بـــ (إذن) فقال :" مما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إذا) وإنما تعمل في الفعل إذا كانـــت جوابا وكانت مبتدأة ، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمدا على مـــا قبلهـــا ، وكان الفعل مستقبلا ، وذلك أن يقول القائل : أنـــا أكرمـــك ، فتقـــول : إذن أجيئك ، فإذا اعتمدت بالفعل على شيئ قبلها رفعت ، وذلك قولك : أنـــا إذن أكرمك ، ترفع لأن الفصل معتمد على الابتداء الذي هو أنا"[١] .

ويقوى كلام سيبويه ما ذكره السيرافى فيما روى عن الخليل أنـــه لا ينصب شئ من الأفعال إلا بـــ(أن) مظهرة ، أو مضمرة فى :(كى، و لن، و إذا)[٢] ، وبه أيضا قال الزجاج[٣] ، واختاره ، وإن كان قد أستحســـن قـــول سيبويه الذى يرى فيه أنها هى الناصبة بنفسها ؛ لأنه يرى أن النصب فـــى سائر الأفعال يكون(بأن) .

و(إذن) عن هؤلاء ليست الناصبة بنفسها ، وإنما النصب بأن مضمرة بعدها، ويقوى ذلك عندهم تجويز الفصل بينهما وبين منصـــوبها بالقســـم ، والدعاء ، والنداء[٤] .

قال الرضى :" وتجويز الفصل بينهما وبين منصوبها بالقسم ، والدعاء ، والنداء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كـــ(إن) و (لـــن) ؛ إذ لا يفصـــل بـــين الحرف ، ومعموله بما ليس من معموله ، وأما قولهم فـــى الشـــرط : (إن زيـــدا تضرب) فهو عند البصريين بفعل مقدر ..." [٥] .

---

١) المقتصد ٢/ ١٠٤٥ ، وينظر : شرح المفصل ٧/ ١٥ .
٢) ينظر : شرح الكتاب للسيرافى ٨٤/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩/٤ ، ٢٠ .
٣) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٦٣/٢ .
٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤٢/٤ .
٥) شرح الكافية ٤٢/٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن الكوفيين من زعم أن (إذن) مركبة من (إذ) الظرفية و(أن) وعلى هذا فإن النصب يكون بـ(أن) المنطوق بها ، إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذال وركبا تركيبا واحدا[١] .

وذهب قوم – واختاره الرضى[٢] – إلى أنها اسم وأصلها (إذ) الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائية فبقى فيها معنى الربط .

وبعضهم يرى أنها مركبة من (إذا و أن) ؛ لأنها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كـ(إذا) والنصب (كأن) ، ثم حنفت همزة (أن) ثم ألف(إذا) لالتقاء الساكنين[٣] .

واحتج القائلون بأن الناصب للفعل هو أن المضمرة بعدم اختصاص(إذن) ؛ لأنها تدخل على الجمل الابتدائية وذلك نحو قولك : إذن عبد الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنيه على غير الفعل / والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا[٤] .

ورُدّ من قال بإضمار (أن) بعدها بأنّ (أن) لا تضمر إلا بعد حرف جر، أو عاطف[٥] .

كما رده ابن الحاجب أن قولهم النصب بـ(أن) بعدها ليس بشيئ [٦].

---

١) بنظر : رصف المبانى ص٦٩ .
٢) ينظر : شرح الكافية ٣٦/٤
٣) ينظر : المساعد ٧٤/٣ ، الهمع ٦/٢ .
٤) ينظر : الهمع ٦/٢ .
٥) ينظر : المساعد ٧٤/٣ .
٦) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل ٢٦٤/٢ .

القضية الثالثة : جواز الوجهين في (إذن) :

ذكر ابن مالك أنه إذا تقدم على إذن حرف عطف جاز إلغاؤها وإعمالها فقال :" لو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها ، وإعمالها ، وإلغائها أجود ، وهي في لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله –تعالى: وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا [١] .

وفي بعض الشواذ : (لا يلبثوا) بالنصب .

وشذ –أيضا– النصب بـ (إذن) بين خبر وذي خبر في قول الراجز :

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا [٢] ." [٣]

وحكي سيبويه إلغاء (إذن) مع استيفائها شروط الإعمال فقال : " فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيك ، وإذن أكرمك ، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا) ، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : (وإذن لا يلبثوا) ، وأما الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيئك ، وقال –تعالى– : فإذن لا يؤتون الناس نقيرا " [٤] . [٥]

القول المختار :

وخلاصة القول فيما سبق أرجح وأميل إلى قول ابن مالك ومن وافقه بأن (إذن) حرف جواب وجزاء وأنها تنصب بنفسها إذا توافرت شروطها ، وذلك لثبوت ذلك نثرا وشعرا .

---

١) الإسراء من الآية٧٦، والقراءة لأبي بن كعب، ينظر القراءة في:تفسير البيضاوي (٢٨٣) .
٢) الرجز لرؤبة ، وليس في ديوانه ، ينظر : الخزانة ٣/ ٥٧٤ ، والشاهد (إذن أهلك) ، حيث نصب بإذن بين خبر وذي خبر ، وهذا شاذ .
٣) شرح الكافية ٣/ ١٥٣٦، ١٥٣٧ ، وينظر : شرح التسهيل ٤/ ٢١ .
٤) سورة النساء من الآية ٥٣ .
٥) الكتاب ٣/ ١٣، ١٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الثالث

العامل المعنوي عند أبي حيان من خلال كتابه الموفور؛

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: العوامل المعنوية المتفق عليها ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : الرافع للمبتدأ والخبر .

المسألة الثاني : الرافع للفعل المضارع .

المبحث الثاني: العوامل المعنوية المختلف حولها ، أو ما استحسنه أبو حيان من عوامل معنوية ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : المنصوبات بعد تمام الكلام المفعول معه و له .

المسألة الثانية : ناصب التمييز .

المسألة الأولى : عامل الرفع في المبتدأ والخبر

قال أبو حيان :" والمبتدأ رافعه التعري لا الخبر ، ولا الابتداء ، ولا شبه الفاعل .

والخبر رافعه التعري ، لا المبتدأ ، ولا الابتداء ، ولا هما ، خلافا لزاعمي ذلك "[١] .

التحليل والتعليق :

تعددت أقوال النحويين حول عامل الرفع للمبتدأ والخبر ، وقد أوردها أبو حيان في الموفور مجملة واختار القول بالتعري ؛ وهي على النحو التالي :

القول الأول :

ذهب الكثير من البصريين إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى[٢].

وقد اختلفوا فى معناه : فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظيه [٣] .

قال ابن يعيش : " وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتدا وهو معنى ، ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية ....."[٤] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ١٧٥ .
٢) ينظر : شرح المفصل ٨٥/١ ، شرح الجمل ٣٥٧/١ ، أسرار العربيه ص٥٥ ، الصفوه الصافيه فى شرح الضره الالفيه للنيلى ط ق٢ ص٧٨٦ .
٣) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص١١٤ ، التبيين على مذاهب النحويين للعكبرى ص٢٢٤ ، اللباب ١٢٦/١ ، المفصل ص٢٤ وشرحه لابن يعيش ٨٤/١ .
٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإليه مال الصيمرى[١] ، وبهذا قال السيوطى[٢] ،

وذهب أكثرهم إلى أن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه بمعنى الاهتمام بالاسم ، والاهتمام به أن تجعله أولا مقتضيا ثانيا يكون الثانى حديثا عن الأول المجرد من العوامل اللفظية . فإذا قلت : زيد قائم ، فـ(زيد) أول لثانى وذلك الثانى هو خبر عن الأول وهو (زيد) المجرد من العوامل اللفظية . فعلى هذا فقس كل مبتدأ [٣] .

فهذا هو العامل المعنوى الذى ذكره ابن بابشاذ [٤] أنه قد دقت معرفته على كثير من أئمة البصريين والكوفيين فعبر عنهم بغير هذه العبارة .

واستدل هؤلاء بأن قالوا : إنما قلنا أن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية ، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هى علامات للعمل ودلالات .

واذا قد ثبت أن عدم العلامة يكون علامه وجب أن تكون التعرية من العوامل تجرى مجرى العوامل فى أنها تستحق عملا ، كما أن العوامل إذا ذكرت استحقت عملا [٥].

---

١) التبصره والتذكره ٩٩/١ ، ١٠٠ .
٢) ينظر : همع الهوامع للسيوطي ١٩٥ .
٣) ينظر : الايضاح للفارسى ص٧٣ ، المقتصد ٢١٤/١ ، شرح الجمل للخوارزمى ص٨٠ ، التوطئه للشلوبينى ص٢١٦ ، ائتلاف النصرة ص٣١ .
٤) ينظر : شرح المقدمه النحوية ص٢٩٥، ٢٩٦ .
٥) ينظر: أسرار العربية ص٥٦، الإنصاف ٤٩/١ ، العلل لابن الوراق ص١٣٥ ، ١٣٦ .

ولأن هذه الصفة (الابتداء) مختصة بالاسم والمختص من الأسماء عامل فكذلك المعنى [١].

وبهذا قال الزمخشرى[٢] ، وأبو على الفارسى[٣] ، والجرجانى[٤] ، والشلوبينى[٥] ، وابن برهان[٦] ، والواسطى[٧] ، وابن ابى الربيع[٨] ، وابن الوراق[٩] ، والنيلى [١٠]، والأزهرى [١١] .

القول الثانى : أن الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر .

وهذا هو ما ذهب اليه سيبويه ونسب إلى جمهور البصريين ، والمبرد[١٢].

قال سيبويه : "فأما الذى يبنى شئ هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) وارتفع (المنطلق) ؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"[١٣] .

---

١) ينظر : اللباب للعكبرى ١٢٦/١ .
٢) ينظر : المفصل فى علم العربية ص٢٤ .
٣) ينظر : الإيضاح ص٧٣ .
٤) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٢١٤/١ ، ٢١٥ .
٥) ينظر التوطئة ص٢١٦ .
٦) ينظر : شرح اللمع ٣٣/١ تحقيق د/ فائز فارس الطبعة الأولى بالكويت .
٧) ينظر : شرح اللمع ص٢٩ .
٨) ينظر : الملخص فى ضبط قوانيين العربية ١٥٨/١ ، ١٦٤ .
٩) ينظر : العلل فى النحو ص١٣٥ ، ١٣٦ .
١٠) ينظر : الصفوة الصفية فى شرح الدرة الالفية ج١ ق٢ ص٧٨٦ ، ٧٨٧ .
١١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٥٩/١ ، شرح العوامل المائه فى أصول علم العربية ص٣٣٦ تحقيق د/ البدراوى زهران ط دار المعارف أولى ١٩٨٣ م .
١٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ ، وتعليق الفرائد للدماميى ١٧/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، شرح بن عقيل ٢٠٠/١ .
١٣) ينظر : الكتاب ١٢٣/٢ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإلى هذا ذهب ابن جنى [١]، ونسب أيضا للفارسى[٢].

واحتج هؤلاء لما ذهبوا إليه من أن المبتدا رفع بالابتداء والخبر رفع بالمبتدأ ، وصح رفعه به وإن كان جامداً لأن أصل العمل لطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما ، كما أن فعل الشرط لما كان طلبا للجواب عمل فيه عند طائفة[٣].

والعامل فى المبتدأ عند سيبويه معنوى ، وهو الابتداء وفى الخبر لفظى ، وهو المبتدأ.

ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ صرح بذلك مواضع كثيرة ... وقوله هو الصحيح لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحه"[٤].

القول الثالث لأبى العباس المبرد وهو أن الابتداء عمل فى المبتدأ والابتداء [٥] والمبتدأ عملا فى الخبر فالابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ .

قال أبو العباس المبرد : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام ، وإنما يدخل الجار

---

١) ينظر : اللمع ص١٠٩ .
٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٨١٧/٢ ، توجيه اللمع لابن الخباز ص١٠٦ .
٣) ينظر : الكتاب ٢٣/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١ /١٥٨ ، ١٥٩ ، حاشية ياسين على الفاكهى ٢٣٤/١ .
٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ .
٥) ينظر : شرح المفصل ٨٥/١ ، التبيين ص٢٣٠ ، شرح التسهيل ٢٧١/١ ، التزييل والتكميل ٢٦١/٣ .

والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ والابتداء و المبتدأ يرفعان الخبر"[١] .

وقال :" وأما حيث كان رفع فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء"[٢]

وإلى هذا ذهب ابن السراج[٣]، وابن جنى[٤] .

وعلى هذا النحو كان اختيار الأنبارى لهذا القول : حيث ذكر إن التحقيق فى هذا الخلاف عنده أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ، وذلك لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به إلا أنه أى: المبتدأ عامل معه لأنه اسم والأصل فى الاسماء أن لا تعمل [٥].

القول الرابع والخامس :

ذهب إليهما الكوفيون حيث يرون أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان أى أن كل واحد منهما يرفع الآخر مطلقا سواء أكان فى الخبر ذكر للمبتدأ أم لايكون له ذكر[٦].

فكأنهم حين قالوا "زيد ضربته" وجدوه مرفوعا ، فلما زال الضمير انتصب زيد فقالوا : زيداً ضربت فنسبوا الرفع فى الأول للضمير . وعندما

---

١) المقتضب ١٢٦/٤ .
٢) المقتضب ١٢/٤ .
٣) ينظر : الأصول ٥٨/٢
٤) ينظر : الخصائص ٣٨٥/٢ .
٥) ينظر : الإنصاف ٤٦/١ ، ٤٧ .
٦) ينظر : الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١٨٢/١ ، شرح ألفيه ابن معطى لابن القواس ٨١٧/٢ ، ائتلاف النصرة ص٣١ ، التذييل والتكميل ٢٦٤/٣ ،٢٦٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجد الرفع فيما لا ضمير فيه أصلا نحو :"القائم زيد " قالوا ترافعا فرفع كل منهما الآخر[١].

وذكر أبو حيان[٢] أن قول الكوفيين يتلخص عنه مذهبان :

احدهما : أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ مطلقا سواء أكان الخبر ذكر للمبتدأ أو لا يكون له ذكر . وهذا القول نسبه ابن القواس[٣] للفراء والكسائى ونسبه العكبرى [٤] للفراء .

الثانى : التفصيل بين أن يكون له ذكر فيكون المبتدأ مرفوعا بذلك الذكر ، أو لا يكون ، فيكون مرفوعا بالخبر ونسبه ابن القواس[٥] لبعض الكوفيين .

استدل الكوفيين لما ذهبوا اليه بانهم وجدوا أن المبتدأ لا بد له من خبر وأن الخبر لابد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضى صاحبه عمل كل منهما فى صاحبه عمل صاحبه فيه ؛ لأن العمل بحسب الاقتضاء ؛ ولأن كل واحد منهما صار بصاحبه عمدة .

ومما بين فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو : كان زيد أخاك ، وإن زيد أخوك ، وظننت زيداً أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره لأن عاملا لا يدخل على عامل [٦].

---

١) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٤/٣ .
٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٥/٣ .
٣) ينظر : شرح الكافية ص١١٥، شرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ .
٤) ينظر : اللباب ١٢٩/١ .
٥) ينظر : شرح الكافية ص١١٦ ، شرح ألفية ابن معطى ٨١٧/٢ .
٦) ينظر : الإنصاف ٤٨/١، شرح المفصل ٨٤/١ .

وقد أثار قول الكوفيين العجب عند ابن بشاذ الذى يرى : أنه يلزم منه أن يكون الشئ عاملا ومعمولا من جهة واحدة وهذا فيه ما فيه من التضاد[١].

كما رده أبو البقاء العكبرى[٢] وحكاه أبو حيان[٣] بأن العمل تأثيره ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيفضى مذهبهم إلى أن يكون الشئ قوياً ضعيفا من وجه واحد إذ كان مؤثرا فيما أثر فيه .

كما ذكر أبو البقاء [٤]،وابن عصفور[٥] أن رفع كل واحد منهما بالآخر فاسد ولا يصح .

تعارض أبو حيان مع نفسه في هذه المسألة :

فقد اختار أبو حيان [٦] مذهب الكوفيين الذى ذكر أنه اختيار ابن جنى أيضا علما بأن ابن جنى من القائلين بمذهب البصريين كما سبق بيانه .

قال أبو حيان : "والذى نذهب اليه ونختاره – وهو الذى يقتضيه النظر – قول الكوفيين فى أن كلا منهما رافع للآخر ، وذلك أن كلا منهما يقتضى الآخر وما كان مقتضيا لشئ وليس بمستقل فينبغى أن يكون عاملا فيه [٧]."

---

١) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص٢٩٦،٢٩٥ .
٢) ينظر : اللباب ١٣٠/١.
٣) ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ .
٤) ينظر : اللباب ١٢٧/١ .
٥) ينظر : شرح الجمل ٣٥٧/١ .
٦) ينظر : التذييل والتكميل ٢٢٦/٣ .
٧) التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولم يقف اختيار أبى حيان لمذهب الكوفيين عند هذا الحد ، وانما قام بالرد على كثير من الأمور التى احتج بها على بطلان هذا المذهب .

يقول أبو حيان : "ونحن نرد جميع ما احتج به على بطلان هذا المذهب :"

أما الرد أولا بـ: "أن كلا منهما قد يرفع الاخر فيؤدى إلى إعمال عامل رفعين من غير تشريك " فهذا لا يلزم الا لو اتحدت جهتا الرفع ، أما إذا اختلفت، بأن رفع أحدهما على جهة الفاعلية والآخر على غير جهة الفاعلية فلا يمتنع "(١).

"وأما من رد بـ :" أن الخبر قد يكون جامدا لا يعمل "فهذا لا يلزم إلا فى الأفعال أو ما عمل لشبهه بها أو لنيابته منابها "(٢).

"وأما من قال: "رتبته بعد المبتدأ ورتبته العامل قبل المعمول فتنافيا" ؛ فهذا منقوض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم : أيا تضرب أضرب ، فرتبة فعل الشرط بعد أدلته وهو عامل فى اسم الشرط ولا يلزم أن تكون رتبته قبل اسم الشرط فلا تنافى فى ذلك"(٣).

وأما قولهم : "إنه يكون فعلا فلو عمل فى المبتدأ لكان فاعلا " فليس بصحيح ، ليس الفعل الواقع خبرا هو العامل فى المبتدأ ، بل الاسم الذى وقع الفعل موقعه هو العامل فى المبتدأ ، لا على جهة الفاعلية ، ولو سلمنا أن

---

١) التذييل والتكميل ٣/٢٦٦ ، ٢٦٧ .
٢) التذييل والتكميل ٣/٢٦٧ .
٣) التذييل والتكميل ٣/٢٦٧ .

الفعل الواقع خبرا هو العامل فى المبتدأ لم يلزم أن يكون المبتدأ فاعلا ، لأن رفعه على جهة الخبرية بالنيابة عن الاسم فلا يكون فاعلا "[١].

وأما قولهم : "ولأن الضمير قد يكون فى الصلة : فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول " فهذا لا يلزم لأنى لم أختر أن المبتدأ يرفع بالضمير الذى فى الخبر وإنما قولنا "إن الخبر رافع للمبتدأ "[٢].

وأما قولهم :" إن العامل اللفظى إلى آخره فنحن نجد أن العامل اللفظى يبطل عمله بالعامل اللفظى تقول : ما قام رجل ، فرجل مرفوع بقام وليس زيد قائما فقائما منصوب بـ ليس ، ثم تدخل من على "رجل " والباء على قائم فبطل عمل العامل اللفظى وهو "قام "و"ليس"[٣].

القول المختار :

وبعد فإنه يمكننى القول بأن المختار من هذه المذاهب هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن كل من المبتدأ والخبر ترافعا فكل واحد منهما رافع للآخر وذلك ؛ لأن كل منهما يقتضى صاحبه وما كان مقتضيا لشئ وليس بمستقل عنه ينبغى أن يكون عاملا فيه ، وإنما اخترنا مذهب الكوفيين لأنه جار على القواعد . إذا أصل العمل إنما هو للفظ ، أما من قال بالعامل المعنوي على اختلاف لفظه بأن هذه كلها معان ليس ثم لفظ يدل عليها . والمعانى لم يثبت لها عمل فى موضع اتفاق فيحمل عليه هذا المختلف فيه"[٤].

---

١) ينظر : التذييل ٢٦٧/٣ .
٢) السابق ٢٦٧/٣ .
٣) السابق ٢٦٨/٣،٢٦٧ .
٤) التذييل والتكميل ٢٧٠/٣ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة الثانية : القول في رافع الفعل المضارع

قال أبو حيان :" وارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ، لا بالتعري خلافا للكوفيين ، وينتصب بحروف ويجزم بحروف "[١] .

التحليل والتعليق :

اختلف النحويون في الرافع للفعل المضارع على النحو التالي :

القول الأول: ذهب البصريون إلى أن الرافع للفعل المضارع قيامه مقام الاسم لا التجرد من النواصب والجوازم كما زعم الكوفيون وغيرهم ولا حرف المضارع كما زعم الكسائي، وقد تبعهم في ذلك المبرد[٢]، والزجاجي[٣]، والعكبري[٤]، والزمخشري[٥]، وابن عصفور[٦]، وأبوحيان[٧] .

قال سيبويه: "هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها"[٨] .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩٩ .
٢) ينظر : المقتضب ٥/٢
٣) ينظر : الجمل في النحو صـ ٧
٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢ .
٥) ينظر : الكشاف ١٦٠/٢ .
٦) ينظر : شرح المقرب المسمى التعليقة ٨٥٢/٢-٨٥٣ .
٧) ينظر : الموفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٩٩ .
٨) الكتاب ٩/٣-١٠ .

وقد استدل البصريون على مذهبهم[١] بما يلي:

أولا: قالوا إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء والابتداء يوجب الدفع فكذلك ما أشبهه ثانيا : إن الفعل له ثلاثة أحوال :

أولا : أنه يقع موقع الاسم وحده كقولك : زيد يقوم فهو في موضع قائم .

وثانيها : أنه يقع موقع الاسم مع غيره كقولك : أريد أن تذهب فهو بمنزلة أريد ذهابك

والحالة الثالثة : ألا يقع موقع الاسم بنفسه ولا مع غيره كقولك: إن تأتني آتك ولا يصح أن يقع الاسم موقع ما ذكرناه ويكون بمعناه فلما كان الفعل قد حصل على هذه الحالات الثلاثة وكان الاسم هو الأصل في الإعراب كان وقوع الفعل في موضعه أقوى أحواله ذلك في الرتبة جعل له النصب ولما كان وقوعه في موضع لا يصح وقوع الاسم فيه فبعد بذلك من شبه الاسم بعدا شديدا أعطى ما لا يصح دخوله على الاسم لبعد شبهه وهو الجزم[٢] .

ثالثا : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب وأقوى الإعراب الرفع فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم[٣] .

---

١) ينظر: ، اللباب للعكبري٢/٢٥ ، شرح المقرب المسمى التعليقة ٨٥٢/٢ ، الإنصاف لأبي البركات الأنباري٥٥٢/٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٣/٤ .
٢) العلل في النحو ص٦٩ ، ٧٠
٣) الإنصاف ٥٥٢/٢ ، اللباب للعكبري ٢٥/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول الثاني : ذهب الكسائي إلى أن عامل الرفع للفعل المضارع هو حرف المضارعة[١] ؛ فقال: إن العامل فيه الرفع ما في أوله من الزوائد الأربع لأنه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعا فأضيف العمل إليها ضرورة إذ لا حادث لها سواها .

وقد ذهب إلى فساد هذا القول كثير من النحويين كالوراق[٢] ، والأنباري[٣] ، وابن يعيش[٤] ، وبهاء الدين بن النحاس الحلبي[٥] وغيرهم .

القول الثالث : ذهب الكوفيون إلى أن الرافع للفعل المضارع هو تعريتة من الناصب والجازم ، وقد نسب هذا القول إلى الفراء[٦] والأخفش[٧] وتبعهم في ذلك ابن الوراق[٨] وابن خروف[٩] وابن مالك[١٠] والأشموني[١١] والأزهري[١٢] والصبان[١٣] وغيرهم .

---

١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢-١٣ ، شرح الكافية للرضي ٤/٢٤ ، شرح المقرب لابن عصفور المسمى بالتعليقة ٢/٨٥٣ .
٢) العلل في النحو ص ٧٠ .
٣) أسرار العربية ص ٣٦ ، الإنصاف ٢/٥٥٣-٥٥٤ .
٤) شرح المفصل ٤/١٢ .
٥) شرح المقرب المسمى التعليقة ٢/٨٥٣ .
٦) ينظر معاني القرآن ١/٥٣ ، شرح المفصل ٧/١٢ ، شرح الكافية للرضي ٤/٢٣ .
٧) الحجج النحوية ص ٤٠ .
٨) العلل في النحو ص ٧٠ .
٩) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٢٧٣
١٠) شرح الألفية لابن الناظم ص٦٦٤
١١) حاشية الصبان ٣/٢٧٧
١٢) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٢٩
١٣) حاشية الصبان ٣/٢٧٧

وقد احتج الكوفيون بقولهم : إن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو : إن وأن ولن وإذن وكي، وما أشبه ذلك، والجوازم نحو: لم ولما ولام الأمر ولا الناهية وإن الشرطية وما أشبههم، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو : أريد أن تقوم ولن يقوم وإذن أكرمك ... وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم، نحو: لم يقم زيد ولما يذهب عمرو .. ومثل ذلك من الأمثلة وإذا لم تدخل عليه هذه النواصب، أو تلك الجوازم يكون مرفوعا ، فعلمنا أن تجرده منهما سببا لدخول الرفع على الفعل المضارع [١] .

القول المختار :

والمختار ما ذهب إليه الكوفيون وذلك لعدة أمور :

أولا: المتفق عليه أن مضارعة الفعل المضارع للاسم أعطته مطلق الإعراب ما لم تتصل به إحدى النونات ، أما طبيعة الإعراب فترجع لطبيعة العامل ، والتعري من العوامل عامل في حد ذاته كما هو الحديث عن رافع الابتداء .

ثانيا: مذهب البصريين يرد عليه بنحو قولك: هلا تؤدي واجبك، ونحو قوله تعالى:﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[٣] وقوله :﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ

١) ينظر الإنصاف ٥٥١/٢ ، التعليقة لبهاء الدين الحلبي ٨٥٣/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٢٩/٢
٢) سورة الأعراف من الآية ٢٢ .
٣) سورة يوسف من الآية ١١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[١] فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها؛ لأن أداة التحضيض المختصة بالفعل ومثلها السين وسوف ؛ ولأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شذوذا ؛ ولأن الاسم بعد (مالك) يكون حالا ، و(لا) دخلت على مفرد يقع خبرا أوصفةً أو حالا ، لذا وجب تكرارها .. نحو مالك لا ساكنا ولا متكلما بخير ؛ ولأن الصلة لا تكون إلا اسما مفردا[٢] .

١) سورة البقرة الآية ٣ .
٢) إعراب الفعل ص ٩ .

المبحث الثاني : العوامل المعنوية المختلف حولها ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : المنصوبات بعد تمام الكلام المفعول معه و له .

المسألة الثانية : ناصب التمييز .

المسألة الأولى : الخلاف في ناصب المفعول معه

قال أبو حيان :" المفعول معه : فضلة، انتصب بعد تمام الكلام ، فُعِل الفعل معه ، لا ينتصب إلا عن تمام الكلام ، تقدمه فعل أو لا ، وزعم الصيمرى أنه ينتصب عن تمام الاسم ، فأجاز : كل رجل وضيعته ، والأصل: العطف ، وعدل إلى النصب لملاحظة المفعولية .

والمسائل: قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولا معه ومعطوفا، وقسم يختار فيه أن يكون مفعولا معه ، ويجوز فيه العطف ، وقسم لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولا معه"[١] .

التحليل والتعليق :

تحدث أبو حيان في النص السابق عن عامل معنوي لم يتطرق إليه الكثير من النحويين ، وهو النصب بعد تمام الكلام ؛ فقد نص على أن عامل النصب في المفعول معه بعد تمام الكلام ، وأن الواو تعلقت دلالتها بما بعدها فانقطع العمل عما قبلها ، ثم تناول حالات الاسم المنصوب بعد الواو في المفعول معه .

والمفعول معه هو الاسم التالى لواو يجعله بنفسها فى المعنى كمجرور (مع) وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة[٢].

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
٢) هذا تعريف أبى حيان ينظر : الارتشاف ٢/٢٨٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وللنحاة خلاف فى العامل فيه ، وسيتضح بالتحليل والتعليق استقصاء هذه الأقوال ، وحجة أصحاب كل قول مع بيان موقف النحاة والباحث من اختيار أبي حيان على النحو التالى :

القول الأول : يرى سيبويه[١] وجمهور النحاة[٢] : أن ناصب المفعول معه ما تقدمه من فعل أو ما هو بمعناه بواسطة الواو التى بمعنى (مع) .

وإنما افتقر الفعل إلى (الواو) ؛ لضعف الأفعال قبل (الواو) عن وصولها إلى ما بعدها ، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جاءوا بـ(الواو) تقوية لما قبلها من الفعل[٣] .

يقول سيبويه – رحمه الله – بعد تمثيله بما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها : " إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها"[٤] .

<u>وقد احتج هؤلاء لما ذهبوا إليه بأمور منها :-</u>

أولا : أن هذه الواو هى العاطفة فى الأصل ، وحرف العطف لا يعمل مع بقائه على أصله ، فكيف يعمل مع خروجه عن أصله ، فهذه الواو نائبة هنا عن (مع)؛ لأن أصل الكلام : فى نحو قولهم : استوى الماء والخشبة :

---

١) ينظر : الكتاب ٢٩٧/١ .
٢) ينظر : ائتلاف النصرة ص٣٦، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٣/١، الإنصاف٢٤٨/١ .
٣) ينظر : شرح المفصل ٤٨/٢ .
٤) الكتاب ٢٩٧/١ ، وينظر: سر الصناعة لابن جنى ٦٤٠/٢ والمقتصد فى شرح الإيضاح ٦٥٩/١ ، ٦٦٠ .

استوى الماء مع الخشبة . ثم حذف (مع) اتساعا فلم يتوصل الفعل بقوة نفسه إلى المفعول فأقيم الواو مقام المحذوف لتقاربها فى المعنى ، لأن (مع) للمصاحبة والواو للجمع، وهما من واد واحد فقوى الفعل فنصبه كما قوى بالهمزة فى قولهم : أخرجت زيداً وبالتضعيف فى قولك : صعدت زيداً . ونظير هذا نصبهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) نحو : قام القوم إلا زيداً[١] .

ثانيا : أن هذه الواو فى مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جرا ولا غيره ؛ لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال ، بل تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء والحروف التى تباشر الأسماء والحروف لم يجر أن تكون عاملة ، إذ العامل لا يكون إلا مختصا بما يعمل فيه ، وإذا لم يجر أن تعمل الواو شيئا كان ما بعدها منصوبا لفعل الذى قبلها[٢] .

ثالثا : أن الأولى إحالة العمل على العامل اللفظى ما لم يضطر إلى المعنوى ، ولا داعى إلى التكلف بالبحث عن عامل مقدر ، وإعمال ما ليس مختصا ، أو غير ذلك[٣] .

رابعا : أن المفعول معه لو كان منصوبا بغير الفعل أو ما فى معناه لما احتيج معه إلى الفعل أو ما هو بمعناه ، ولجاز أن ينتصب فى قولهم:(كل رجل وضيعتة) لو كانت (الواو) هى العاملة فلما احتيج معه إلى الفعل أو ما هو بمعناه ولم ينصب فى المثال السابق دل على أن العمل إنما هو لما سبقه من فعل أو ما هو بمعناه ، وليست الواو هى العاملة ولا غيرها[٤] .

---

١) ينظر : ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص١٥٦ ، شرح اللمع للتبريزى ص١٥٣ وشرحها للواسطى ص٦٩ ، أسرار العربية ص١٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ .
٢) ينظر : شرح المفصل ٤٨/٢ .
٣) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ .
٤) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة للعينى ص١٣٧ تحقيق أ د / خالد عبد الحميد أبو جندية .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن شواهد سيبويه قول الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال[١]

أراد : مع بنى أبيكم . فلما حذف : (مع) وأقام (الواو) مقامها ، أفضى الفعل الذى قبل (الواو) إلى الاسم الذى بعدها فنصبه بوساطة (الواو)؛ وذلك أن (الواو) قوته فأوصلته إليه[٢] .

القول الثانى : ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، ذلك أنك إذا قلت : استوى الماء والخشبة ، فإنه لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتسوى ، فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف قالوا : وهذه قاعدتنا فى الظرف[٣] .

واحتجوا : بأن الفعل المتقدم على المفعول معه لا يجوز أن يعمل فيه؛ لأن نحو : (استوى ، وجاء) فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل النصب فى هذا النوع من الأسماء ، فدل ذلك على صحة ما ذهبنا إليه[٤] .

القول الثالث : ذهب الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر بعد الواو ، وتقديره ، فى مثل قولك : جاء البرد والطيالسة :" ويلابس " أو " ولابس"[٥].

---

١) البيت من الوافر التام ولم أقف على قائله وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/١ ، سر الصناعة ٦٤٠/٢ ، شرح المفصل ٤٨/٢ ، الهمع ٢٢٠/١ ، ٢٢١ ، معجم شواهد العربية لـ عبد السلام هارون ٣١٦/١ بلا نسبة فى الجميع
٢) ينظر : سر الصناعة ٦٤٠/٢ .
٣) ينظر : أسرار العربية ص١٠٨ ، شرح المفصل ٤٩/٢ ، منهج السالك لأبى حيان ص١٥٦
٤) ينظر : الإنصاف ٢٤٨/١ .
٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ ، ائتلاف النصرة ص ٣٦ ، منهج السالك ص١٥٦ ، الهمع ٢٢٠./١

وقدّر فعل الملابسة ؛ لأنها أعم الأفعال ؛ إذ لا يتحقق فعل بدونها[١] .

احتج أبو إسحاق لما ذهب إليه بأن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو [٢] ، وما ذهب إليه أبو إسحاق رد عليه الرضى[٣] بأن الإضمار على خلاف الأصل.

القول الرابع : يرى أبو الحسن الأخفش : أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، والواو هى التى هيأت ذلك لما بعدها ، حيث إن(مع) ظرف، فلما نابت عنها الواو ولم يمكن أن ينتقل الإعراب إليها ؛ لأن الحروف لا يكون فيها إعراب ، فانتقل إلى الاسم بعدها[٤].

ونظير ذلك عنده (غير) ؛ تقول : قام القوم غير زيد ، وما قام القوم غير زيد، وما قام غير زيد ، فجرت غير بوجوه الإعراب ، فلما أتيت بـ(إلا) بدلها لم تكن لتعرب ؛ لأنها حرف فانتقل الإعراب إلى الاسم بعدها فقالوا : قام القوم إلا زيدا ، وما قام القوم إلا زيد وإلا زيداً وما قام إلا زيد[٥] .

وهذا القول نسبه أبو حيان[٦] للأخفش وجمهور الكوفيين ونسبه صاحب التصريح[٧] للأخفش وجماعة من الكوفيين .

---

١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٤/١ .
٢) ينظر : الإنصاف ٢٤٩/١ ، شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٥٨٧/١ .
٣) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ .
٤) ينظر : سر الصناعة لابن جنى ١٢٨/١ ، ارتشاف الضرب ٢٨٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، الجنى الدانى للمرادى ص١٥٦ .
٥) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٣/١ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبى حيان ص١٥٦ ، الهمع ٢٢٠/١ .
٦) ينظر : منهج السالك ص١٥٦ ، الارتشاف ٢٨٦/٢ ، شرح اللمحة ص٢٠٠ .
٧) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كما اعترضه الرضى ؛ بأنه لو كان كما قال لكان النصب مطرداً في كل (واو) بمعنى مع نحو : كل رجل وصيغته كذلك أنكر أبو البركات الأنبارى[١] .

وابن يعيش[٢] عليه قوله أنه ينتصب انتصاب (مع) ؛ وذلك لأن(مع) ظرف والمفعول معه فى نحو : (استوى الماء والخشبة) و (جاء البرد والطيالسة) ليس بظرف ، وعليه فلا يجوز أن ينتصب انتصاب الظروف .

القول الخامس : يرى عبد القاهر الجرجانى أن الواو هى الناصبة[٣] بنفسها .

وقد نسب هذا الرأى للإمام عبد القاهر الجرجانى كثير من النحويين[٤].

قول أبي حيان والرد عليه :

قال أبو حيان :" المفعول معه : فضلة، انتصب بعد تمام الكلام ، فُعِل الفعل معه ، لا ينتصب إلا عن تمام الكلام ، تقدمه فعل أو لا ، وزعم الصيمرى أنه ينتصب عن تمام الاسم ، فأجاز : كل رجل وضيعته .

والأصل : العطف ، وعدل إلى النصب لملاحظة المفعولية "[٥] .

---

١) ينظر : الإنصاف ٢٤٩/١ .
٢) شرح المفصل ٤٩/٢ .
٣) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٥٠/٢ ، الهمع ٢٢٠/١ .
٤) ينظر : شرح الكافية للرضى ٣٩/٢ ، والمغنى ٤١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٠/٢، الجنى الدانى ص١٥٥، شرح اللمحة ٢٠١/٢ ، الارتشاف ٢٨٦/٢ ، التصريح ٣٤٣/١ ، الهمع ٢٢٠/١ .
٥) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

ومعنى تمام الكلام أنه مسبوق بجملة تامة إما فعلية ، أو اسمية ، تقول (استوى الماء والخشبة)، و(الماء استوى والخشبة) ؛ فقد تعلق ما بعد الواو بدلالة تختلف عما قبلها قال عنها أبو حيان هي ملاحظة المفعولية ، فلهذا جعله منصوبا عن تمام الكلام لأنه سبق بجملة تامة ، فناصبه نفس الجملة المنتصب عن تمامها ، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه "[١].

القول المختار :

وبعد : فإن اختيار مذهب الجمهور[٢] وسيبويه هو اختيار سديد ؛ وذلك لعدة أمور :

أولها : أن أصحاب هذا القول يقولون بإعمال العامل اللفظى الموجود، وفى قول غيرهم إهمال لهذا العامل الموجود ، والبحث عن غيره بالتقدير والتكلف . والأولى : إحالة العمل على العامل اللفظى الموجود لما فيه من البعد عن التقدير والتكلف.

ثانيا : أن أقوى العوامل المذكورة في جملة المفعول معه هو الفعل أو ما يشبهه، فهو الأحق بالعمل من الواو، أوغيرها كما ادّعى البعض .

ثالثا : القياس من أقوى الأدلة التي تبنى عليها القاعدة النحوية، فالتعدي بالهمزة أو التضعيف أو الجار يقاسُ عليه التعدية بالواو خصوصاً، وأن ما بعدها مرتبط بما قبلها معنوياً .

---

١) ينظر : شرح شذور الذهب ٤٧١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٩٥/١ ، وتعليق الفرائد ٢٩٨/٦ ، والهمع ٢/ ٢٦٧ ، وشرح المقرب لعلى فاخر ٧٤٤/٢ ، ٧٤٥ .

٦) ينظر : شرح الكافية ص٢٣٧ ، شرح ألفية ابن معطى لابن القواس ٥٨٧/١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

رابعا : لكل حرف أو أداة معنى خاص بها، فقد تحل أداة أو حرف محل آخر فيؤدي وظيفته إلا أن هذه الوظيفة لن ترقي لأن تلغيَ الأصل، فالواو حلت محل "مع" من ناحية المعية، خصوصاً وأنها تفيد الاشتراك في الحكم، فالمعنيان متقاربان ــ المعية، والاشتراك ــ لكن المنصوب مفعول والمفعول لا بد له من فعل و فاعل لا غير، فالأحق بالعمل الفعل لا الحرف .

خامسا : أنه اختيار كثير من النحاة ومو قع إعجابهم . من هؤلاء : ابن جنى[١] وابن الخشاب[٢]، وابن عصفور[٣] ، وابن أبى الربيع[٤] والأنبارى[٥] وابن يعيش[٦] والرضى[٧] وابن بابشاذ[٨]، وابن مالك[٩] والمرادى[١٠] وأبو حيان[١١] والعينى[١٢] وأبو الفداء[١٣] .

---

١) ينظر : سر الصناعة ١٢٧/١ ، ١٢٨ .
٢) ينظر : المرتجل ص١٨٣ ، ١٨٤ .
١١) ينظر : المقرب ١٥٨/١ .
٤) ينظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ٣٧٧/١ .
٥) ينظر : أسرار العربية ص١٠٨ ، ١٠٩ .
٦) ينظر : شرح المفصل ٤٨/٢ .
٧) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ .
٣) ينظر : شرح المقدمة النحوية ص٢٥٢ .
٨) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٨/٢ .
٩) ينظر : الجنى الدانى ص١٥٥ ، ١٥٦ .
١٠) ينظر : الارتشاف ٢٨٥/٢ ، شرح اللمحة البدرية ص١٩٩ .
١٢) ينظر : وسائل الفئة فى العوامل المائة ص١٣٧ تحقيق أ د / خالد عبد الحميد أبو جندية .
١٣) ينظر : الكناش فى النحو والصرف ص٦٠ .

المسألة الثانية : ناصب التمييز

قال أبو حيان :" و الصحيح أن الناصب للتمييز تمام الكلام ، لا الفعل إن انتصب بعده ، خلافا لزاعمه "[١].

التحليل والتعليق :

ورد في كتب النحو رأيان لناصب التمييز ، وهما على النحو الآتي :

الرأي الأول : يرى سيبويه[٢] ، والجمهور[٣] إلى أن الناصب للتمييز هو الرافع لإبهام النسبة ، وهو المسند من الفعل أو شبهه .

واختار هذا الرأي المبرد[٤] ، والزجاج[٥] ، والأنباري[٦] ، والعكبري[٧]، وابن يعيش[٨] ، وابن هشام[٩] ، والمكودي[١٠] ، والجوجري[١١] ، والدماميني[١٢] ، وغيرهم .

---

١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي صـ ٢٢٣ ـ
٢) ينظر : الكتاب ٢٠٤/١ .
٣) ينظر : المقتضب ٢٣٢/٣ ، والأصول لابن السراج ٢٢٢/١ ، والمقرب ١٦٣/١ ، والارتشاف ٣٧٧/٢ ، والتصريح ٣٩٥/١ .
٤) ينظر : المقتضب ٢٣٢/٣ .
٥) ينظر : الأصول لابن السراج ٢٢٢/١ ، والمقرب ١٦٣/١ ، الارتشاف ٣٧٧/٢ ، والتصريح ٣٩٥/١ .
٦) ينظر : أسرار العربية ١١٣ ، ١١٤ .
٧) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٩/١ .
٨) ينظر : شرح المفصل ٤٠٥/١ .
٩) ينظر : أوضح المسالك ٣١٨/٢ ، ٣١٩ .
١٠) ينظر : شرح المكودي ١٤٣ .
١١) ينظر : شرح شذور الذهب ٤٧١/٢ .
١٢) ينظر : تعليق الفرئد ٢٩٧/٦ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كـ(طاب زيد نفساً) ، فـ (نفساً) منصوب بـ (طاب) . ومصدر ذلك الفعل ، أو ما اشتق منه من وصف نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[١] ، و (مسرور قلبا) ، و(كثير مالا) و (أفره عبداً) ، واسم الفعل نحو (سرعان ذا إهالة)[٢] .

فالناصب للتمييز هو الفعل المذكور في الجملة وما أشبهه من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم الفعل ، كما هو واضح بالأمثلة السابقة[٣] ، وبه قال أبو حيان .

الرأي الثاني : يرى ابن عصفور[٤] أن الناصب لتمييز المفرد هو مفسره من فعل أو شبهه ، والناصب لتمييز الجملة الجملة لا الفعل ولا شبهه[٥] .

ونسب ابن عصفور هذا الرأي للمحققين[٦] .

ومعنى تمام الكلام أنه مسبوق بجملة تامة إما فعلية ، أو اسمية ، تقول (طاب زيد نفسا)، و(زيد طيب نفساً) ، و(زرعت الأرض شجراً) ،

---

١) سورة مريم من الآية ٤ .
٢) ينظر : هذا المثل في مجمع الأمثال٢ / ١١١ ، والأمثال لأبي عبيدة ٣٠٥ ، وشرح المقرب لابن عصفور ٢ / ٧٤٤ ، و(الإهالة) الشحم – والزيت ، وكل ما أوقد به . المعجم الوسيط ١ / ٣٢ .
٣) الارتشاف ، والمساعد ٢ / ٦٣ ، والتصريح ١ / ٣٩٥.
٤) شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٢٨٤ ، والأشموني ٢ / ١٩٥ ، وشرح المقرب لابن عصفور ٢ / ٧٤٤ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ .
٥) ينظر : الارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٧١/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٨/٢ ، ٣١٩ ، والتصريح ٣٩٥/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٥/٢ .
٦) ينظر : شرح شذور الذهب ٤٧١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٩٥/١ ، وتعليق الفرائد ٢٩٨/٦، والهمع٢ /٢٦٧ ، وشرح المقرب لعلى فاخر ٧٤٤,٧٤٥/٢ .

و(الأرض مزروعة شجراً)، و(أنا مسرور قلبا بتفجير أرضي عيونا) ، وتقول العرب :(سرعان ذا إهالة) ، فهذا كله منصوب عن تمام الكلام لأنه سبق بجملة تامة ، فناصبه نفس الجملة المنتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه "[١].

قال ناظر الجيش : وقد استدل ابن عصفور على ما ذهب إليه بقولهم: " داري خلف دارك فرسخا " فهو منتصب عن تمام الكلام ، وليس ثم فعل ولا ما يشبهه ، وليس من قبيل المنتصب عن تمام الاسم لأن الدار ليست الفرسخ ، وكذلك " الخلف " إذ الخلف ليس له مقدار يحصيه و(الفرسخ) معلوم المقدار ، وقد استدل أيضاً بأنه قد يكون فعل ولا يكون طالباً للتمييز نحو : امتلأ الإناءُ ماء[٢] .

ومما سبق يتضح للباحث أن عامل النصب في تمييز الجملة التي الإبهام فيه حاصلاً في الإسناد هو الفعل ، أو ما جرى مجراه من المصدر ، والوصف،واسم الفعل،وذلك لأن أصل العمل يكون للفعل أوماجرىمجراه وهذا الذي قال به المازني وما نقل عن سيبويه ومن وافقتهما وهو الأرجح[٣] .

القول المختار :

والرأي ما عليه الجمهور ، وأثبته الكثير من النحويين ، لقوة أدلتهم، ووضوح الرؤية عندهم .

---

١) ينظر : شرح شذور الذهب ٤٧١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٣٩٥/١ ، وتعليق الفرائد ٢٩٨/٦، والهمع ٢/ ٢٦٧ ، وشرح المقرب لعلى فاخر ٧٤٤/٢ ، ٧٤٥ .
٢) المرجع السابق ٢ / ٧٤٥ .
٣) التصريح ١ / ٣٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٦٧ ، واللباب ١ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢ / ٧١ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وصلاةً وسلاماً على النبيِّ المُصطَفى ، الهادي البشيرِ النذير ، خيرِ من نطقَ بالضاد ، وأوتِيَ الحكمةَ وفصلَ الخطاب ..

وبعد ..

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من بحثي هذا ، بعد رحلة مع عالم جليل، وكتاب مفيد في تلخيص لمقرّب ابن عصفور سماه مؤلفه أبو حيان بالموفور ، ومعايشة للآراء والمسائل النحوية ، وقد كان أهم ما توصلت إليه من نتائج بعد هذه الرحلة ما يلي :

أولا : أكدت الدراسة مفهوم العامل النحوي ودرجاته في التأثير في معموله قوة وضعفا؛ فالأفعال الناسخة ليست في قوة الأفعال الأصيلة فالعمل معها أقل درجة ؛ لتفاوت درجات الأفعال .

ثانيا : تأصل من خلال الدراسة لهذا البحث أن العوامل النحوية امتدادا طبيعيا لطبيعة هذه اللغة الحية النابضة الخالدة ، وأن درجات التأثير للعوامل النحوية ناتجة عن مدى اتصال العامل بالمعمول وقربه منه ، وصدارته في الكلام .

ثالثا : ما يعتري العامل النحوي من تغيرات لفظية أو دلالية أو أسلوبيه وحتى السياق لها تأثير مباشر على العامل النحوي قوة وضعفا .

رابعا : أبانت الدراسة عن طبيعة العوامل الفرعية وعن مقويات العمل لها سواء أكانت أسماء مشتقة أم حروف عاملة .

خامسا : أوضحت الدراسة طبيعة العوامل المضمرة وأثرها في المعمول وأثر الناتج عنها ودرجات التأثير من خلالها .

سادسا : اتضح من خلال البحث أن العوامل المعنوية على قسمين ؛ المتفق عليه نوعان ، وهناك قسم آخر مختلف حوله نص عليه أبو حيان تحت قوله العامل بعد تمام الكلام فوقف البحث معه ونظر فيه وأبان عن حقيقته .

سابعا : استدرك البحث على أبي حيان في عدة مواضع ، أهمها حول العامل المضمر في إنابة الأداة عنه كما في المنادى والاستثناء ، والثاني حول عامل الرفع في المبتدإ .

ثامنا : السِّياق بعناصره يؤثر على قوة العامل النَّحْوِيّ لا يكون بديلا عنه كما قال بعض التأخرين[١].

تاسعا : يوصي البحث أنه ينبغي قبل الحديث عن أي باب من أبواب النحو يجب أن يسبقه عرض لطبيعة العامل النحوي لهذا الباب ، فالحديث عن المرفوعات يختلف في طبيعة العامل معه عن المنصوبات وكذا المجرورات والمجزومات ، والأدوات والحروف العاملة ليست في قوة الأفعال تأثيرا بل الأفعال نفسها ليس على درجة واحدة من قوة العامل ودرجة التأثير.

١) مثل د / تمتم حسان في نقد نظرية العامل ، ضمن كتاب : (قرينة السياق ودورها في التقعيد) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

{ أبرز المصادر والمراجع }

١ ائتلاف النصرة للزبيدي – تحقيق : د / طارق الجنابي – ط : عالم الكتب – الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

٢ إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي – تحقيق : إبراهيم عطوة عوض – ط مكتبة مصطفى البابي الحلبي .

٣ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبناء الدمياطي – تحقيق : أنس مهرة – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .

٤ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٥ م .

٥ الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين القرشي الكيشي – تحقيق : د / عبد الله علي الحسيني البركاتي ، د / محسن سالم العميري – ط : جامعة أم القرى – الأولى – ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م .

٦ إرشاد الفحول للشوكاني – تحقيق : د / شعبان محمد إسماعيل – ط : دار السلام الأولى – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

٧ الأزهية للهروي – تحقيق : عبد المعين الملوحي – من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

٨ أسرار العربية للأنباري – تحقيق : محمد بهجة البيطار – من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق .

٩ الأشباه والنظائر للسيوطي – تحقيق : عبد الإله نبهان – مطبوعات اللغة العربية بدمشق .

١٠ إصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي – تحقيق : أحمد شاكر ، عبد السلام هاورن – ط : دار المعارف – الثالثة .
١١ الأصمعيات – تحقيق / أحمد شاكر ، عبد السلام هارون – ط : دار المعارف – الثالثة .
١٢ الأصوات اللغوية : د / إبراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية – الخامسة – سنة ١٩٧٩م .
١٣ الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق / عبد الحسين الفتلي – ط : مؤسسة الرسالة – الثانية – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .
١٤ إعراب الحديث النبوي للعكبري – تحقيق / عبد الإله نبهان – ط : دار الفكر الأولى – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م .
١٥ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه – تحقيق / عبد الرحمن العثيمين – ط : الخانجي – الأولى – ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م .
١٦ إعراب القراءات الشواذ للعكبري – تحقيق / محمد السيد عزوز – ط : عالم الكتب – الأولى – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م .
١٧ إعراب القرآن للنحاس – تحقيق : د / زهير غازي زاهد – ط : عالم الكتب – بيروت ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م .
١٨ الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي – تحقيق : د / محمود أحمد علي – ط : جامعة الإمام – الاولى – ١٤٢٣ هـ .
١٩ الإمالة في القراءات واللهجات العربية – د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط : دار نهضة مصر الثانية – ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م .
٢٠ أمالي المرتضي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار إحياء الكتب العربية – الأولى – ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢١ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري – تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م
٢٢ الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق : د / مازن المبارك – ط : دار النفائس .
٢٣ البحر المحيط لأبي حيان – ط : دار الفكر – ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م – بعناية الشيخ عرفات حسونة .
٢٤ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي – تحقيق : د / عياد الثبيتي – ط : دار العرب الإسلامي – الأولى – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م .
٢٥ بغية الوعاة للسيوطي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار الفكر – الثانية – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
٢٦ التبصرة والتذكرة للصيمري – تحقيق / د / فتوح أحمد مصطفى – ط : جامعة أم القرى – الأولى – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م .
٢٧ التبيين للعكبري – تحقيق : د / عبد الرحمن العثيمين – ط : مكتبة العبيكان – الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .
٢٨ ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي – تحقيق / عادل محسن سالم العميري – ط : جامعة أم القرى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٢٩ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – تحقيق / محمد كامل بركات – ط : الكتاب العربي – ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م .

٣٠ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري – تحقيق / محمد باسل العيون السود – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .
٣١ التعريفات للجرجاني – تحقيق / إبراهيم الإبياري – ط : دار الريان للتراث .
٣٢ تقريب المقرب في النحو لأبي حيان ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، ط دار المسيرة، بيروت ، الأولى ١٩٨٢ م .
٣٣ توجيه اللمع لابن الخباز – تحقيق : د / فايز زكي دياب – ط : دار السلام – الأولى – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م .
٣٤ توضيح المقاصد للمرادي – تحقيق / عبد الرحمن علي سليمان – ط : مكتبة الكليات الأزهرية – الأولى – ١٩٧٦م .
٣٥ ثمار الصناعة لأبي عبد الله الدينوري – تحقيق : د / محمد خالد الفاضل – ط : جامعة الإمام – ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
٣٦ الجني الداني للمرادي – تحقيق : د / فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل – ط : دار الكتب العلمية الأولى – ١٤١٣ هـ – ١٩٨٢م .
٣٧ جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي – تحقيق : د / حامد نيل – ط : مكتبة النهضة المصرية – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
٣٨ الجواهر الحسان للثعالبي – تحقيق / أبو محمد الغماري – ط : دار الكتب العلمية – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
٣٩ حاشية الجمل علي الجلالين – ط : عيسى البابي الحلبي .
٤٠ حاشية الصبان على شرح الأشموني – تحقيق / طه عبد الرؤف سعد – ط : المكتبة التوفيقية .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤١ حاشية الشهاب علي البيضاوي – ط : دار صادر .
٤٢ حاشية يس على التصريح – ط : دار إحياء الكتب العربية .
٤٣ الخصائص لابن جني – تحقيق / محمد علي النجار– ط : المكتبة العلمية .
٤٤ رصف المباني للمالقي – تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق .
٤٥ سير أعلام النبلاء للذهبي – تحقيق / شعيب الأرنؤوط – محمد نعيم العرقسوسي – الأولى – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .
٤٦ شرح قطر الندى لابن هشام – تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد – بدون بيانات .
٤٧ شرح الكافية لابن جماعة – تحقيق : د / محمد محمد داود – ط : دار المنار – ٢٠٠٠م .
٤٨ شرح الكافية لابن جمعة الموصلي – تحقيق : د / علي الشوملي – ط : دار الكندي – الأولى – ٢٠٠٠م – ١٤٢١هـ .
٤٩ شرح اللمع لابن برهان – تحقيق : د / فائز فارس – ط : الكويت – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
٥٠ شرح اللمع للتبريزي – تحقيق : د / السيد تقي – ط : وكالة الشروق – الأولى – ١٩٩١م – وحققه د / رجب عثمان – منسوباً للواسطي الضرير – ط : الخانجي – الأولى – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م .
٥١ شرح اللمع للشريف عمر الكوفي – تحقيق : د / علاء الدين حموية – ط : دار عمار – الأولى – ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م .

٥٢ شرح المقدمة الجزولية – الكبير للشلوبين – تحقيق : د / تركي بن سهو العتيبي – ط : مؤسسة الرسالة – الثانية – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م .
٥٣ شرح المقدمة النحوية لابن باشاذ – تحقيق : د / محمد أبو الفتوح – شريف – ط : الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية – ١٩٧٨م
٥٤ شرح المقرب لابن عصفور : د / علي فاخر – قسم المرفوعات – الأولى – ١٩٩٠م .
٥٥ العلل في النحو للوراق – تحقيق / مها مازن المبارك – ط : دار الفكر المعاصر – الأولى – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م .
٥٦ العوامل النحوية للجرجاني بين النظرية والتطبيق تحقيق د محسن معالي .
٥٧ الكافي في الإفضاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع الإشبيلي – تحقيق : د / فيصل الحفيان– ط : مكتبة الرشد– الاولى– ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م .
٥٨ الكامل للمبرد – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم– ط : دار نهضة مصر .
٥٩ الكامل في التاريخ لابن الأثير – ط : دار صادر – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
٦٠ الكتاب لسيبويه – تحقيق / عبد السلام هارون – ط : دار الجيل – الأولى .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦١ كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني – تحقيق : د / هادي عطية مطر – ط : دار عمار – الأولى – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
٦٢ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق / غازي مختار طليمات – ط : دار الفكر – الأولى – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
٦٣ اللمع لابن جني – تحقيق : د / حسين محمد محمد شرف – الأولى – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م .
٦٤ مجالس ثعلب – تحقيق / عبد السلام هارون – ط : دار المعارف الرابعة – ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
٦٥ المبدع الملخص من الممتع ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق المرحوم د / مصطفى النماس ، ط مكتبة الأزهر ١٤٠٣ ه ـــ ١٩٨٣م .
٦٦ المحتسب لابن جني – تحقيق / علي النجدي ناصف – د / عبد الحليم النجار – د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
٦٧ المرتجل لابن الخشاب – تحقيق / علي حيدر – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .
٦٨ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي – تحقيق / مصطفى الحدري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٦٩ المساعد لابن عقيل – تحقيق : د / محمد كامل بركات – ط : جامعة أم القرى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
٧٠ معاني القرآن للأخفش– تحقيق : د / فايز فارس– الثانية – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
٧١ معاني القرآن للفراء – تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار – ط : دار السرور .

٧٢ معاني القرآن وإعرابه – للزجاج – تحقيق : د / عبد الجليل عبده شلبي – ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .

٧٣ مغني اللبيب بحاشية الأمير – ط : دار إحياء الكتب العربية .

٧٤ المفصل للزمخشري – ط : دار الجيل – الثانية .

٧٥ المفضليات للمفضل الضبي – طبع بعناية كارلوس يعقوب لايل – مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت – ١٩٢٠ م .

٧٦ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق / كاظم بحر المرجان – ط : دار الرشيد – ١٩٨٢م .

٧٧ المقتضب للمبرد – تحقيق / محمد عبد الخالق عظيمة – ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .

٧٨ المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور – تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد عوض – ط : دار الكتب العلمية – الأولى ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٧٩ الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق د / أحمد الجندي ، و د/ عبد الملك شتيوي ؛ مدعوم من تمويل المشروعات البحثية بجامعة محمد بن سعود الاسلامية بالرياض صـ٣٥٢ .

٨٠ المنصف لابن جني – تحقيق / محمد عبد القادر عطا– ط : دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م .

٨١ نتائج الفكر للسهيلي– تحقيق: د / محمد إبراهيم البنا – ط : دار الاعتصام .

٨٢ نزهة الألباء – للأنباري – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط : دار نهضة مصر .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٨٣ نشأة النحو للطنطاوي – ط : دار المنار – ١٤١٢ هـ – ١٩٩١م .
٨٤ النشر في القراءات العشر لابن الجزري – صححه/علي محمد الضباع – ط : دار الفكر .
٨٥ النكت الحسان لأبي حيان – تحقيق : د / عبد الحسين الفتلي – ط : مؤسسة الرسالة – الأولى – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .
٨٦ همع الهوامع للسيوطي – تحقيق : د / عبد الحميد هنداوي – ط : المكتبة التوفيقية .
٨٧ وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق : د / يوسف علي طويل ، د / مريم قاسم – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٨٨ يتيمة الدهر للتعالبي – تحقيق / مفيد محمد قميحة – ط : دار الكتب العلمية – الأولى – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١.	ملخص	٢٧٤٩
٢.	Abstract	٢٧٥١
٣.	المقدمة :	٢٧٥٢
٤.	التمهيد : مفهوم العامل النحوي عند النحويين، وأبرز الدراسات السابقة حوله	٢٧٥٦
٥.	الفصل الأول: الدراسة التحليلية للموفور ، وتشتمل على ثلاثة مباحث :	٢٧٥٨
٦.	المبحث الأول : السمات العامة للموفور	٢٧٥٩
٧.	المبحث الثاني: مستويات العامل النحوي في فكر أبي حيان	٢٧٦٥
٨.	المبحث الثالث : فلسفة أبي حيان للعامل النحوي في ميزان النقد اللغوي	٢٧٧٠
٩.	الفصل الثاني : العامل اللفظي عند أبي حيان في الموفور : وفيه ثلاثة مباحث :	٢٧٧٨
١٠.	المبحث الأول : الأفعال ، وفيها ثلاث مستويات :	٢٧٧٩
١١.	المستوى الأول : الأفعال الأصيلة ، وفيه مسألتان	٢٧٧٩
١٢.	المسألة الأولى : العامل في الفاعل	٢٧٧٩
١٣.	المسألة الثانية : ناصب المفعول به	٢٧٨٣
١٤.	المستوى الثاني : الأفعال الناسخة ، وفيه ثلاث مسائل	٢٧٨٧
١٥.	المسألة الأولى : عامل الرفع في اسم (كان) وأخواتها	٢٧٨٧
١٦.	المسألة الثانية : أفعال القلوب بين الإعمال والتعليق والإلغاء	٢٧٩١
١٧.	المسألة الثالثة : عامل الرفع في خبر (إن) وأخواتها	٢٨٠١
١٨.	المستوى الثالث : الأفعال المضمرة ، وقد وردت على درجتين :	٢٨٠٤
١٩.	الأولى : العامل المضمر وناب عنه الحروف المختصة أو الأدوات، وفيه مسألتان :	٢٨٠٤
٢٠.	المسألة الأولى : ناصب المنادى	٢٨٠٤
٢١.	المسألة الثانية : العامل في الاستثناء	٢٨٠٩
٢٢.	الثانية : العامل المضمر ولم ينب عنه شيء ، وفيه ثلاث مسائل :	٢٨١٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

م	الموضـــــوع	الصفحة
٢٣.	المسألة الأولى : ما أضمر على شريطة التفسير	٢٨١٦
٢٤.	المسألة الثانية : ما أضمر على شريطة الأمر	٢٨٢١
٢٥.	المسألة الثالثة : ما أضمر على شريطة المصدر	٢٨٢٨
٢٦.	المبحث الثاني : الأسماء المشتقة ، وفيه مسألتان :	٢٨٣٢
٢٧.	المسألة الأولى : إعمال اسم الفاعل ومستوياته	٢٨٣٢
٢٨.	المسألة الثانية : العامل في الخبر الشبه جملة	٢٨٣٧
٢٩.	المبحث الثالث : الحروف العاملة ، وفيه مسألة : حقيقة (إذن) وإعمالها	٢٨٤١
٣٠.	الفصل الثالث : العامل المعنوي عند أبي حيان من خلال كتابه الموفور؛ وفيه مبحثان :	٢٨٤٨
٣١.	المبحث الأول : العوامل المعنوية المتفق عليها ، وفيه مسألتان :	٢٨٤٩
٣٢.	المسألة الأولى : الرافع للمبتدأ والخبر	٢٨٤٩
٣٣.	المسألة الثاني : الرافع للفعل المضارع	٢٨٥٨
٣٤.	المبحث الثاني : ما استحسنه أبو حيان ، وفيه مسألتان :	٢٨٦٣
٣٥.	المسألة الأولى : المنصوبات بعد تمام الكلام المفعول معه	٢٨٦٣
٣٦.	المسألة الثانية : ناصب التمييز	٢٨٧١
٣٧.	الخاتمة : وتشمل على أهم النتائج والتوصيات	٢٨٧٤
٣٨.	وأخيرا الفهارس العامة	٢٨٧٦